الجدل حول مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية
"دراسة تحليلية مقارنة"

د. حسن السيد زهرة

مدرس القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة مدينة السادات

(ISSN: 2537- 0758)

الجدل حول مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية
"دراسة تحليلية مقارنة"

د. حسن السيد زهرة

الملخص:

يشير مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية إلى تقييد استخدام حقوق الملكية الفكرية بعد بيع المنتج لأول مرة في السوق، مما يعني أن صاحب الحق لا يمكنه منع إعادة بيع المنتج في الأسواق الأخرى بعد بيعه لأول مرة. هذا المبدأ يثير جدلاً قانونيًا واقتصاديًا بين المؤيدين والمعارضين له، خصوصًا في ظل تأثيراته على حرية التجارة وحماية حقوق المبدعين.

وينقسم الجدل حول هذا المبدأ بين دعم بعض الدول التي تسعى إلى تعزيز حرية التجارة وتسهيل الوصول إلى المنتجات، وبين الدول التي تفضل حماية حقوق المبدعين والابتكارات المحلية من المنافسة غير العادلة التي قد تأتي من الاستيراد الموازي. حيث تتمثل الحجج المؤيدة لمبدأ استنفاد الحقوق إلى أنه يعزز المنافسة ويخفض الأسعار للمستهلكين، حيث يسمح بتوزيع المنتجات بشكل أكثر مرونة، خصوصًا في الأسواق التي تكون فيها الأسعار مرتفعة بسبب القيود على الواردات. ومن الناحية الآخري تتمثل الحجج المعارضة لمبدأ الاستنفاد الدولي على أساس أنه يحد من قدرة الشركات على التحكم في توزيع منتجاتها، وبالتالي يؤثر سلبًا على أرباحها ويعوق قدرتها على الاستمرار في الابتكار. ويدور الجدل القانوني بين الدول والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية تريبس(TRIPS)، حول كيفية تطبيق هذا المبدأ في إطار السياسات التجارية العالمية. تتباين المواقف بين الدول التي تؤيد استنفاد الحقوق على المستوى الوطني فقط لتأمين حماية أكبر للصناعات المحلية، والدول التي تفضل تطبيقه على المستوى الدولي لتعزيز المنافسة وتوسيع نطاق السوق. ويتضح من الجدل حول استنفاد حقوق الملكية الفكرية أن السياسات الوطنية والدولية تتأثر بشكل كبير بمواقف الدول التجارية الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد

الأوروبي، التي تروج لفكرة استنفاد الحقوق على المستوى الدولي. في المقابل، تسعى الدول النامية إلى تطبيق استنفاد حقوق الملكية الفكرية على المستوى الوطني لضمان حماية أسواقها المحلية وتفادي السياسات الاحتكارية.

الكلمات الدالة: استنفاد حقوق الملكية الفكرية– الاستيراد الموازي– حقوق الملكية الفكرية– الابتكار وحماية المنتجات– اتفاقية تريبس(TRIPS)– حقوق المبدعين– القيود التجارية– حرية التجارة– استنفاد الحقوق الدولي– الاستنفاد الوطني– الاستنفاد الإقليمي

Abstract:

The principle of exhaustion of intellectual property rights refers to the restriction on the use of intellectual property rights after the product has been sold for the first time in the market, meaning that the right holder cannot prevent the resale of the product in other markets once it has been sold initially. This principle generates legal and economic debates between its supporters and opponents, particularly considering its impact on trade freedom and the protection of creators' rights.

The debate surrounding this principle is divided between countries that seek to promote trade freedom and facilitate access to products, and countries that prefer to protect creators' rights and local innovations from unfair competition that may arise from parallel imports. The arguments in favor of the exhaustion principle emphasize that it enhances competition and lowers prices for consumers, as it allows for more flexible distribution of products, especially in markets where prices are high due to import restrictions. On the other hand, opponents of the international exhaustion principle argue that it limits companies' ability to control the distribution of their products, thus negatively affecting their profits and hindering their ability to continue innovating.

The legal debate between countries and international agreements, such as the TRIPS Agreement, revolves around how

(ISSN: 2537- 0758)

to apply this principle within the framework of global trade policies. Positions vary between countries that support exhaustion of rights at the national level only, to ensure greater protection for domestic industries, and countries that prefer to apply it internationally to foster competition and expand the market. The debate over the exhaustion of intellectual property rights shows that both national and international policies are significantly influenced by the positions of major trading countries such as the United States and the European Union, which promote the idea of international exhaustion. In contrast, developing countries seek to apply the exhaustion of intellectual property rights at the national level to protect their domestic markets and avoid monopolistic policies.

Keywords: Exhaustion of intellectual property rights, parallel imports, TRIPS Agreement, creators' rights, trade restrictions, trade freedom, international exhaustion, national exhaustion, regional exhaustion.

مقدمة

اعتبرت العلاقة الموجودة فيما بين حماية الملكية الفكرية والعلامة التجارية في حقبة التحرير المستمر للتجارة وفي حقبة العولمة، أحد أكثر الأمور الجدلية في المفاوضات العالمية الحديثة[١]. وبما أن هناك نسبة هائلة من البضائع والخدمات في التجارة العالمية يتم حمايتها في هذه الأيام بشكل من أشكال حقوق الملكية الفكرية، فإن احتمالية منع التجارة المعتمدة على التخصيص الإقليمي لحقوق الملكية الفكرية يعتبر من الموضوعات الأساسية والرئيسية. وفي الجزء الرئيس بهذا الشد المتوارث فيما بين الترويج لحرية التجارة والتخصيص (التقييد) الإقليمي التقليدي لحقوق الملكية الفكرية، توجد موضوعات الاستيراد الخاصة بالبضائع المتماثلة واستنفاذ حقوق الملكية الفكرية من خلال الاستغلال[٢].

حيث تشكل حقوق الملكية الفكرية جزءًا أساسيًا من النظام القانوني الحديث، حيث تهدف إلى حماية الابتكارات، والاختراعات الفكرية، وتشجيع الإبداع، والابتكار. ومن بين المبادئ المثيرة للجدل في هذا المجال يأتي مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية، الذي يحدد حدود سيطرة مالك الحق بعد بيع المنتج المحمي لأول مرة. فوفقًا لهذا المبدأ، يفقد مالك الحق القدرة على منع إعادة بيع أو توزيع المنتج بعد عملية البيع الأولى، مما يفتح المجال أمام قضايا اقتصادية وتجارية وقانونية معقدة.

ينبع الجدل حول هذا المبدأ من تعارض المصالح بين مختلف الأطراف. فمن جهة، يسعى المبتكرون وأصحاب الحقوق إلى تحقيق أقصى استفادة من حقوقهم لضمان عوائد استثمارهم في الإبداع. ومن جهة أخرى، يهدف المستهلكون والتجار إلى تعزيز حرية تداول المنتجات وضمان تنافسية الأسواق ومنع الاحتكار. ويزداد هذا التوتر تعقيدًا في ظل اختلاف تطبيقات المبدأ بين الأنظمة القانونية الوطنية

---

(1)- See J.H. Reichman,"Intellectual property in the international trade and the GATT"in M. Goudreau et al., Exporter noter techonologie: protection et transferts internationaux des innovations/Exporting our techonology: International Protection and TRANSFERS OF Industrial Innovations (montreal: Wilson&Lafleur1995).

(2)- See D.E. Donnelly "Parallel Trade and International Harmonization of the Exhaustion of Rights Doctrine", (1997) 13 Santa Clara Computer & High Tech. L.J. 445

(ISSN: 2537- 0758)

والدولية، مما يثير تساؤلات حول مدى فعالية هذا المبدأ وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية موضوع البحث:

تكتسب دراسة مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية أهمية كبيرة في ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري والقوانين المقارنة، بالإضافة إلى ارتباطه الوثيق بالاتفاقيات الدولية مثل **اتفاقية التربس**(TRIPS) و**اتفاقية الجات**(GATT).

يبرز مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية كأحد العوامل المؤثرة على التجارة الدولية، حيث يرتبط بحرية تداول السلع المحمية ببراءات الاختراع أو العلامات التجارية. البحث في هذا المبدأ يساعد على فهم تأثيره على الاقتصاد المحلي والدولي، خاصة فيما يتعلق بالصناعات الحيوية مثل الأدوية والتقنيات.

ويساعد البحث في استعراض القوانين المقارنة على تحديد أفضل الممارسات في تطبيق مبدأ الاستنفاد. وعلى سبيل المثال، يختلف النهج المتبع في الولايات المتحدة (استنفاد دولي) عنه في الاتحاد الأوروبي (استنفاد إقليمي)، مما يوفر رؤى قيّمة لتحسين الإطار التشريعي المصري.

ويعتبر أحد الجوانب الجوهرية التي تجعل هذا الموضوع محل اهتمام هو التحدي المتمثل في تحقيق التوازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية وضمان حرية التجارة والابتكار. يناقش البحث كيفية إيجاد حلول وسط تُرضي جميع الأطراف، بما يعزز العدالة الاقتصادية والاجتماعية. كما يؤثر مبدأ استنفاد الحقوق على توافر المنتجات بأسعار تنافسية، مما له تأثير مباشر على المستهلكين والشركات الصغيرة والمتوسطة. لذا، فإن استكشاف الجدل حول هذا المبدأ يساهم في اقتراح سياسات تعزز التنمية المستدامة.

من خلال هذه الأبعاد، يبرز موضوع البحث كمسألة قانونية واقتصادية حيوية تسهم في تطوير فهم أعمق للملكية الفكرية وعلاقتها بالتجارة والتنمية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحليل مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية من مختلف الجوانب، واستكشاف أسباب الجدل المحيط به، مع التركيز على الأبعاد القانونية والاقتصادية والتقنية، وصولًا إلى تقديم توصيات تساعد في تقليل التناقضات وتحقيق توازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية وضمان حرية التجارة.

مشكلة البحث:

يشكل مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية محورًا جدليًا بين الأطراف الفاعلة في المنظومة القانونية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي. يتمثل هذا المبدأ في الحد من سيطرة مالك الحق الفكري بعد بيع المنتج المحمي لأول مرة، مما يثير تساؤلات حول مدى تأثيره على حرية التجارة، وحماية الابتكار، وضمان العدالة بين المنتجين والمستهلكين.

إضافة إلى ذلك، تختلف تطبيقات هذا المبدأ بين الدول، حيث تتبع بعض الأنظمة استنفادًا إقليميًا (مثل الاتحاد الأوروبي) وأخرى استنفادًا دوليًا (مثل الولايات المتحدة)، ما يخلق تباينات تؤثر على التجارة العالمية وتدفق السلع. ولعل أبرز المشكلات التي يثيرها البحث

١- كيف يؤثر مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية على حماية الابتكار وضمان حرية التجارة في مصر؟

٢- كيف يمكن تقليل التناقضات وحل الإشكاليات الناتجة عن اختلاف تفسير وتطبيق هذا المبدأ بين الأنظمة القانونية؟

٣- هل يحقق مبدأ الاستنفاد توازناً عادلاً بين حقوق المالك والمستهلك؟

٤- ما هي أنواع الاستنفاد، وما هو المقصود بالاستيراد الموازي؟

منهج البحث:

تقتضي الإجابة عن هذه الأسئلة دراسة تحليلية ونقدية مقارنة للتشريعات المحلية والدولية، وفحص الأبعاد القانونية والاقتصادية لمبدأ الاستنفاد، بما يساهم في اقتراح حلول وتوصيات تحقق التوازن بين حماية الحقوق الفكرية وتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية.

خطة البحث:

لقد ارتأينا تقسيم خطة البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية والاستيراد الموازي.

المبحث الثاني: الجدل حول تطبيق مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية وسياسة التجارة الدولية.

المبحث الثالث: موقف الاتفاقيات الدولية من مبدأ استنفاد الحقوق والاستيراد الموازي

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الأول
ماهية استنفاد حقوق الملكية الفكرية والاستيراد الموازي

تمهيد وتقسيم:

يعتبر مبدأ استنفاد الحقوق أحد أكثر القيود الرئيسية في حقوق الملكية الفكرية، وذلك لأنه يشترط أنه في حاله قيام مالك حقوق الملكية الفكرية ببيع منتج يمثل ويجسد هذه الحقوق، فإنه بعد ذلك لا يملك مكنة التحكم في مراقبة عمليه البيع المستقبلية أو حركة هذا المنتج وذلك لأن حقه قد تم استنفاذه فيما يتعلق بهذا المنتج. ومن ثم فإن هذا الترابط الذي لا سبيل للفرار منه والموجود فيما بين الاستيراد الموازي واستنفاد الحقوق: سواء أكانت البضائع المتماثلة التي يتم استيرادها تعتمد على فيما إذا كانت حقوق الملكية الفكرية التي يمثلونها قد تم استنفادها من المبيعات السابقة أم لا.

ولقد ارتأينا نتناول هذا المبحث من خلال التقسيم التالي:

المطلب الأول: ماهية وأنواع مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية.

المطلب الثاني: الاستنفاد الدولي والاستنفاد الوطني بين مؤيد ومعارض.

المطلب الثالث: ماهية وأنواع الاستيراد الموازي.

المطلب الأول
ماهية وأنواع مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية

تمهيد وتقسيم:

تُعد حقوق الملكية الفكرية من الركائز الأساسية التي تحمي الابتكارات والإبداعات في مختلف المجالات، بما في ذلك الصناعات التكنولوجية والصيدلانية والعلامات التجارية. غير أن هذه الحماية ليست مطلقة، إذ يخضع مالكو هذه الحقوق لمبدأ قانوني يعرف بـ "مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية".

ويُشير هذا المبدأ إلى أن حقوق مالك الملكية الفكرية على منتج معين تستنفد بمجرد طرح المنتج في السوق لأول مرة بموافقته، مما يعني أن المالك لا يمكنه منع تداول أو إعادة بيع المنتج بعد هذه النقطة. ويُعتبر هذا المبدأ أداة لتحقيق التوازن بين حماية حقوق المالك وضمان حرية التجارة وحركة البضائع في الأسواق.

وينقسم مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية إلى عدة أنواع، تختلف تطبيقاتها وفقًا للأنظمة القانونية والدولية.

وهذه الأنواع المختلفة تعكس تباين السياسات الاقتصادية والقانونية بين الدول، حيث تسعى بعضها لتعزيز الحماية المحلية، بينما تركز أخرى على دعم التجارة العالمية.

ولقد ارتأينا أن نتناول هذا المطلب من خلال:

الفرع الأول: ماهية مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية.

الفرع الثاني: أنواع استنفاد حقوق الملكية الفكرية.

الفرع الثالث: شروط وفعاليات تطبيق مبدأ الاستنفاد.

الفرع الأول

ماهية مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية

مبدأ الاستنفاد أو مبدأ البيع الأول:

يعد مبدأ الاستنفاد أو مبدأ البيع الأول أحد المبادئ الأساسية للحد من الحقوق الاحتكارية لمالك الملكية الفكرية. فوفقا لمبدأ الاستنفاد، بمجرد أن يمارس مالك حقوق الملكية الفكرية حقه الاستئثاري إما من خلال تسويق المنتجات بنفسه أو عن طريق إعطاء موافقته للآخرين لتسويق تلك المنتجات، يتم استنفاد حقه في التحكم أو التقاط مزيد من الفائدة التجارية على المنتجات. ولا يعتبر شراء الشخص للمنتجات التي طرحت في السوق قانونا أو إعادة بيع المنتج تعديًا على حقوق الملكية الفكرية.

حيث تمنح حقوق الملكية الفكرية صاحبها حقوقًا استئثاريه، ومن هذه الحقوق منع الغير من الاستيراد، وهذا ما أقرته معظم التشريعات. ولكن تطبيق هذه الحقوق دون قيود قد يؤدي إلى إعاقة تداول المنتجات المشمولة بالحماية عبر الحدود الدولية. ويتيح لمالكي هذه الحقوق التمييز في الأسعار الدولية بين الأسواق العالمية، وذلك عن طريق طرح منتجات مماثله بأسعار مختلفة من دولة إلى أخرى وذلك بسبب منع

(ISSN: 2537- 0758)

الغير من استيراد تلك المنتجات لتوفيرها في الأسواق المحلية بأقل الأسعار السائدة عالميا[٣].

ويقصد كذلك مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية إلى فقدان مالك الحق الفكري سيطرته على منتج معين بعد بيعه لأول مرة بشكل قانوني، سواء من خلال البيع المباشر أو التصريح بذلك. بمجرد حدوث هذا البيع الأول، لا يمكن لمالك الحق منع إعادة بيع المنتج أو نقله أو توزيعه في الأسواق، إذ تُعتبر حقوقه على هذا المنتج قد "استُنفدت".

ويطبق هذا المبدأ على مختلف حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك العلامات التجارية[٤] وبراءات الاختراع[٥] وكذلك حقوق المؤلف[٦].

ويعني أيضا استنفاد حقوق الملكية الفكرية أن يفقد مالك حقوق الملكية الفكرية السيطرة على التصرفات اللاحقة التي تتم على منتجاته بمجرد طرح منتجاته في السوق. ولذلك يستطيع أي مشترٍ أن يبيع أو يستورد المنتج من بلد إلى آخر بدون إذن المالك[٧].

تاريخياً، أوضحت ودرجت محكمة الولايات المتحدة منذ عام ١٨٧٣ باستمرار أن منتجات الملكية الفكرية تكون لمزيد من التوزيع الحر بعد إذن البيع الأول، وهذا

---

[٣]– د. حسام الدين عبد الغني الصغير، أسس ومبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاقية التربس) دراسة تشمل أوضاع الدول النامية، دار النهضة العربية. القاهرة ١٩٩٩. ص١٥٢.

[٤]– حق المالك في العلامة لا يمكن أن يمنع إعادة بيع المنتجات الأصلية التي تحمل العلامة.

[٥]– بمجرد بيع المنتج الذي يحتوي على اختراع محمي ببراءة، يُفقد الحق في التحكم باستخدام أو إعادة بيع هذا المنتج.

[٦]– ينطبق المبدأ على نسخ الأعمال المحمية (مثل الكتب أو الأقراص)، حيث يمكن تداول النسخ الأصلية بعد بيعها.

[٧]– د. عبدالرحيم عنتر عبد الرحمن، أثر اتفاقية الجوانب التجارية للملكية الفكرية على التنظيم القانوني لبراءة الاختراع، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٠٧ ص٤٨٥.

المبدأ كان يسمى "مبدأ البيع الأول[٨]. ثم أدرج هذا المفهوم في وقت لاحق في أوروبا من قبل القضاة الألمان تحت مصطلح "استنفاد حقوق الملكية الفكرية"[٩].

ويهدف مبدأ البيع الأول أو مبدأ الاستنفاد إلى الحد من الحقوق الاستئثاري لمالك حقوق الملكية الفكرية وتحقيق التوازن بين مالك حقوق الملكية الفكرية والملكية العامة[١٠]. ونتيجة لاختلاف الأنظمة القانونية، وضع مبدأ البيع الأول أو مبدأ الاستنفاد بطريقتين مختلفتين. استخدمت بلدان القانون العام مثل المملكة المتحدة، وأستراليا، ونيوزيلندا نظرية الترخيص الضمني في سياق مبدأ الاستنفاد؛ حيث يعتقدون أنه في حالة عدم وجود أي قيود على عقد البيع، ينبغي أن يكون المشترون قادرين على التصرف الحر في سلع الملكية الفكرية. وبالتالي إذا كان هناك شرط تقييد على إعادة بيعها أو استيرادها، فإن حقوق أصحاب حقوق الملكية الفكرية لا تستنفد ويمكن منع الاستيراد. وفي المقابل، تستخدم، ألمانيا والولايات المتحدة مبدأ الاستنفاد[١١]، ويعتبرون أن الحق الاستئثاري لمالك الملكية الفكرية يتم استنفاده تلقائيا

---

(8)- See Adams v. Broke, 84 U.S. (17 Wall) 453 (1873); Keeler v. Standard Folding-Bed Co. 157 US. 659 (1895) Bobbs-Merrill Co. v. Straus, 210 U.S. 339 (1908); Curtiss Aeroplane & Motor Corp. v. United Aircraft Eng'g Corp., 266 F. 71 (2nd Cir. 1920); and Quality King Distributors, Inc. v. L'anza Research International Inc., 118 S.Ct. 1125 (1998).

(9)- See Abdulquwi A. Yusuf & Andres Moncayo von Rase, Intellectual Property Protection and International Trade: Exhaustion of Rights Revisited, 16 WORLD COMPET. L. & ECON. REV., 117 (1992), cited in The German Supreme Court defining the concept of exhaustion in early 1902.

(10)- See Herman Cohen Jehoram, International Exhaustion Versus Importation Right: a Murky Area of Intellectual Property Law, available at http://www.ivir.nlJpublications/cohen jehoram/cohen2.doc.

(11)- See Yusuf & Hase, supra note, at 117; see ROTHNIE, supra note. (analyzing both the common law approach and the United States approach.); see Richard H. Stem, Some Reflections on Parallel Importation of Copyrighted Products into the United States and the Relation of the Exhaustion Doctrine to the Doctrine of Implied Licence, [1989] EIPRl19, 123-24; and also see Abraham van Melle, Parallel Importing in New Zealand: Historical Origins, Recent Developments, and Future Directions, [1999] EIPR 63.

(ISSN: 2537- 0758)

بعد البيع الأول وتوزيع البضائع إما بنفسه أو بموافقته. إن هذا الاختلاف في تطبيق مبدأ الاستنفاد يجعل هناك اختلافًا في معالجة مسألة الاستيراد الموازي في جميع أنحاء العالم.

الفرع الثاني
أنواع استنفاد حقوق الملكية الفكرية

تمهيد وتقسيم

يؤكد مبدأ الاستنفاد القائم أن كل دولة تقبل فكرة وجود المبدأ، ولكن يمكن أن تختلف في نطاق تطبيقه؛ حيث إن هناك صراعًا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في نطاق تطبيق مبدأ الاستنفاد؛ حيث تستفيد البلدان المتقدمة من مبدأ الاستنفاد الوطني في محاوله للحد من الاستيراد الموازي. وينظر إلى الاستيراد الموازي على أنه يضر أصحاب حقوق الملكية الفكرية؛ لأنه يؤثر على إيرادات المبيعات المحلية والسيطرة على حركة منتجات الملكية الفكرية. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان النامية والأقل نموًا تسمح بالاستيراد الموازي من أجل توفير سلع بأسعار مناسبة للمستهلكين من خلال تطبيق مبدأ الاستنفاد الدولي. ويعتبر الجدل حول نطاق مبدأ الاستنفاد نتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية المختلفة ووجهات النظر السياسية والثقافية الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. **لذلك سوف نتناول هذا المطلب من خلال التالي:**

الغصن الأول: مبدأ الاستنفاد الدولي.

الغصن الثاني: مبدأ الاستنفاد الإقليمي.

الغصن الثالث: مبدأ الاستنفاد الوطني.

الغصن الأول
مبدأ الاستنفاد الدولي

يعني هذا المبدأ سقوط حق مالك حقوق الملكية الفكرية في منع الغير من استيراد وبيع المنتجات المشمولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بمجرد أن يقوم بطرحها في سوق أي دولة وذلك بنفسه أو عن طريقه أو عن طريق أحد تابعيه أو بموافقته، وبالتالي يمكن للدول استيراد المنتجات ذات الأسعار المرتفعة بأسعار أقل من الخارج

وإتاحتها في السوق المحلي وذلك عن طريق الاستيراد الموازي[١٢]. أي سقوط حق مالك حقوق الملكية الفكرية بمجرد طرح منتجاته في سوق أي دولة في العالم[١٣].

فوفقا لمبدأ الاستنفاد الدولي، يتم استنفاد حقوق الملكية الفكرية بعد البيع الأول للمنتج من قبل مالك الملكية الفكرية أو مع موافقته في أي جزء من العالم، وبالتالي يفقد مالك حقوق الملكية الفكرية بعد البيع الأول الحق الاستئثاري، ولا يملك بعد ذلك الحق في حظر الاستيراد الموازي من الخارج، وبالتالي، يعزز مبدأ الاستنفاد الدولي مبدأ حرية تداول البضائع وحرية التجارة. ولقد تبنت الدول المتقدمة مثل اليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا هذا الموقف. وكذلك تبنت الدول النامية مثل تايلاند والأرجنتين وهونغ كونغ، وشيلي ومصر أيضا مبدأ الاستنفاد الدولي[١٤].

وعندما يتم تطبيق مبدأ الاستنفاد في سائر أنحاء العالم، فإنه يتم الإشارة إلى مبدأ العالمية أو إلى مبدأ الاستنفاد الدولي؛ لأن هذا المبدأ يحد من إمكانية القيام بفصل

---

[١٢]– مني جمال الدين، الحماية الدولية لبراءات الاختراع، رسالة دكتوراه، ص: ١٥٧.

[١٣]– د. عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٤٨٥.

[14]- See Thai Patent Act 1999 Article 36(7); Khaw Lake Tee, The 1990 Amendments to the Malaysian Copyright Act 1987, [1991] EIPR. 132; George Wei, Parallel Imports and the Law of Copyright in Singapore, [1992] EIPR139; and see BBS Case, supra note.; see Section 24 of the Hong Kong Copyright Ordinance (Cap 528) and Section 20 of the Hong Kong Trademark Ordinance (Cap 559, available at http://www.justice.gov.hk

– تتبنى ٥٩ دولة مبدأ الاستنفاد الدولي ومنها، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، بنين، بوليفيا، بوتسوانا، بروفي دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطي، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا»، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، غينيا الاستوائية، غابون، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، هندوراس، الهند، جامايكا، الأردن، كينيا، قيرغيزستان، ليبيريا، مالي، موريتانيا، موريشيوس، ناميبيا، نيكاراغوا، النيجر، باكستان، باراغواي، بيرو، ساموا، السنغال، سيشيل، سيراليون، تايلند، توغو، تونغا، تونس، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فيتنام، زامبيا، مصر، زيمبابوي. وذلك فيما يتعلق ببراءات الاختراع. انظر وثيقة الوايبو رقمSCP/34/3

(ISSN: 2537- 0758)

وتقسيم الحقوق المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية إلى أجزاء إقليمية. وبموجب هذا المبدأ، تعتبر أنشطة أسواق بضائع الاستيراد الموازي قانونية بالكامل، وذلك لأن بضائع الاستيراد الموازي تعتبر بضائع أصلية وغير مزيفة عندما يكون من الممكن لها التداول والانتقال من مكان لآخر(١٥).

الغصن الثاني
مبدأ الاستنفاد الإقليمي

يعد مبدأ الاستنفاد الإقليمي مزيجًا من مبدأ الاستنفاد الوطني والدولي؛ فلا يستنفد البيع الأول من قبل مالك حقوق الملكية الفكرية أو بموافقته أيًّا من حقوق الملكية الفكرية للمنتجات محليا فحسب، بل في المنطقة كلها، وبالتوازي لم يعد من الممكن حظر الاستيراد الموازي في المنطقة على أساس حقوق الملكية الفكرية. ومع ذلك، فإنه يمكن لمالك حقوق الملكية الفكرية حظر الاستيراد الموازي من خارج المنطقة لأن حقه لم يستنفد. وقد تبنى الاتحاد الأوروبي هذا الموقف المعروف باسم مبدأ الاستنفاد على مستوى المجتمع. ويعني استنفاد حقوق مالك حقوق الملكية الفكرية في منطقه جغرافية معينة بمجرد طرح منتجاته في سوق أي دولة داخل هذه المنطقة(١٦).

ويقوم مبدأ الاستنفاد الإقليمي أو القومي على اعتبار أن حقوق الملكية الفكرية تمتلك وجودًا منفصلا بموجب أحكام قوانين كل دولة من الدول التي يتم فيها استخدام حقوق الملكية الفكرية. ومن ثم وعلى حسب هذا المبدأ، فإن حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يتم حمايتها بصورة إقليمية وأن حقوق المالك في اختصاص قضائي لا يوجد لها أي صلة بحقوق المالك في اختصاص قضائي آخر(١٧).

---

(15)-S.K. Verma, "Exhaustion of Intellectual Property Rights and Free Trade-Article 6 of the TRIPS Agreement" (1998) 5 IlC 534, at 539.

(١٦)– د. عبد الرحيم عنتر، مرجع سابق، ص٤٨٥.

(17)-W.R. Cornish, Intellectual Property: Patents, Copyrights, Trademarks and Allied Rights, 3d ed., (London: Sweet and Maxwell, 1996) at 529-530.

ويتم تطبيق مبدأ الاستنفاد من قبل الاتحاد الأوروبي[١٨] الذي يقوم بحظر الاستيراد الموازي من خارج أقاليم ودول الاتحاد الأوروبي، إلا أنه لا يقوم في نفس الوقت بحظر الاستيراد الموازي للبضائع في داخل وفيما بين هذه الأقاليم. ولقد نشأ هذا النظام من الفقه القانوني الخاص بمحكمة العدل الأوروبية والتي قامت في مطلع السبعينيات من القرن الماضي بإصدار حكمها بأن الاستنفاد الوطني لا يتفق مع معاهدة روما والتي تهدف إلى توحيد الأسواق القومية إلى سوق واحدة. وما تزال الاتفاقيات التجارية والإقليمية الأخرى مغفلة لمسألة الاستنفاد بشكل واضح، وعلى سبيل المثال فإن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)[١٩] لا تتضمن حكمًا صريحًا يتعلق باستنفاد حقوق الملكية الفكرية؛ حيث إنه يمكن تفسير الأحكام الأساسية في الفصل السابع عشر من نافتا عن حقوق الملكية الفكرية إلى الأثر الذي يعطي الدول الأعضاء الحرية في موضوع ومسألة استنفاد الحقوق.

الفرع الثالث
مبدأ الاستنفاد الوطني

بمقتضى مبدأ الاستنفاد الوطني[٢٠]، يستنفد حق مالك حقوق الملكية الفكرية بمجرد أن يتم طرح السلع لأول مرة بنفسه أو بموافقته أو عن طريقه أو أحد تابعيه

---

[١٨]– النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطا، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد (الاستنفاد فى الاتحاد الأوروبي/ المنطقة الاقتصادية الأوروبية). المملكة المتحدة (التطبيق الانفرادي لنظام الاستنفاد فى الاتحاد الأوروبي المنطقة الاقتصادية الأوروبية). سانت فنسنت وجزر غرنادين (الاستنفاد داخل سوق الجماعة الكاريبية).

[١٩]– اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الموقعة في ١٧/ديسمبر/١٩٩٢ (نافتا).

[٢٠]– البانيا، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، دومينى، السلفادور، إسواتيني، إثيوبيا، غامبيا، إيران (جمهورية– الإسلامية)، كازاخستان، مدغشقر، المكسيك، المغرب، موزامبيق، نيجيريا، بابوا غينيا الجديدة، جمهورية مولدوفا، سانت كيتس ونيفيس، سان

(ISSN: 2537- 0758)

في السوق المحلية، ولا يستطيع بعد ذلك التحكم في التداول اللاحق لمنتجاته واستغلال البضائع تجاريًا. ومع ذلك، فإنه يستطيع حظر استيراد السلع الأصلية التي تم تسويقها لأول مرة في الخارج، حيث إن البيع الأول الذي يتم في الخارج لا يستنفد الحق الاستئثاري داخل الدولة. ويستند مفهوم مبدأ الاستنفاد الوطني على مبدأ الإقليمية واستقلال حقوق الملكية الفكرية. ويقود هذا الموقف الولايات المتحدة.

وتعتبر مسألة ما إذا كان هذا البيع يطلق مبدأ الاستنفاد هي مسألة مثيرة للجدل ومعقدة؛ لأن المحكمة في كل دوله لديها وجهة نظر مختلفة؛ حيث هناك فرق بين مستوى الاستفادة الكافية ومستوى الاستفادة الكاملة، وينبغي لدراسة كيفية مواءمة هذه القضية على المستوى الدولي، أن يكون هناك معيار دولي مناسب "منفعة كافية بشكل معقول" لأنه يعتبر أفضل هدف لقانون الملكية الفكرية لتحقيق التوازن بين منفعة المبدعين ومنفعة المجتمع. وإذا كان لفظ "الاستفادة الكاملة " يقلل من حق المستهلكين ويزيد من قدره أصحاب حقوق الملكية الفكرية للسيطرة على المنتجات غير معقول، ويمثل انتهاكا للمفهوم الأساسي لحماية حقوق الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون الفوائد إما فوائد المال أو المنافع (مثل السرور أو الشرف). وعلى سبيل المثال، عندما يقوم مالك حقوق الملكية الفكرية بالتبرع لإنتاج لوحة لغرض خيري، وبالرغم من أنه لم يحصل على منفعة مالية، ولكنه حصل على منفعة غير المال. وبالتالي، يتم استنفاد حقه في السيطرة على اللوحة بموجب مبدأ البيع الأول.

الفرع الثالث
شروط وفعاليات تطبيق مبدأ الاستنفاد

تمهيد وتقسيم:

يُعد مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية إحدى الآليات القانونية التي تهدف إلى تحقيق توازن بين حماية حقوق المبتكرين وضمان حرية التجارة. حيث يقوم هذا المبدأ

مارينو، سان توي وبرينسيبي، صربيا، جنوب السودان، السودان، طاجيكستان، ترينيداد وتوباغو، جمهوريه تنزانيا المتحدة.

على فكرة أن مالك الحق يفقد السيطرة على منتجه الفكري بمجرد بيعه أو طرحه في السوق بشكل قانوني، إلا أن تطبيق هذا المبدأ يخضع لعدة شروط ويؤثر على العديد من الجوانب القانونية والاقتصادية.

ولقد ارتأينا أن نتناول هذا الفرع من خلال:

الغصن الأول: شروط (متطلبات) تطبيق مبدأ الاستنفاد.

الغصن الثاني: فعاليات تطبيق مبدأ الاستنفاد.

الغصن الأول

شروط (متطلبات) تطبيق مبدأ الاستنفاد

بشكل عام، هناك أربعة خصائص للسلع المطلوبة حتى يتم تطبيق مبدأ البيع الأول أو مبدأ الاستنفاد.

أولا: يجب أن تكون البضائع قد أنتجت بشكل قانوني من أجل تطبيق مبدأ الاستنفاد(٢١).

ثانيا: أن يتم بيع أو طرح السلع المعنية في السوق للمرة الأولي إما من قبل مالك الملكية الفكرية نفسه أو بموافقته.

ثالثا: أن يتم نقل عنوان البضاعة إلى المشتري من أجل تطبيق مبدأ البيع الأول(٢٢).

وأخيرا: يجب أن يحصل مالك حقوق الملكية الفكرية على فائدة لتعويض استثماره قبل أن يستنفد حقه، وكذلك يجب أن يتلقى مالك حقوق الملكية الفكرية بعض الفوائد من أجل توفير الحوافز اللازمة لإنتاج اختراعه.

ومع ذلك، فإن الغرض من مبدأ البيع الأول أو مبدأ الاستنفاد هو الحد من الحقوق الاستئثارية لمالك الملكية الفكرية حتى لا يجني فائدة مزدوجة. ويهدف تطبيق مبدأ الاستنفاد لتحقيق التوازن بين مصلحة أصحاب حقوق الملكية الفكرية والمصلحة

---

(21)- See 17 U.S.C. § 109(a); and see MELVILLE B. NIMMER & DAVID NIMMER, NIMMER ON COPYRIGHT,§ 8.12 [B][4].

(22)- See NIMMER ON COPYRIGHT, supra note, at § 8.12 [B][l], citing in Microsoft Corp. v. Harmony Computer & Electronic, Inc.

(ISSN: 2537- 0758)

العامة. وعلى الرغم من أن الحصول على فائدة شرط لضمان تطبيق مبدأ الاستنفاد، إلا أنه يجب النظر إذا ما كان مالك حقوق الملكية الفكرية يتلقى الاستفادة الكافية من البيع الأول له لاستنفاد حقه الاحتكاري في السيطرة على المنتجات أم لا؛ حيث إن كل دولة لديها معايير مختلفة لتطبيق مبدأ الاستنفاد. وعلاوة على ذلك، فإنه من الصعب أن نحكم ما إذا كان مالك حقوق الملكية الفكرية قد أعطى موافقته على البيع أو الاستيراد؛ حيث تنشأ خلافات بين الدول بشأن ما إذا كان يجب التعبير عن الموافقة ضمنيا أو يجب التعبير عنها بشكل صريح[٢٣].

الغصن الثاني
فعاليات تطبيق مبدأ الاستنفاد

يؤدي مبدأ استنفاد الحقوق إلى إمكانية استيراد الدول للمنتجات التي تطرح في أسواق الدول الأخرى وخصوصا في مجال الأدوية والمستحضرات الصيدلانية (الاستيراد الموازي) حيث يساعد على[٢٤]:

١- الاستفادة من فروق الأسعار بين الدول نتيجة لاختلاف أسعار العملات.

٢- الاستفادة من الظروف الاقتصادية والسياسية المختلفة للبلاد والتي تؤثر على أسعار الأدوية من دولة إلى أخرى.

كما يساعد هذا الاستيراد على الحصول على الدواء بنفس الأسعار السائدة في الدول الأخرى؛ حيث يرى البعض أن الاستيراد الموازي يعد وسيلة فعالة لإرغام أصحاب حقوق الملكية الفكرية على تخفيض أسعار منتجاتهم وبيعها بأسعار أقل للجمهور[٢٥].

---

[23]- see BBS Kraftfahrzeugtechnic AG v. Racimex Japan KK.; Jap Auto Products KK. The English translation of this Japanese Supreme Court decision has been published in 29 IIC 331 (1998).

[24]- See: Maskus, Keith. E, parallel imports in pharmaceuticals: implications for competition and prices in developing countries,2001, http://www.wipo.int/about-ip/en/studies/pdf/ssa_makus_pi.pdf.

[٢٥]– د. محمد حسام لطفي، تأثير اتفاقية التربس على تشريعات البلدان العربية.

الا أنه وعلى الرغم من ذلك، ينتقد البعض هذا الاستثناء ويرى أنه يؤدي إلى غش وإرباك وتضليل المستهلك والمرضى لأنه يسهل الاتجار واستيراد منتجات مغشوشة ومقلدة[٢٦]. ويمكن الرد على ذلك بأن مبدأ استنفاد الحقوق والاستيراد الموازي لا يرد إلا على المنتجات الأصلية وليست المقلدة.

٣- الحيلولة دون تقسيم الأسواق، والتمييز السعري بينها؛ حيث يتيح للدول التي تطرح فيها المنتجات بأسعار مرتفعة إمكانية استيرادها من الخارج وتوفيرها في السوق المحلي بأسعار منخفضة، دون أن يعد ذلك انتهاكًا لحقوق الملكية الفكرية، وذلك وفقا للاستيراد الموازي[٢٧].

ولذلك ينبغي على الدول النامية تبني مبدأ الاستنفاد الدولي لحقوق الملكية الفكرية في تشريعاتها الوطنية؛ حيث إن تطبيق هذا المبدأ سوف يؤدي إلى تضييق نطاق الحقوق الاحتكارية المقررة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية في منع الغير من الاستيراد، ويسمح للدول النامية بالاستيراد الموازي، وتوفير المنتجات في الأسواق بأقل الأسعار السائدة عالميا[٢٨].

المطلب الثاني

الاستنفاد الدولي والاستنفاد الوطني بين مؤيد ومعارض

تمهيد تقسيم:

يُثار جدل كبير حول تطبيق مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية بين الأنظمة القانونية التي تعتمد الاستنفاد الوطني وتلك التي تتبنى الاستنفاد الدولي. حيث يركز الاستنفاد الوطني على حماية الأسواق المحلية، حيث تستنفد حقوق المالك داخل حدود الدولة فقط، مما يمنحه قدرة على منع استيراد المنتجات المحمية من الخارج. أما الاستنفاد الدولي، فيسعى إلى تحرير التجارة العالمية من خلال استنفاد الحقوق بمجرد بيع المنتج في أي سوق عالمي.

---

[٢٦]– المرجع السابق.

[٢٧]– د. حسام الدين الصغير، أسس ومبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس)، مرجع سابق ص ١٥٢.

[٢٨]– د. حسام الدين الصغير، المرجع السابق.

(ISSN: 2537- 0758)

يرى مؤيدو الاستنفاد الوطني أنه يعد وسيلة لحماية الصناعات المحلية، وتشجيع الابتكار، وضمان سيطرة المنتجين على توزيع منتجاتهم في السوق المحلي. وفي المقابل، يرى مؤيدو الاستنفاد الدولي أنه يعزز حرية التجارة، ويمنع الاحتكار، ويوفر المنتجات للمستهلكين بأسعار تنافسية.

يعكس هذا التباين اختلاف المصالح بين الدول النامية والصناعية، وبين المنتجين والمستهلكين، مما يجعل المبدأ محل نقاش دائم حول تحقيق التوازن بين حماية الحقوق الفكرية وضمان حرية التجارة.

لذلك فقد ارتأينا أن نتناول هذا المطلب من خلال:

الفرع الأول: الحجج السياسية حول مبدأ الاستنفاد الدولي والاستنفاد الوطني.

الفرع الثاني: الرد على الحجج السياسية.

الفرع الثالث: الحجج الاقتصادية.

الفرع الأول

الحجج السياسية حول مبدأ الاستنفاد الدولي والاستنفاد الوطني

تمهيد تقسيم:

يتأثر الجدل حول مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية بالاعتبارات السياسية التي تعكس أولويات الدول ومصالحها الاستراتيجية. حيث يدعم أنصار الاستنفاد الوطني السياسات التي تحمي الصناعات المحلية وتمنح الحكومات مرونة في تنظيم أسواقها الداخلية، ما يعزز السيطرة الوطنية على تدفق السلع. في المقابل، يروج أنصار الاستنفاد الدولي لفكرة تعزيز التجارة الحرة والعولمة، معتبرين أن إزالة القيود على حركة السلع بين الدول يعزز التعاون الدولي ويقلل التوترات التجارية.

يرتبط هذا التباين السياسي باختلاف المصالح بين الدول الصناعية الكبرى التي تسعى إلى حماية حقوق الابتكار، والدول النامية التي تهدف إلى تحقيق استفادة أكبر من حرية التجارة وتوافر المنتجات بأسعار معقولة لمواطنيها.

ولقد ارتأينا أن نتناول هذا المطلب من خلال:

الغصن الأول: الحجج السياسية المؤيدة لمبدأ الاستنفاد الدولي والاستيراد الموازي.

الغصن الثاني: الحجج الرافضة لمبدأ الاستنفاد الدولي والاستيراد الموازي.

الغصن الأول

الحجج السياسية المؤيدة مبدأ الاستنفاد الدولي والاستيراد الموازي

يدعم العديد من السياسيين والاقتصاديين مبدأ الاستنفاد الدولي والاستيراد الموازي باعتبارهما أدوات لتعزيز التجارة الحرة وتقليل الحواجز الاقتصادية بين الدول. ومن أبرز الحجج المؤيدة أن هذه السياسات تُسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية، حيث توفر المنتجات بأسعار تنافسية للمستهلكين، خاصة في الدول النامية، وتحد من هيمنة الشركات الكبرى على الأسواق العالمية.

كما تُعتبر هذه الآليات وسيلة فعالة لدعم التعاون الدولي وتعزيز تدفق السلع والخدمات عبر الحدود دون قيود مبالغ فيها، ما يسهم في تحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول. علاوة على ذلك، فإنها تُعد انعكاسًا لالتزام الدول بمبادئ العولمة والتجارة الحرة كما تنص عليها اتفاقيات مثل الجات والتربس.

حجج عديدة لأنصار سياسية الاستنفاد الدولي وتتمثل في:

١- تعزيز المنتج وحرية المنافسة السعرية:

يهدف الاستنفاد الدولي إلى تعزيز حرية المنافسة لمنتجات الاستيراد الموازي[٢٩]، وعلى الرغم من أن المنتجات المستوردة هي نفس تلك المتداولة في السوق المحلية، فإن العملاء أو المستهلكين لا تزال تتمتع بميزة اختيار المنتج ومقارنة الأسعار في

(29)- See Harvey E. Bale, Jr., The Conflicts between Parallel Trade and Product Access and Innovation: The Case of Pharmaceutical, 1 J. INT'L ECON. LAW 637, 644 (1998), and See S.K. Verma, Exhaustion of Intellectual Property Rights and Free Trade—Article 6 of the TRIPS Agreement, 29 IIC534, 552 (1998); Herman Cohen Jehoram, International Exhaustion versus Importation Right: A Murky Area of Intellectual Property Law at 13 (1996), available at http://www.ivir.nl/publications/cohen_jehoram/Cohen2.doc (last visited Oct. 4, 2010)

(ISSN: 2537- 0758)

اتخاذ قرار نهائي حول شراء المنتجات[٣٠]. وخاصة، عندما يتم القضاء على إمكانية المنافسة بين منتجات العلامات التجارية أو تقليلها من خلال الحقوق الاستئثارية لحقوق الملكية الفكرية، فإنه يظهر الرغبة لمزيد من تطبيق مبدأ الاستنفاد الدولي في حالة الاستيراد الموازي للبضائع لحماية حق المستهلكين حول المنافسة السعرية[٣١].

٢- منع احتكار السوق:

على الرغم من أن الحقوق الاستئثارية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية لا تشكل نوعًا من الاحتكار في السوق، إلا أنه يساعد على تشكيل احتكار السوق. وبصفة عامة، حقوق الملكية الفكرية، وبصفه خاصة براءات الاختراع وحقوق المؤلف تمنع نسخ أو تقليد المنتجات. حيث يتم حظر المنتجات التي تعتبر نسخا أو تقليدًا للمنتجات المحمية بموجب براءات الاختراع أو حقوق المؤلف من السوق. ويهيمن صاحب حقوق الملكية الفكرية في بعض الحالات على السوق، وذلك في حالة عدم وجود بدائل للمنتجات المحمية بموجب حقوق الملكية الفكرية، فإن هذا السوق يشبه سوق الاحتكار[٣٢]. وبموجب احتكار السوق، فإن مالك حقوق الملكية الفكرية يستطيع فرض أسعار المنتجات بشكل استئثاري. ولكن تبني سياسة الاستنفاد الدولي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الأسعار في الدول الأجنبية إلى السوق المحلية. وهذا الاستيراد من شأنه تفعيل المنافسة في السوق، وعلى الرغم من أن المنافسة قد تكون محدودة إلى المنافسة داخل العلامة التجارية، إلا أن انخفاض أسعار المنتجات المستوردة، يمكن أن يقضي على التمييز في الأسعار بموجب احتكار السوق، وبالتالي إضعاف الحواجز السوقية الاحتكارية للمنتجات وتوافر البديل لهذه

(30)- See Frederick M. Abbott, First Report (Final) to the Committee on International Trade Law of the International Law Association on the Subject of Parallel Importation, 1 J. OF INT'L ECON. L. 607, 618 (1998)

(31)- see Chung-Lun Shen, Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System, Journal of International Commercial Law and Technolog Vol. 7, Issue 3 (2012), pp193.

(32)-see SETH E. LIPNER, THE LEGAL AND ECONOMIC ASPECTS OF GARY MARKET GOODS (1990) at 79-80.

المنتجات. وبالتأكيد، فإن احتكار السوق يحتاج إلى قانون المنافسة لحل شامل لإساءة استخدام الحقوق الاحتكارية[٣٣].

٣- الحد من تواطؤ السوق:

يحدث تواطؤ السوق في كثير من الأحيان عندما يقوم الموزعون المعتمدون للمنتجات في نفس البلد بالتوصل إلى اتفاق ضمني فيما بينهم لرفع سعر المنتج. وتعتبر الشركة المصنعة أن تعديل الأسعار من مخطط السوق؛ حيث يراقب الصانع (مالك حقوق الملكية الفكرية) دائما الوضع وفقًا للاتفاق، وبالتالي، فإنه من المتوقع أن ينهار تواطؤ السوق بتبني سياسة الاستنفاد الدولي في حاله الاستيراد الموازي؛ حيث إن انخفاض سعر المنتجات من خلال تبني الاستيراد الموازي للبضائع يمنع آثار سوق التواطؤ بالنسبة لرفع سعر المنتج. ويعتبر الاستيراد الموازي في بعض الأحيان، أداة لحل التواطؤ بين الموزعين المعتمدين من قبل الشركة المصنعة[٣٤].

٤- الاستنفاد الوطني يمثل حاجزًا غير جمركياً في إطار منظمة التجارة العالمية:

يمكن لصاحب الملكية الفكرية في إطار السياسة الوطنية لمبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية، الاستفادة من الحقوق الاستثنائية التي منحها القانون له لمنع نفس المنتجات من دخول السوق المحلية في حاله الاستيراد الموازي للبضائع والمنتجات. وذلك من خلال تأثير ذلك على حرية التجارة عن طريق ممارسة حقوق الملكية الفكرية، فإن سياسة الاستنفاد الوطني تتناقض مع الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية لتعزيز حرية التجارة؛ فوفقًا للمادة ١١(١) من اتفاقية الجات ١٩٩٤، يمكن أن تفسر سياسة الاستنفاد الوطني على أنها نوع من القيود الكميه على الواردات في

(33)- see Chung-Lun Shen, Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System, op. cit, p 93

(34)- See John C. Hilke, Free Trading or Free-Riding: An Examination of the Theories and Available Empirical Evidence on Gray Market Imports, 32 WORLD COMPETITION 75, 80-81 (1988).

(ISSN: 2537- 0758)

حاله الاستيراد الموازي[٣٥]. ومن هذا المنظور، فإن سياسة الاستنفاد الوطني غير مقبولة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية؛ لأنها تعتبر قيودًا كمية على الواردات، وذلك محظور بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، استندت حجة أخرى ضد سياسة الاستنفاد الوطني على حقيقة أن تطبيق مبدأ الاستنفاد الوطني يشكل تمييزًا ضد المنتجات المستوردة[٣٦]. وبموجب الاستنفاد الوطني، يتم حظر أي منتج يصنع في البلدان الأجنبية من تسويقه في السوق المحلية، وذلك دون الحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية الفكرية. ويعتبر التمييز القائم بين المنتجات المستوردة وتلك المنتجات المحمية انتهاكا للمادة ٣ (٤) من اتفاقية الجات ١٩٩٤، الخاصة بالمعاملة الوطنية[٣٧].

٥- الحصول على الأدوية على أساس حقوق الإنسان:

كان التفاعل بين حقوق الملكية الفكرية وحقوق الإنسان محور الكثير من المخاوف في المجتمع العالمي[٣٨]. وتتضمن هذه المخاوف واحدة من أهم القضايا وهي قضية الحق في الصحة والوصول إلى الأدوية[٣٩]. وتأتي هذه المخاوف من بعض الأمراض الوبائية والمستوطنة الخطيرة المتفشية في بعض البلدان النامية؛ فمعظم هذه البلدان لا تملك ما يكفي من القدرة التصنيعية لابتكار وتطوير أدوية جديدة لمنع أو معالجة أو السيطرة على هذه الأمراض. وتثير حماية الأدوية الجديدة

(35)- See Frederick M. Abbott, Second Report (Final) to the Committee on International Trade Law of the International Law Association on the Subject of the Exhaustion of Intellectual Property Rights and Parallel Importation, at 30-31 (2000).

(36)- See Verma, supra note, at 553-54; Abbott, First Reports, supra note, at 633-34.

(37)- Article III(4) of the GATT 1994:

The products of the territory of any contracting party imported into the territory of any other contracting party shall be accorded treatment no less favourable than that accorded to like products of national origin in respect of all laws, regulations and requirements affecting their internal sale, offering for sale, purchase, transportation, distribution, or use….

(38)- Audrey R. Chapman, The Human Rights Implications of Intellectual Property Protection, 5 J. INT'L ECON. LAW 861, 866- 70 (2002).

(39)- See id. at 873-79.

بموجب حقوق الملكية الفكرية، الشكوك حول قدرة المرضى في البلدان النامية على الحصول على ما يكفي من الأدوية بأسعار معقولة[٤٠]. ويمكن توقع أن تحل سياسة الاستنفاد الدولي هذه الشكوك، ويمكن من خلال الاستيراد الموازي الحصول على الأدوية بأسعار معقولة في البلدان النامية التي تواجه غزو الأمراض الخطيرة وغير المؤهلة لتطبيق التراخيص الإجبارية بموجب اتفاق تريبس[٤١].

ومن هذا المنظور، لا ينعكس معنى سياسة الاستنفاد الدولي فقط في التوفيق بين حقوق الملكية الفكرية وحرية التجارة، ولكن أيضا احترام حقوق الملكية الفكرية الإنسانية العالمية.

٦- تشجيع الاقتصاد الموجه للتصدير في البلدان النامية:

تلعب البلدان النامية بالنظر إلى الهيكل الاقتصادي العالمي، دورًا هامًا في الاقتصاد العالمي للتصدير[٤٢]. وبالنظر إلى تكلفة العمالة وعوامل أخرى، فإن الصناعات في الدول المتقدمة غالبا ما تسعى للاستفادة من قواعد التصنيع من بعض الدول النامية من الموارد المواتية لتصنيع المنتجات، ومن ثم تصدير المنتجات

---

(40)- See Frederick M. Abbott, The DOHA Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health: Lighting a Dark Corner at the WTO, 5 J. INT'L ECON. LAW 469, 472-73(2002)

(٤١) حيث إن بعض البلدان النامية التي تملك القدرة التصنيعية لتطوير صناعة الأدوية مثل الهند والبرازيل، قد يحل مشكلة الحصول على الدواء من خلال التراخيص الاجبارية بموجب المادة ٣١ من اتفاق تريبس. ولكن بالنسبة للدول الأخرى التي لا تملك هذة الطاقة الانتاجية لصناعة وتطوير الأدوية مثل جنوب أفريقيا، فإن الحل الأمثل هو الاستيراد الموازي من خلال تبني سياسة الاستنفاد الدولي.

See id. at 494-97. See also CARLOS M. CORREA, TRADE RELATED ASPECTS OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS-A COMMENTARY ON THE TRIPS AGREEMENT 81 (2007), see http://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/wtl641_e.htm (last visited Oct. 3, 2010).

(42)- See United Nations Conference on Trade and Development (UNCTD), World Investment Report 2010, at 6, http://www.unctad.org/en/docs/wir2010_en.pdf (last visited Oct. 3, 2010)

(ISSN: 2537- 0758)

النهائية من خلال شبكة تسويق عالمية. وتمثل هذه الظاهرة إمكانية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية؛ فقد يؤدي نقل التكنولوجيا إلى توازن الاقتصاد العالمي الذي أنشأته منظمة التجارة العالمية(٤٣). ومع ذلك، فإن البلدان النامية تستطيع تطوير تكنولوجيا التصنيع، فضلا عن تحفيز فرص العمل وزيادة الإيرادات الضريبية، وتعتبر الصادرات من الصناعات الأجنبية مجرد فائدة محدودة لتجارة التصدير في البلدان النامية بسبب العديد من منتجات التصدير ؛ حيث يعهد إلى الشركات المحلية للتجميع والتصنيع، وليس بموجب العلامات التجارية للشركات المحلية.

أن سياسة الاستنفاد الدولي تعمل على تعزيز تجارة التصدير في البلدان النامية. ويمكن للشركات المحلية في البلدان النامية شراء منتجات تنافسيه بموجب الصناعات الأجنبية، ومن ثم تصديرها إلى بلدان أخرى، بما في ذلك السوق الداخلي للمصنع، دون أي خوف من استخدام الشركة المصنعة حقوق الملكية الفكرية لمنع الصادرات من دخول السوق المحلية(٤٤).

٧- القضاء على إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية:

يحاول مالك حقوق الملكية الفكرية في مجال الاستيراد الموازي، الاستفادة من التسميات أو الحزمة المحمية بموجب حقوق المؤلف للتحكم في توزيع السلع التي يتم إرفاق الملصقات أو حزم بها. ويعكس هذا الوضع نوعا من إساءة استخدام الملكية الفكرية إلى حد ما؛ لأن نطاق حق المؤلف في التحكم والسيطرة يقتصر على العلامات المحمية بحقوق المؤلف أو الحزم؛ فمن العرضي أن الصانع يحاول إرفاق التسميات أو حزم للبضائع. وبعبارة أخرى، في تقييم حماية حق المؤلف من التسميات أو الحزم، وأنه ليس من الضروري أن تنظر في وجود البضائع. إذ يمكن لصاحب حق المؤلف استخدام تلازم التسميات أو الطرود والبضائع في الأعمال

(٤٣)– **انظر**: اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية: حيث تتضمن أنها إذ تدرك ان هناك حاجة لبذل جهود إيجابية تهدف إلى ضمان حصول البلدان النامية وخاصة البلدان الاقل نموا علي نصيب في نمو التجارة الدولية تتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية.

(44)- See Abdulqawi A. Yusuf & Andrés Moncayo von Hase, Intellectual Property Protection and International Trade— Exhaustion of Rights Revisited, 1 WORLD COMPETITION at 130 (1992).

التجارية للسيطرة على توزيع السلع، ويتضح من ذلك أنه تم التحايل على نطاق الحق الاستئثاري بموجب قانون حق المؤلف للوصول إلى بعض الموضوعات غير المحمية بحقوق المؤلف. ويعتبر ذلك امتدادا غير مقبول لحق المؤلف. ومن أجل جعل حماية التسميات أو الحزم المرتبطة بالبضائع، يجب على الشركة المصنعة تأكيد حقوق العلامات التجارية.

ويمكن حل مشكله إساءة استخدام حقوق المؤلف، وفي ظل نظام الاستنفاد الوطني، وذلك باستخدام التشريعات أو الدعاوى القضائية لاستبعاد سوء استخدام حقوق المؤلف من حماية حق المؤلف، بحيث أن نفس المنتجات مع التسميات محمية بحقوق المؤلف أو الحزم يمكن أن تدخل السوق المحلية بأمان. ومع ذلك، فإن سياسة الاستنفاد الدولي في حالات الاستيراد الموازي تحقق نفس الهدف مع انخفاض التكلفة عن إساءة حقوق المؤلف. وفي ظل نظام الاستنفاد الدولي، يتم استنفاد حقوق المؤلف عند بيع التسميات المحمية بحقوق المؤلف أو الحزم المرتبطة بالسلع في الأسواق الخارجية(٤٥).

الغصن الثاني

الحجج الرافضة لمبدأ الاستنفاد الدولي والاستيراد الموازي

يعارض البعض مبدأ الاستنفاد الدولي والاستيراد الموازي على أساس أنهما قد يهددان استقرار الأسواق المحلية وحقوق المنتجين. من أبرز الحجج الرافضة أن الاستنفاد الدولي قد يؤدي إلى تقويض القدرة على التحكم في توزيع المنتجات وحمايتها من الاستيراد غير المشروع، مما يعزز التلاعب بالأسعار ويساهم في انخفاض جودة المنتجات في الأسواق المحلية.

كما يرون أن الاستيراد الموازي يمكن أن يتسبب في تشويش الأسواق، حيث يتم جلب المنتجات من دول أخرى بأسعار أقل، مما يؤدي إلى ضعف الحوافز للابتكار المحلي وزيادة التنافسية غير العادلة بين الشركات. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد

(45)- see generally Quality King Distribs., Inc. v. L'anza Research Int'l, Inc. 523 U.S. 135 (1998).

(ISSN: 2537- 0758)

المعارضون أن هذه السياسات قد تهدد السيادة الاقتصادية للدول وتضعف قدرة الحكومات على تنظيم أسواقها وحماية صناعاتها المحلية.

حجج عديدة لمعارضي سياسة الاستنفاد الدولي لدعم موقفهم ومنها:

١- القضاء على مخطط التمييز السعري:

يعتبر مخطط التمييز في الأسعار هو النهج الأكثر فعالية للتسويق الدولي في جميع أنحاء العالم من نهج توحيد السعر. فقد تقوم الشركة المصنعة بوضع أسعار مختلفة في بلدان مختلفة وفقا للحالة الاقتصادية للدولة والقدرة المادية للمستهلكين[٤٦]. وعادة، يتم تصميم برنامج التمييز في الأسعار لفرض أسعار أعلى في البلدان التي تكون فيها مرونة طلب المنتجات قليلة نسبيا (الدول المتقدمة)، وتحديد أسعار أقل للبلدان التي تكون فيها مرونة الطلب مرتفعة (البلدان النامية)[٤٧]. ويهدف هذا المخطط إلى الاستفادة من الأرباح المرتفعة في البلدان السابقة للتعويض عن الخسائر المحتملة في البلدان الأخيرة لتحقيق هدف تسويق المخطط (التمييز السعري)[٤٨].

إلا أن تطبيق مبدأ الاستنفاد الدولي لحقوق الملكية الفكرية أدى إلى القضاء على نظام التمييز في الأسعار؛ ففي حالات الاستيراد الموازي للبضائع والمنتجات، فإن الاستنفاد الدولي أدى إلى غزو المنتجات القادمة من البلدان ذات المرونة المرتفعة للطلب إلى البلدان ذات المرونة المنخفضة عن طريق ميزة انخفاض السعر. وللرد على الوضع الناجم عن الاستنفاد الدولي، يجب على الشركة المصنعة (مالك حقوق الملكية الفكرية) ضبط إستراتيجية التسويق تجاه مخطط التوحيد في الأسعار[٤٩]. وبعبارة أخرى، لتجنب دخول المنتجات ذات السعر المنخفض الى البلدان ذات

(46)- See Carsten Fink, Entering the Jungle—The Exhaustion of Intellectual Property Rights and Parallel Imports, in COMPETITIVE STRATEGIES FOR THE PROTECTION OF INTELLECTUAL PROPERTY 178 (Owen Lippert ed., 1999).

(47)- See Christopher Heath, Parallel Imports and International Trade, 28 IIC 623, 628-29 (1997),J.S. Chard & C.J. Mellor, Intellectual Property and Parallel Imports, 12 THE WORLD ECON. 69, 70 (1989).

(48)- See Fink, supra note, at 179.

(49)- See Malueg & Schwartz, supra note, at 190.

الأسعار المرتفعة، تميل الشركة المصنعة للتوحيد في الأسعار، حيث يكون السعر في البلدان المتقدمة في إطار مخطط التمييز في الأسعار أعلى من السعر في البلدان النامية. ونتيجة لذلك، فإن المستهلكين في البلدان النامية، صاروا ضحية بموجب تطبيق مبدأ الاستنفاد الدولي، وسيتحملون عبئا ماليا أكبر للمنتجات. والأسوأ من ذلك، فمن الممكن أن يواجه المستهلكون في البلدان النامية مأزقا في إمدادات المنتجات، وخاصة أدوية الأمراض الخطيرة، وذلك لأن الشركة المصنعة قد تتخلى عن الأسواق في البلدان النامية بموجب تأثير تطبيق مبدأ الاستنفاد الدولي(٥٠).

٢- تشجيع المراجحة بين المنتجات:

يعتبر الاستيراد الموازي للبضائع والمنتجات في الأساس نوعًا من المراجحة بين المنتجات، ويحدث ذلك عندما يكون هناك فرق سعر في المنتجات بين سوق المصدر حيث يشتري المستورد الموازي المنتجات من السوق ذات السعر المنخفض ويستهدف السوق ذات الأسعار المرتفعة. وعادة يرجع السبب في اختلاف أسعار المنتجات إلى التمييز في الأسعار من الشركة المصنعة أو التغيرات في أسعار الصرف بين العملات. وقد يختفي الاستيراد الموازي للبضائع والمنتجات عندما يكون فرق السعر تافها، أو إضافة تكلفة النقل إلى ما يصل إلى سعر المنتج في سوق المصدر متجاوزًا سعر المنتج في السوق المستهدفة. وعلى الرغم من أن سياسة الاستنفاد الدولي يمكن أن تعزز حرية تداول البضائع إلى حد ما في حاله الاستيراد الموازي، فإنه في نفس الوقت يمكن أن يشجع على المراجحة من المنتجات(٥١).

وليس من الحكمة الاعتماد كثيرًا على الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي لتفعيل حرية التجارة والمنافسة السعرية؛ حيث يتسم الاستيراد الموازي للبضائع والمنتجات بالمضاربة والانتقائية. وحتى لو كان نظام التمييز في الأسعار يمكن أن

(50)-See Claude E. Barfield & Mark A. Groombridge, Parallel Trade in the Pharmaceutical Industry: Implications for Innovation, Consumer Welfare, and Health Policy, 10 FORDHAM INTELL. PROP. MEDIA & ENT. L.J. 185, 250-51 (1999).

(51)- see Chung-Lun Shen, Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System, op.cit,pp,96/97.

(ISSN: 2537- 0758)

يؤدي إلى احتكار السوق والمنافسة غير المشروعة، فإن الاستيراد الموازي للبضائع والمنتجات بموجب الاستنفاد الدولي يعمل لمصلحة المستورد الموازي وليس المصالح العامة. وبالتالي فإنه من أجل تجنب احتكار السوق والمنافسة غير المشروعة والتمييز في الأسعار، يجب الاستناد إلى قوانين المنافسة وليس الاستيراد الموازي بموجب مبدأ الاستنفاد الدولي(٥٢).

٣- الاستحواذ المجاني وإرباك المستهلك: Free Riding and Consumer Confusion

يعد من الأسباب الهامة لمعارضة الاستنفاد الدولي لحقوق الملكية الفكرية، أن المستورد الموازي غالبا ما يستحوذ على الشهرة أو السمعة التي أنشأتها الشركة المصنعة في السوق المحلية من خلال الاستثمار طويل الأجل في الابتكار وتحسين المنتجات، أو يتمتع بنتائج الترويج والإعلان عن المنتجات دون أي مساهمة(٥٣). وبعبارة أخرى، يمكن للمستورد الموازي حفظ أو تجاهل أي تكلفة عن إدارة المنتج والإعلان عنه، ومن ثم الاستفادة من سعر المنتج للمنافسة مع الشركة المصنعة أو المرخص المصرح به. حيث تقتصر مخاوف المستورد الموازي على السعر الذي يشتري به المنتجات في سوق المصدر، وتكلفة نقل المنتجات من سوق المصدر إلى السوق المستهدف؛ فترجع الشهرة التي تتمتع بها المنتجات إلى نفقات الإعلان والترويج التي قامت بها الشركة المصنعة في السوق المحلية، ويمكن لنفس المنتجات من خلال الاستيراد الموازي الاستفادة من التوفير في التكاليف وتعكس فائدة في التسعير. وهذا ما يسمى مشكلة الاستحواذ المجاني **Free Riding**. ويؤدي الاستيراد الموازي للبضائع والمنتجات إلى القضاء علي تسعير السوق ويخلق منافسة

(52)- id.

(53)- See the OECD Report, supra note, at 8-9; Staaf, Free-Riding, supra note, at 207-211; Hilke, supra note, at 77-78. See also Chard & Mellor, supra note, at 73 (including also the after-sales of products—warranty service and repair service— in the targets of the free-riding acts). Dr. Rothnie shares the same view. See ROTHNIE, PARALLEL IMPORTS, supra note, at 565.

غير عادله. وبالتالي، فإن سياسة الاستنفاد الدولي تشجع على أعمال الاستحواذ المجاني، وبالتالي فإن سياسة تعزيز الاستيراد الموازي والاستفادة من سياسة الاستنفاد الدولي سوف تضعف، طالما تنطوي على بعض أفعال الاستحواذ المجاني في الاستيراد الموازي للبضائع والمنتجات(٥٤).

وتوجد مشكله أخرى موجودة في بضائع الاستيراد الموازي وفقا لمبدأ الاستنفاد الدولي، فتركز بضائع الاستيراد الموازي على الأسعار، في حين يركز المستورد الموازي على قياس تكاليف المنتج ولا يهتم بجودة المنتج للمضي قدما في هذا المجال، وعندما يتم استيراد نفس المنتجات ذات نوعية رديئة من خلال الاستيراد الموازي في السوق المحلية للمنافسة مع المنتجات الأصلية التي وزعت في السوق، لن يكون هناك تأثير سلبي على بعض المستهلكين والشركة المصنعة في السوق المحلية. ومن جهة أخرى، يؤدي الفرق في جودة المنتج إلى الخلط بين المستهلكين حول الاعتماد المستمر على الصانع أو العلامة التجارية من الشركة المصنعة للحصول على منتجات ذات مستوى معين من الجودة. ويمكن أن يسبب الارتباك للمستهلك حول وظيفة العلامات التجارية ويجعل المستهلكين يتحملون تكاليف بحث إضافية للسعي للحصول على المنتجات المطلوبة التي لا يمكن الحصول عليها إلا وفقا للاعتماد على العلامات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تعرض المنتجات ذات النوعية الرديئة المستهلكين للخطر في قضايا الصحة والأمن(٥٥).

من ناحية أخرى، ينعكس ارتباك المستهلكين أيضًا من حقيقة أن بعض المستهلكين يميلون إلى التخلي عن منتجات الشركة المصنعة للحصول على المنتجات البديلة الأخرى في السوق لتجنب تكاليف البحث المرتفعة. وفي هذه الحالة، فإن الشركة المصنعة (مالك العلامة التجارية) تفقد بعض عائدات البيع بسبب الاستيراد الموازي مع نوعيه رديئة. وعلاوة على ذلك، فإن المنتجات ذات النوعية الرديئة تؤثر علي سمعة وشهرة الشركة المصنعة. وخلاصة القول، فإن

(54)- See the OECD Report, supra note, 25, at 9.
(55)- See Barfield & Groombridge, supra note, at 254-55.

(ISSN: 2537- 0758)

الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي يؤدي إلى مخاطر محتمله للمستهلكين والشركة المصنعة في السوق المحلية.(٥٦)

٤- الشك حول خدمات المنتجات بعد البيع:

بصفة عامة، نادرًا ما يوفر المستورد الموازي للمشتري ضمانات بيع المنتجات أو خدمات ما بعد البيع. وعادة، يتم تصنيع هذه المنتجات من خلال الاستيراد الموازي في بلدان أجنبية، ولا تقدم الشركة المصنعة المحلية والجهات المرخص لها خدمات ما بعد البيع لمشتري منتجات الاستيراد الموازي. وبالتالي، فإن العملاء يتحملون مخاطر عيوب المنتج فيما بعد البيع من قبل أنفسهم. وبالمقارنة مع البيع العادي، يبدو أن الاستيراد الموازي يحرم العملاء من فوائد المستهلك المتوفرة بموجب البيع العادي. ومن هذا المنظور، فإن الاستيراد الموازي على ما يبدو غير موات لجمهور المستهلكين حيث لا توفر خدمات ما بعد البيع؛ لأن سياسة الاستنفاد الدولي مفيدة للاستيراد الموازي، فهو يضع بشكل غير مباشر المستهلكين في مأزق حيث هناك شك بشأن حماية أمن المعاملات(٥٧).

٥- حوافز معيقة لمالك الملكية الفكرية حول الاختراع والإبداع والابتكار وتسويق المنتجات الجديدة:

يتمثل جوهر مبدأ الاستنفاد في تحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة بين حرية التجارة وحقوق الملكية الفكرية من خلال إعطاء حق التسويق الأول للمنتجات لمالك حقوق الملكية الفكرية. وعندما يقوم مالك الملكية الفكرية بالبيع الأول للمنتجات بموجب حقوق الملكية الفكرية، يفترض تعويض استثمارات حقوق الملكية الفكرية عن التسويق، ولم يعد يملك صاحب حقوق الملكية الفكرية أو المرخص له أي فرصة للسيطرة على التدفق اللاحق من المنتجات عن طريق حقوق الملكية الفكرية. ويبدو أن مبدأ الاستنفاد يعطي فائدة معقولة من الناحية النظرية. ومع ذلك، في الممارسة العملية، خاصة في ظل الاستنفاد الدولي، فإن التقسيم المعقول من الفائدة بموجب

(56)-see Chung-Lun Shen, Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System, op.cit, p, 97.

(57)- See Chard & Mellor, supra note, at 73.

مبدأ الاستنفاد سوف يكون مشوهًا بسبب أن افتراض الفوائد من البيع الأول يمكن أن تكون مختلة في بعض الحالات. وعلى سبيل المثال، عندما يقوم صاحب الملكية الفكرية بتسويق منتجاته لأول مرة في الدول الأجنبية حيث توجد حقوق الملكية الفكرية المتاحة لهذا النوع من المنتجات[٥٨]، ويتم تطبيق الترخيص الإجباري لهذا النوع من المنتجات[٥٩]، أو تفرض الحكومة تدابير الرقابة على سعر هذا النوع من المنتجات[٦٠]، فإنه من الصعب على صاحب حقوق الملكية الفكرية استخدام حقوق الملكية الفكرية للحصول على الفائدة من البيع الأول؛ لأنه لا يوجد حق الملكية الفكرية في هذه البلدان. ومن هذا المنظور، يفقد صاحب الملكية الفكرية الحافز لمزيد من التطوير في المنتجات، ويؤدي مبدأ الاستنفاد الدولي الى القضاء على هذه الحوافز والفوائد.

٦- دعم السوق السوداء بشكل غير مباشر:

تفتح سياسة الاستنفاد الدولي ممرًّا لبضائع الاستيراد الموازي، وهذا يعني أن الاستيراد الموازي لا يخضع لقوانين الملكية الفكرية فقط، ولكن أيضا يستثنى ويعفى من تتبع الجمارك في السوق المحلية، وفي ظل هذا الوضع، ومن أجل تحقيق أقصى الأرباح، فمن الممكن للمستورد أن يخلط بعض المنتجات غير القانونية التي تنتهك قانون الملكية الفكرية مع المنتجات الحقيقية التي تخضع لمسألة الاستيراد الموازي من خلال الاستيراد الموازي القانوني[٦١].

وبعبارة أخرى، فإن الاستيراد الموازي القانوني يمهد بشكل غير مباشر قناة لتغطية تهريب المنتجات غير المشروعة، ونظرًا للمنتجات الوهمية غير القانونية والأقل سعرًا والشك حول أمن المنتج وجودة المنتجات الأصلية من خلال الاستيراد

(58)-See Merck v. Primecrown, supra note 26; ECJ Case 187/80, Merck & Co. v. Stephar BV and Merck & Co. v. Exler, [1981] E.C.R. 2063, [1981] 3 C.M.L.R. 463 (1981).

(59)- See ECJ Case 19/84, Pharmon BV v. Hoechst AG, [1985] E.C.R. 2281, [1985] 3 C.M.L.R. 775 (1985).

(60)- ROTHNIE, PARALLEL IMPORTS, supra note, at 487-94; Chard & Mellor, supra note, at 77.

(61)- the OECD Report, supra note,, at 13; Chard & Mellor, supra note, at 75.

(ISSN: 2537- 0758)

الموازي، والتي تدخل السوق المحلي من شأنها أن تهدد– بشكل خطير– مصالح المستهلكين وأصحاب الملكية الفكرية. فمن المثير للجدل التغلب على السوق الرمادية من خلال الاستيراد الموازي بقوانين الملكية الفكرية. ومع ذلك، فليس من شك في أن السوق السوداء مليء بالنسخ غير القانونية، وهذا هو الهدف من قوانين الملكية الفكرية؛ حيث تؤدي سياسة الاستنفاد الدولي، بالإضافة إلى تعزيز حرية التجارة، تؤدي أيضا إلى التكاليف الاجتماعية الثقيلة وتكاليف إنفاذ القانون في السوق المحلية لأنها تدعم بشكل غير مباشر السوق السوداء(٦٢).

الفرع الثاني

الرد على الحجج المؤيدة والمعارضة لمبدأ الاستنفاد الدولي

تقسيم:

تتباين الآراء حول مبدأ الاستنفاد الدولي، حيث تدافع الحجج المؤيدة عنه على أساس أنه يعزز التجارة الحرة ويوفر المنتجات بأسعار تنافسية، بينما تعارضه الحجج الرافضة بسبب مخاوفها من التأثير السلبي على الأسواق المحلية وحقوق المنتجين.

ويتضمن الرد على الحجج المؤيدة التأكيد على أن حماية السوق المحلية تظل ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان الحفاظ على جودة المنتجات. في المقابل، يمكن الرد على المعارضين بالقول إن الاستنفاد الدولي يدعم التوازن بين حقوق المالكين والمستهلكين ويشجع الابتكار عبر تعزيز المنافسة العالمية. كما يُعتبر الحل الأمثل لتقليل الاحتكار وضمان توفير السلع بأسعار معقولة في الأسواق النامية، مع الحفاظ على إطار قانوني يحمي مصالح جميع الأطراف.

لذلك ارتأينا أن نتناول هذا الفرع من خلال:

الغصن الأول: الرد على حجج مؤيدو الاستنفاد الدولي.

الغصن الثاني: الردود على حجج معارضي الاستنفاد الدولي.

(62)- see Chung-Lun Shen, Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System,op.cit, p, 98.

الغصن الأول
الرد على حجج مؤيدو الاستنفاد الدولي

يرد معارضو سياسة الاستنفاد الدولي على الحجج التي يستند إليها مؤيدوه بما يلي:

١- يعتقد أنصار الاستنفاد الدولي أنه يؤدي إلى قوة المنافسة الدولية للمنتجات بحيث يمكن للعملاء في السوق المستهدفة الحصول على سعر معقول للمنتجات من خلال الاستيراد الموازي. ومع ذلك، فإن المنافسة من خلال الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي تأتي في ظل المنافسة داخل العلامة التجارية، بدلا من المنافسة بين العلامات التجارية[٦٣]؛ حيث إن التنافس داخل العلامة التجارية يقضي على مخطط التمييز في الأسعار لصاحب الملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، يمكن توقع أن يضطر مالك حقوق الملكية الفكرية إلى رفع سعر المنتج في سوق مصدر الاستيراد الموازي (بعض البلدان النامية) خوفا من أن انخفاض سعر المنتجات التي سوف تتدفق إلى السوق المحلية (السوق المستهدف). وفي المدى الطويل، فإن المستهلكين في سوق المصدر سيعانون من زيادة سعر المنتج بينما العملاء في السوق المستهدفة يتمتعون بأسعار تنافسيه. ومن المشكوك فيه أن المستهلكين في نهاية المطاف يمكن أن يستفيدوا من الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي[٦٤].

٢- يبدو أنه من التعسف أن نستنتج أن الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي يمكن أن يمنع احتكار السوق من قبل مالك الملكية الفكرية والحد من تواطؤ السوق من الموزعين المعتمدين (المرخص لهم). فبموجب قوانين الملكية الفكرية، تحد حقوق الملكية الفكرية من آثار الاحتكار الاستئثاري والتي وضعت أساسا لتشجيع الأفراد على المساهمة في المجتمع من خلال ابتكار وخلق أشياء جديدة. ومع ذلك، فإن السلطة الاحتكارية لحقوق الملكية الفكرية لا تمثل دائما القوة الاحتكارية في السوق. وعلى الرغم من أن هناك بعض الآثار غير الواضحة المترتبة نتيجة احتكار السوق من مالك حقوق الملكية الفكرية والاستفادة من نظام التمييز في الأسعار

(63)- Hansen, supra note, at 114-2 to-5.
(64)- See Malueg & Schwartz, supra note, at 170.

(ISSN: 2537- 0758)

لتسويق المنتجات، إلا أنه لا يوجد دليل مباشر وقوي يدعم فكرة أن المخطط يؤدي إلى احتكار السوق. ونتيجة لذلك، فإنه من غير المناسب استخدام سياسة الاستنفاد الدولي لمنع احتكار السوق الذي لا مفر منه في ممارسة حقوق الملكية الفكرية(٦٥).

٣- الاستناد إلى استنتاج مفاده أن الاستنفاد الوطني لحقوق الملكية الفكرية يشكل حاجزًا غير جمركيٍّ في إطار منظمة التجارة العالمية وعلى فهم غير صحيح من الروح الأساسية لمنظمة التجارة العالمية. ووفقا لهذا الرأي، فإن تعزيز حرية التجارة الدولية بموجب منظمة التجارة العالمية تنتصر ضد أي مصلحة أخرى. والقول بأن الاستيراد الموازي يمثل شرارة الصراع بين حرية التجارة الدولية وحقوق الملكية الفكرية، يصبح النتيجة الطبيعية أن سياسة الاستنفاد الدولي تفوق دائما سياسة الاستنفاد الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية. وبناء على هذا الرأي، يبدو أن سياسة الاستنفاد الوطني تفسر على أنها حاجز غير جمركي في إطار منظمة التجارة العالمية. وفي الواقع، تتقاسم كل من حرية التجارة وحقوق الملكية الفكرية الدولية مكانة متساوية للفائدة في ظل منظمة التجارة العالمية(٦٦). ويمكن ملاحظة هذا المفهوم من اتفاق تريبس لتحقيق التوازن بين مصلحة حرية التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية(٦٧). ومن هذا المنظور، يجب أن تحترم المادة ٦ من اتفاق تريبس. وإن محاولة تفسير الاتفاق بما يمنع الاستنفاد الوطني من منظمة التجارة العالمية يعد بمثابة تفريغ اتفاق تريبس من مضمونه(٦٨).

٤- يفتح الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي قناة للدواء منخفض السعر للدخول إلى البلدان التي تتوطن وتنتشر بها الأمراض الوبائية الخطيرة، ولكن ينتج الاستيراد الموازي بعض المشاكل وخاصة فيما يتعلق بالأدوية ومراقبة جودة الأدوية وإمدادات الأدوية؛ حيث ترتكز مراقبة جودة الأدوية على ما إذا كانت جودة الأدوية تتفق مع معايير السلامة الدولية للصحة، أو ما إذا كانت هناك بعض الأدوية

(65)- See Staaf, Price Discrimination, supra note, at 303.
(66)- See Abbott, Second Report, supra note, at 23-24, 30
(67)- See Macro Bronckers, The Exhaustion of Patent Rights under WTO Law, 32 J. WORLD TRADE 137, 144 (1998).
(68)- See id. at 157-58.

المغشوشة مختلطة مع تلك الأدوية الحقيقية. ويشير توريد الأدوية إلى وجود شبهة حول ما إذا كان حجم العقاقير عبر الاستيراد الموازي كافيًا لتلبية الحاجة في البلدان التي تحارب بعض الأمراض الخطيرة. وتظهر هاتان المشكلتان، عندما يستخدم الاستيراد الموازي والاستنفاد الدولي كوسيلة للإنقاذ الإنساني. وبالتالي، فإن الاستيراد الموازي وفقًا للاستنفاد الدولي لا يعتبر الحل الأمثل لتوفير الأدوية المنقذة للحياة والتي لا تحتمل أي غموض. ووفقا لاقتراح بعض العلماء، فإن التبرع بالأدوية أو المال لمقاومة الأمراض الخطيرة هو وسيله أكثر واقعية لتحقيق الهدف الإنساني[٦٩].

٥- على الرغم من أن سياسة الاستنفاد الدولي مواتية للصفقات التصديرية للبلدان النامية عن طريق اعتبار الاستيراد الموازي، أكثر من مجرد محفز اقتصادي للتصدير في البلدان النامية وبشكل محدود. فلا يمكن أن تمثل الصادرات عبر الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، لأن منتجات الاستيراد الموازي عادة ما يتم تطويرها من قبل الصناعات من الدول المتقدمة. وعلى الرغم من أن المنتجات يتم تصنيعها أو تجميعها في البلدان النامية، وتوضع في السوق للبيع تحت العلامة التجارية لصناعات الدول المتقدمة. فإن الطريقة الفعالة لتعزيز الاقتصاد الموجه للتصدير في البلدان النامية لمساعدة هذه البلدان يتمثل في تطوير منتجاتها وعلاماتها التجارية الصناعية من خلال نقل التكنولوجيا والتعاون العابر للحدود. ويتضح من ذلك، أن الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي لا يمكن أن يساعد البلدان النامية لخلق صناعة العلامات التجارية الخاصة بهم[٧٠].

(69)- See Henry Grabowski, Patents, Innovation and Access to New Pharmaceuticals, 5 J. INT'L ECON. LAW 849,857 (2002); F. M. Scherer & Jayashree Watal, Post-TRIPS Options for Access to Patented Medicines in Developing Nations, 5 J. INT'L ECON. LAW 913, 934-38 (2002).

(70)- see Chung-Lun Shen, Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System,op.cit, p, 200.

(ISSN: 2537- 0758)

٦- إن منع إساءة استخدام حقوق الملكية الفكرية وتعزيز سياسة الاستنفاد الدولية قضيتان منفصلتان ومستقلتان. والتخفيف من سوء الاستخدام هو مجرد تأثير عرضي في تبني سياسة الاستنفاد الدولية. وبالتالي، هو تأثير عرضي في الواقع لا يكفي لتبرير استخدام سياسة الاستنفاد الدولي في حالات الاستيراد الموازي؛ فإن تكلفة الاستنفاد الدولي ربما تتجاوز تأثيرها سوء استخدام حقوق الملكية الفكرية(٧١).

الغصن الثاني

الردود على حجج معارضي الاستنفاد الدولي

توجد بعض الأسانيد غير الحقيقية في حجج معارضي سياسة الاستنفاد الدولي والتي تستحق التدقيق:

١- فيما يتعلق بمخطط التمييز في الأسعار، يعتقد معارضو الاستنفاد الدولي أن المخطط يمكن أن يوفر للبلدان النامية المنتجات بأسعار في متناول الجميع. ووفقا لهذا الرأي، فإن الاستنفاد الدولي لحقوق الملكية الفكرية يقضي على آلية التمييز في الأسعار بحيث يمكن لصاحب حقوق الملكية الفكرية أن يضطر لرفع سعر المنتج أو الخروج من أسواق البلدان النامية بهدف تجنب الاستيراد الموازي. وفي واقع الأمر، فإن إنشاء الآلية المذكورة أعلاه مجرد فرضية أن الشركة المصنعة ستقوم بتنفيذ الخطة وفقا للحكم الرشيد. ومع ذلك، وجد أن الممارسة العملية للنظام ليست دائما متسقة مع التوقع العقلاني، وهناك بعض الحالات يكون فيها سعر المنتج في البلدان النامية أعلى من ذلك الموجود في البلدان المتقدمة(٧٢).

٢- أن الحجة القائلة بأن سياسة الاستنفاد الدولي من شأنها أن تشجع على المراجحة التجارية عبر الاستيراد الموازي حجة هشة وسطحية. وبموجب المراقبة الدقيقة، فإن السبب الفعلي لاستدعاء المراجحة التجارية هو إما تغيير الاقتصاد العالمي أو نظام التمييز في الأسعار من الصناعات حول المنتجات. وعادة ما يعمل التغيير في الاقتصاد العالمي على التغيير في سعر صرف العملات لجذب أعمال المراجحة عبر الاستيراد الموازي، وعلى سبيل المثال يحدث ارتفاع قيمة العملة في

(71)- id.
(72)- See Fink, supra note, at 179; Chard & Mellor, supra note, at 76-77.

بلد واحد، ولكن لم يتم ضبط سعر المنتج في هذا البلد لتلبية التقدير بعد. وعلاوة على ذلك، فإن التسعير في إطار مخطط التمييز في الأسعار هو أيضا حافز هام للمراجحة والموازنة عبر الاستيراد الموازي. ومن هذا، فإنه من المستحيل للمستورد الموازي إجراء المراجحه، شريطة عدم وجود فرق سعر في الأسواق العالمية، حتى لو تم تبني سياسة الاستنفاد الدولي(٧٣).

٣- كما أن الحجة القائلة بأن الاستحواذ المجاني مشكله خطيرة في حالات الاستيراد الموازي. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الاستحواذ المجاني عنصر أو سمة ضرورية في بضائع الاستيراد الموازي؛ حيث من الصعب إثبات أن فرق السعر الموجود في بضائع الاستيراد الموازي يأتي من الاستحواذ المجاني(٧٤). وبالنظر إلى التسويق على الصعيد العالمي، فقد ساهم المستورد الموازي في تكلفة الإدارة والترويج للمنتجات لأن السعر الذي أشتري به مصدر المنتجات في الأسواق الخارجية يشمل نفقات التشغيل والإعلان المخصصة للمنتجات. ونتيجة لذلك، فإن استخدام الاستحواذ المجاني لمعارضة تبرير الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي حجة غير مقنعه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بضائع الاستيراد الموازي ولاسيما العلامات التجارية، تهدد بشكل خطير حماية المستهلكين وصاحب الملكية الفكرية، فضلًا عن أنظمة الملكية الفكرية، حيث منحت المستورد الموازي الحق في جلب منتجات ذات نوعية رديئة إلى السوق المحلية بموجب الاستنفاد الدولي، وليس هناك دليل على أن معظم الحالات من المنتجات الرديئة هي من بضائع وتمرير الاستيراد الموازي.

وبالتالي، ينبغي فحص بضائع الاستيراد الموازي والتي تعتمد على مبدأ الاستنفاد الدولي قبل دخولها السوق المحلية للتأكد من جودتها وألا يسمح بدخول المنتجات والبضائع الرديئة ذات الجودة السيئة.

(73)- see Chung-Lun Shen, Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System, op.cit, p, 201.

(74)- See the OECD Report, supra note, 24, at 9; Staaf, Free-Riding, supra note, at 234-35.

(ISSN: 2537- 0758)

٤- أما فيما يتعلق بالحجة الخاصة بالمخاوف الدولية وضمان المنتج وخدمات ما بعد البيع حجة عليهم لا لهم؛ فمن المعروف نظريا أن منتجات الاستيراد الموازي عادة لا ترتبط مع ضمان المنتج وخدمات ما بعد البيع. ومع ذلك، فإن الحال ليست هكذا دائما في الممارسة الحقيقية للاستيراد الموازي؛ حيث إن هناك نوعين من العوامل التي تدفع المستورد الموازي لتوفير ضمان المنتج وخدمات ما بعد البيع. الأول، هو المنافسة في السوق حيث وعي المستهلكين، وقد أصبح ضمان المنتج وخدمات ما بعد البيع محل نظر من المستهلكين في اختيار وشراء المنتجات. وتحت ضغط المنافسة، فإن المستورد الموازي سيكون ملزما بتغطية الضمان والخدمة للحفاظ على مزايا منتجاتها. ويتمثل العامل الآخر في التزامات البائع؛ فيجب أن يضمن البائع المنتج. وبعبارة أخرى، فإن المستورد الموازي مسئول عن الضمان القانوني للمبيعات وفقا للقانون، شريطة أن يكون المستورد الموازي بائعًا بموجب القانون(٧٥).

٥- وفيما يتعلق بحجة تقليل حوافز أصحاب الملكية الفكرية للابتكار والإبداع من جراء الاستيراد الموازي وتطبيق مبدأ الاستنفاد الدولي القادمة من البلدان التي لا توجد فيها حماية لبراءات الاختراع للمنتجات، فإن هذا الاستنتاج يتجاهل حقيقة أن هذه الحالة ليست حتمية. وهذا يعني، عند التخطيط للسوق العالمي، أن صاحب حقوق الملكية الفكرية لديه فرصة لدراسة حماية حقوق الملكية الفكرية حول المنتجات للتسويق في أي سوق يختاره، وتقييم جميع المزايا والتكاليف الناتجة عن التسويق في أي بلد، حتى يصل إلى قرار نهائي حول ما هي البلدان والأسواق المناسبة لمصلحة الصناعة. ونتيجة لذلك، يمكن تجنب مخاطر الاستيراد الموازي القادمة من الدول التي لا توفر حماية لبراءات الاختراع مسبقا من خلال تقييم السوق من جانب صاحب حقوق الملكية الفكرية. وبعبارة أخرى، فإن اختيار الأسواق في البلدان التي لا توفر حماية لبراءات الاختراع تم عن طريق الإرادة الحرة، ولا ينبغي أن يكون سببًا للاعتراض على الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي(٧٦).

---

(75)- See U.C.C. §§ 2-314 to-315(2001).

(76)- Merck v. Primecrown, Inc., supra note and Merck v. Stephar, supra note.

٦- أما مشكله السوق الرمادية بموجب قوانين الملكية الفكرية؛ حيث تعتبر مشكله السوق الرمادية أو الاستيراد الموازي لها مجالا أوسع للتعامل مع حظر الاستيراد الموازي والذي يعتمد على سياسة الاستنفاد التي ستطبق؛ لأن مصالح حرية التجارة وحقوق الملكية الفكرية سينظر إليهما معًا. ومن هذا المنظور، ينبغي أن تعامل مشكله السوق السوداء والسوق الرمادية بشكل مختلف بموجب قوانين الملكية الفكرية. وهو نهج غير مناسب لاستخدام قوانين الملكية الفكرية لحظر السوق الرمادية عموما من أجل منع غزو السوق السوداء؛ حيث تهدف سياسة الاستنفاد الوطني إلى تجنب النسخ غير القانونية من المنتجات التي تدخل إلى السوق من خلال الاستيراد الموازي، وتطبيق مبدأ الاستنفاد الدولي هو عرض ملموس لعلاج مشكله السوق الرمادية بنفس الطريقة لعلاج السوق السوداء(٧٧).

الفرع الثالث

الحجج الاقتصادية لمؤيدي ومعارضي الاستنفاد الدولي

تمهيد وتقسيم:

تدور الحجج الاقتصادية حول مبدأ الاستنفاد الدولي بين مؤيدين يرون فيه أداة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية، ومعارضين يعتقدون أنه يضر بالصناعات المحلية والابتكار.

فمن الناحية الاقتصادية، يجادل مؤيدو الاستنفاد الدولي بأن تحرير حركة السلع بين الدول يعزز المنافسة ويخفض الأسعار، مما يعود بالفائدة على المستهلكين، خاصة في الدول النامية. كما يساهم في تحسين كفاءة الأسواق من خلال زيادة توفر المنتجات وجودتها. بالإضافة إلى ذلك، يعتقدون أن الاستنفاد الدولي يعزز الابتكار من خلال دفع الشركات إلى تحسين منتجاتها لمواجهة المنافسة العالمية.

ومن جهة أخرى، يشير معارضو الاستنفاد الدولي إلى أنه قد يؤدي إلى إضعاف الأسواق المحلية، حيث يمكن أن تهدد المنتجات المستوردة بأسعار منخفضة قدرة

(77)- see Chung-Lun Shen, Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System, op.cit, p, 202.

(ISSN: 2537- 0758)

الشركات المحلية على التنافس، مما يحد من قدرتها على الاستثمار في البحث والتطوير. كما يرون أن هذا المبدأ يمكن أن يعزز الاحتكار في بعض الأسواق العالمية، حيث تكون الشركات الكبرى قادرة على تقويض المنافسة عبر توزيع منتجاتها بأسعار منخفضة في الأسواق المحلية.

ولذلك فقد ارتأينا أن نتناول هذا الفرع من خلال:

الغصن الأول: الحجج الاقتصادية لمؤيدي الاستنفاد الدولي من حيث الاستيراد الموازي.

الغصن الثاني: الحجج الاقتصادية لمعارضي الاستنفاد الدولي من حيث الاستيراد الموازي.

الغصن الأول

الحجج الاقتصادية لمؤيدي الاستنفاد الدولي من حيث الاستيراد الموازي

١- نظرية الميزة النسبية:

تستند الحجج الاقتصادية لدعم سياسة الاستنفاد الدولي على نظرية الميزة النسبية في التجارة الدولية(٧٨). حيث إن الاستيراد الموازي بموجب تطبيق مبدأ الاستنفاد الدولي لديه ميزة الأسعار لنفس المنتجات في السوق المحلية(٧٩). ومع ذلك، جادل بعض الباحثين ضد هذا الموقف من خلال القول بأن تسعير المنتجات التي تحميها حقوق الملكية الفكرية يجب أن يقع على عاتق مالك حقوق الملكية الفكرية، وليس من السوق(٨٠). ومن هذا المنظور، يبدو أنه ينبغي إعادة النظر في نظرية الميزة النسبية في تحديد ما إذا كانت قابلة للتطبيق في حالات الاستيراد الموازي في إطار تطبيق سياسة الاستنفاد الدولي.

---

(78)- See Abbott, First Reports, supra note, at 622.

(79)- See Alan O. Sykes, Comparative Advantage and the Normative Economics of International Trade Policy, 1 J. INT'L ECON. LAW 49, 49-50 (1998).

(80)- See Abbott, Second Report, supra note, at 26-27

٢- فائض العملاء وإعادة توزيع الثروة:

يؤدي تبني سياسة الاستنفاد الدولي إلى بعض الآثار في الاقتصاد الوطني من خلال الاستيراد الموازي؛ فمن الضروري إجراء تحليل للتكاليف والفوائد حول التغييرات في السياسة لقياس الرفاه الوطني(٨١)؛ حيث يجلب الاستيراد الموازي فيما بين الدول المستوردة المعنية، الكثير من فائض المستهلك فيكون السعر في البلد المستورد أقل من البلد المنتج نفسه(٨٢). حيث تنتج الشركات والعمال نفس المنتجات في البلدان المستوردة، ويمكن أن يحدث فقدان عند انخفاض الطلب على المنتجات الأصلية(٨٣). ويمثل ذلك تحول التركيز نحو البلدان المصدرة. فقد يعاني العملاء في بلدان التصدير، زيادة في السعر، بالنظر إلى أن زيادة الصادرات عبر الاستيراد الموازي من شأنه أن يقلل المعروض من المنتجات، وسيضطر سعر المنتج إلى الزيادة(٨٤). ومع ذلك، فإن الآثار الإيجابية، في المقابل، تأتي للشركات والعمال في البلدان المصدرة(٨٥). وبعبارة أخرى، فإن الشركات وعمال إنتاج المنتجات التي تتمتع بميزة في زيادة المنتجات مع ارتفاع الأسعار تتوافق مع الطلب المتزايد للمنتجات بسبب الاستيراد الموازي. وبعد تحليل التكاليف والمنافع في كل من البلدان المستوردة والبلدان المصدرة، فمن المتوقع أن نستنتج أن الأثر الصافي على الرفاه الوطني بموجب الاستنفاد الدولي سيكون إيجابيًّا(٨٦)؛ لأن فوائد العملاء أعلى من خسائر الشركات في بلدان الواردات(٨٧)، وخسائر العملاء أقل من مكاسب الشركات في البلدان المصدرة(٨٨).

---

(81)- See Sykes, supra note, at 57.
(82)- See id. at 63
(83)- See id. at 62
(84)- See id. at 63
(85)- See id..
(86)- Contra Chard & Mellor, supra note, at 77-79.
(87)- See id. at 62.
(88)- See id. at 63.

(ISSN: 2537- 0758)

وفيما يتعلق بالرفاهية العالمية، يمكن لسياسة الاستنفاد الدولي أن يكون لها تأثير على توزيع الثروة والموارد بين البلدان المتقدمة والنامية[٨٩]. فهو يجعل للبلدان النامية فرصة للوصول إلى المنتجات المحمية ببراءة اختراع، ثم خلق القدرة الإنتاجية الخاصة بها من خلال مواصلة البحث والتطوير في حين أن براءات الاختراع في الدول المتقدمة تمنح ترخيص المنتجات أو تقنيات التصنيع إلى بلدان نامية محددة. حيث يعمل الاستيراد الموازي بموجب الاستنفاد الدولي وفق مصلحة الدول النامية وبديلا عن نقل التكنولوجيات. وبالتالي، سينعكس آثار إعادة توزيع الثروة في الرعاية العالمية.

الفصن الثاني

الحجج الاقتصادية لمعارضي الاستنفاد الدولي من حيث الاستيراد الموازي

١- التمييز في الأسعار الدولية:

إن التمييز في الأسعار الدولية من جانب مالك حقوق الملكية الفكرية في التحليل الاقتصادي لسياسة الاستنفاد الدولي، وتحليل ظاهرة الاستحواذ المجاني والاستيراد الموازي له نوعان من الجوانب الهامة؛ حيث يتمثل الأثر السلبي لهذه الظاهرة في الاستحواذ المجاني والاستيراد الموازي[٩٠]. ومع ذلك، فإن ظاهرة الاستحواذ المجاني ليست سهلة الكشف والإثبات في قضية الاستيراد الموازي، حيث هناك موقف قوي ضد سياسة الاستنفاد الدولي[٩١]. وبالمقارنة مع ظاهرة الاستحواذ المجاني، يمكن ملاحظة أن التمييز في الأسعار يعتبر من هيكل التسعير في الأسواق العالمية. ونتيجة لذلك، فإن التحليل الاقتصادي للتمييز في الأسعار الدولية يصبح مهمًا في الاعتراض على سياسة الاستنفاد الدولي.

---

(89)- See Abbott, First Reports, supra note, at 624.

(90)- See JONG-SAY YONG, FREE RIDING AND THE WELFARE EFFECTS OF PARALLEL IMPORTS, DISCUSSING PAPER NO. 06/00, DEPARTMENT OF ECONOMICS OF MONASH UNIVERSITY (AUSTRALIA) 17-19 (2000); Hilke, supra note, at 76-78. Cf. the OECD Report, supra note, at 9

(91)- See the OECD Report, supra note, at 9.

ويمكن القول بأن أقوى تبرير للتمييز في الأسعار الدولية، وإضعاف حجج المؤيدين لسياسة الاستنفاد الدولية. يكمن في أن التمييز في الأسعار في جميع الأسواق الوطنية لا ينشأ دائما من مخطط التمييز في الأسعار، وإنما يمكن أن تسببه التغييرات في الفرق بين أسعار الصرف بين العملات أو التدخل الحكومي(٩٢).

٢- الرفاه الوطني والرفاه العالمي:

فيما يتعلق بالرفاه الوطني من التمييز في الأسعار الدولية، إذ يحظر الاستيراد الموازي، فإن الدول ذات مرونة الطلب المرتفعة (البلدان النامية) يوضع لها سعر للتمتع بالمكاسب من خلال الأسواق للاستمرار في خدمة المنتجات مع انخفاض السعر(٩٣). ومع ذلك، فإن البلدان الغنية ذات مرونة الطلب الأقل (البلدان المتقدمة) ستعاني خسارة وذلك بسبب ارتفاع سعر المنتج بموجب نظام التمييز في الأسعار، والتي ستكون أقل من ذلك في إطار خطة موحده للأسعار أو الحالات التي تسمح بالاستيراد الموازي(٩٤).

المطلب الثالث
ماهية وأنواع الاستيراد الموازي

تمهيد وتقسيم:

يمثل الاستيراد الموازي للسلع والبضائع التي تحميها حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف في بلد يوفر حقوقا استئثاريه لمالك تلك الحقوق مشكلة خاصة من حيث أسعار المواد التي استقر اختلافها الهائل بين مختلف البلدان المعنية؛ حيث وصل سعر الأدوية في السوق الأوربية إلى خمسة أضعاف سعرها في بلدان أخرى وذلك على مدى عقود من الزمن، والمثال على ذلك حيث كانت أسعار بعض الأدوية في ألمانيا أعلى بكثير عن أسبانيا(٩٥).

---

(92)- See Staaf, Price Discrimination, supra note, at 313, 327-28.
(93)-See the OECD Report, supra note, Annex III 6, at 44.
(94)-See id.
(٩٥)– د. هاينز جودار، التراخيص في مجال المستحضرات الصيدلية، ترجمة هشام مرزوق، أبحاث ندوة الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية، القاهرة من ٢١–٢٣ أكتوبر ١٩٩٧م، ص١٠٩، ١١٠.

(ISSN: 2537- 0758)

ولقد ارتأينا أن نتناول هذا المطلب من خلال:

الفرع الأول: ماهية الاستيراد الموازي.

الفرع الثاني: أنواع الاستيراد الموازي.

الفرع الثالث: أسباب الاستيراد الموازي (كيف ينشأ)

الفرع الأول

ماهية الاستيراد الموازي

يقصد بالاستيراد الموازي قيام شخص غير مالك الحقوق المحمية بحقوق الملكية الفكرية بطرح منتجاته في أسواق الدولة دون إذن مالكها إذا كان قد قام هو بطرحها في الأسواق وذلك عن طريق استيرادها من دوله تم تسويقها فيها[٩٦].

وتتضمن مسألة الاستيراد الموازي للبضائع المتماثلة عملية بيع المنتجات الأصلية الخاضعة لحقوق الملكية الفكرية والتي تم استيرادها إلى الدولة دون الحصول على ترخيص وتصريح من مالك حقوق الملكية الفكرية لهذا المنتج في تلك الدولة. حيث إن الدول تختلف فيما بينها بصورة ملموسة في معاملتها القانونية للاستيراد الموازي وذلك على حسب ما تحدده عملية اختيارها لمبدأ الاستنفاد[٩٧].

ويعتبر الاستيراد الموازي من أكثر الظواهر المبهمة في التجارة الدولية؛ حيث إنها من ناحية تتبع بصورة حازمة قوانين السوق؛ إلا أنه ومن الناحية الأخرى نجد أن قوانين السوق لا تعتبر هي فقط القوانين التي يتم تطبيقها على هذا النوع من الأنشطة[٩٨]. وتعتبر مسألة الاستيراد الموازي أمرًا صعبًا وجدليًا حيث إنه يقال أن البضائع المتماثلة تقوم في الأغلب بإفادة المستهلك على حساب مالك حقوق الملكية الفكرية.

---

[٩٦]– د. منى جمال الدين، نفس المرجع السابق، ص١٥٧.

[97]- See Keith E. Maskus and Y ongmin Chen, "Vertical Price Control and Parallel Imports: Theory and Evidence." (2000, Oct. I). World Bank Research, Washington D.C. [On-line]. Abstract from: World Bank Working Paper Number: 246 I. Web site: http://www.worldbank.org.

[98]-Christopher Heath, "Parallel imports and international trade" (1997) 28 lIC at 623.

وينبغي عدم الخلط بين الاستيراد الموازي أو السوق الرمادية من البضائع والسلع الأصلية وبين السلع المقلدة[٩٩]؛ حيث يكون الاستيراد الموازي للسلع الحقيقية مع حماية حقوق الملكية الفكرية التي يتم نقلها من سوق إلى سوق آخر دون إذن من مالك حقوق الملكية الفكرية[١٠٠]. وبعبارة أخرى، يشمل الاستيراد الموازي استيراد السلع الحقيقية خارج قنوات التوزيع المعتمدين لديها[١٠١]. حيث يطرح المستورد الموازي البضائع المستوردة في منافسه مع سلع مالك حقوق الملكية الفكرية التي أذن بها للبيع في السوق المحلية[١٠٢].

---

(99)- See id. art. 51, nI4(a). and art. 51, nI4(b).

(100)- See Keith E. Maskus, Parallel Import, 23 WORLD ECON. 1269 (2000).

(101)- See James Cross, James Stephans, & Robert E. Benjamin, Gray Markets: A Legal Review and Public Policy Perspective, 9 J. PUB. POL'y & MARKET. 183 (1990).

(102)- See Michael S. Knoll, Gray-market Imports: Causes, Consequences and Responses, 18 LAW & PoCy INT'L Bus. 145, 146 (1986); and also see DEVID BENDER, DAVID GERBER, GRAY MARKET AND PARALLEL IMPORT PROTECTIONISM VS. FREE TRADE 11 (1986); and also see Richard A. Fogel, Grey Market Goods and Modern International Commerce: A Question of Free Trade, 10 FORDHAM INT'LLJ. 308 (1987)

موضحا أن وجود الاستيراد الموازي في السوق المحلي في الولايات المتحده له تأثير سلبي على مالك حقوق الملكية الفكرية؛ حيث يعد سوق الولايات المتحدة هدفا رئيسيا للاستيراد الموازي بسبب تشجيعه لحرية التجارة ارتفاع أسعار المنتج المحلي عموما. موضحا ان الاختلافات الشاسعة في الثروة وتكاليف الإنتاج بين البلدان المتقدمة والنامية شجعت البلدان الأقل نموا في زيادة كبيرة في الاستيراد الموازي. وعلى سبيل المثال، يتم إنتاج بضائع الاستيراد الموازي وبيعها بشكل قانوني في الخارج تحت علامة تجارية معينة والمستوردة إلى الولايات المتحدة والتي تباع في منافسه مع سلع مالك العلامة التجارية الأمريكية المتطابقة. موضحا أن استيراد السلع الحقيقية من مصدر أجنبي يتجاوز الموزع والعلامات التجارية المرخص له المأذون الولايات المتحدة، والسماح لبيع السلع الحقيقية مباشرة لتجار التجزئة أو المستهلكين في الولايات المتحدة.

(ISSN: 2537- 0758)

لذلك أصبح الاستيراد الموازي قضية خطيرة للمصنعين والمرخص المحلي، والموزعين المعتمدين المحليين ولا سيما في الولايات المتحدة(١٠٣).

وهناك نوعان من الاستيراد الموازي، الأول، ينطوي على البضائع المنتجة محليا والمبيعة بصورة مشروعة إلى الأسواق الدولية والتي يتم استيرادها مره أخرى إلى السوق المحلية، والتي تباع في منافسة مع السلع المحلية دون ترخيص من قبل مالك حقوق الملكية الفكرية أو المرخص المحلي. **والثانية،** تنطوي على السلع التي أنتجت بصورة مشروعة بموجب ترخيص يجيز المبيعات في سوق معينه واحدة، والتي يتم استيرادها إلى أسواق أخرى، ولكن دون الحصول على إذن(١٠٤).

ومن أجل أن نقوم بوقف ظاهرة الاستيراد الموازي، فسيقوم أصحاب حقوق الملكية الفكرية أو المرخص لهم باستخدام حقوق الملكية الفكرية بالتأكيد على تنفيذ حقوقهم الاستئثارية مدعين أن الحقوق المحمية مهددة ومعرضة للخطر بسبب أنشطة الاستيراد الموازي للبضائع المتماثلة، وسواء أنجح هذا الأمر أم لم ينجح وذلك بالاعتماد على المبدأ الذي يتم تبنيه من قبل الاختصاص القضائي التي تتعامل مع المشكلة وذلك لعدم التوصل إلى إجماع في المنتدى الدولي حول مسألة استنفاد حقوق الملكية الفكرية.

الفرع الثاني
أنواع الاستيراد الموازي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من الاستيراد الموازي(١٠٥): وهي البضائع غير المطلوبة، والبضائع المرخصة، والبضائع المخفضة الأسعار(١٠٦). ويعتبر

(103)- See Stuart Jackson & Richard Kempner, Parallel Imports into and within the European Union, in INTELLECTUAL PROPERTY IN THE GLOBAL MARKETPLACE: VOLUME I: ELECTRONIC COMMERCE, VALUATION, AND PROTECTION §14.1, 1-2 (Melvin Simensky et al. eds., 2d ed. 1999).

(104)-See Knoll, supra note 64, at 146.

(105)- Ibid. at 6-7.

(106)- Julie HaUer,THE LEGALITY OF THE PARALLEL IMPORT OF TRADE-MARKED GOODS: A COMPARATIVE ANALYSIS, A

التمييز هنا مهمًا وذلك لأنه وبالاعتماد على سلطة الفصل القضائي والاختصاص من الممكن أن يتم اعتبار أن هناك أشكالًا محددة من عملية استيراد البضائع المتماثلة تشكل انتهاكا لحقوق الملكية الفكرية أو لا.

١- البضائع غير المطلوبة:

ويقصد بمصطلح "البضائع غير المطلوبة" البضائع المرخص ببيعها في دولة واحدة إلا أنه يتم بعد ذلك إعادة توجيهها لدوله أخرى. وفي الغالب في منافسة مباشرة مع الموزعين المرخص لهم ببيع وتوزيع هذه البضائع في تلك الدولة. ومن الممكن أن يتم أيضا علاوة على ذلك تقسيم البضائع غير المطلوبة إلى بضائع مصنعة محليًا وبضائع مصنعة بالخارج من قبل كيان خاضع للرقابة العامة أو لترخيص أجنبي.

٢- البضائع المرخصة:

يقصد بمصطلح البضائع المرخصة تلك البضائع التي يتم تصنيعها بموجب ترخيص العلامة التجارية، ولكن يتم بيعها من خلال قنوات غير مرخص بها.

٣- البضائع المخفضة الأسعار:

يقصد بمصطلح البضائع المخفضة الأسعار تلك البضائع التي يتم إغراق الأسواق بها، ولكن ليس من خلال تاجر حاصل على ترخيص والذي يكون لديه بصورة نموذجية فائض في المعروض من البضائع أو يكون لديه بضائع مهجورة. ومن الممكن أن يتم أيضا إغراق البضائع المخفضة الأسعار والتي يتم إغراق الأسواق المحلية الخاصة بالبضائع المتماثلة بها في السوق الأجنبية وفي النهاية تصبح بضائع غير مرغوب فيها.

---

thesis submitted to the Faculty of Graduate Studies and Research in partial fulfillment of the requirements of the degree of the Master of Laws program (LL.M.) at McGill University, Montreal, Canada. 2002,

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الثالث
أسباب الاستيراد الموازي (كيف ينشأ)

كيف ينشأ الاستيراد الموازي؟

إنه من الضروري أن نقوم في أول الأمر بفهم الظاهرة الاقتصادية الخاصة بالاستيراد الموازي(١٠٧)، ومن أجل أن نقوم بفهم أي أنواع النماذج القانونية التي سيتم صياغتها من أجل مواجهة هذا الموضوع. حيث تنشأ عمليه الاستيراد الموازي عندما يقوم المستورد بشراء بضائع محمية بحقوق الملكية الفكرية بصورة مشروعه في سوق ذات أسعار أقل وذلك دون الحصول على ترخيص من مالك حقوق الملكية الفكرية في سوق ذات أسعار أعلى ويقوم بعد ذلك بإعادة بيع البضائع في سوق ذات أسعار أعلى(١٠٨).

ومن الممكن أن ينشأ هذا الفرق والاختلاف في الأسعار من التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية، تكاليف الدعاية، جداول أسعار المصنعين المتعددة الأصناف، الاختلافات والفروق الضريبية، الاختلاف في أفضليات المستهلك، الاختلافات في جودة وصفات المنتج، الضمانات والخدمات(١٠٩). ويقوم مسوق البضائع المتماثلة بكسب أرباح أعلى عن طريق القيام ببيع المنتجات في منطقة جغرافية يعتبر فيها مالك حقوق الملكية الفكرية مرخصًا له للقيام ببيع المنتج لأفراد معينين وليس لمستورد البضائع المتماثلة. ولكل حالة من حالات الاستيراد الموازي عناصر تستطيع القيام بتمييزها عن باقي الحالات.

---

(107)- See the explanation ofthe concept in W.A. Rothnie Parallel Imports (London: Sweet & Maxwell, 1993) at 1.and See as well MJ. Tawfik, "Parallel Importation and Intellectual Property Law" in G.R. Stewart, MJ. Tawfik &M. Irish, eds., International Trade &Intellectual Property (Boulder, Colorado, Westview Press, 1994) at footnote 2.

(108)-For an explanation of the concept, see Rothnie supra note at 1 ff.

(109)- See Seth E. Lipner, The Legal and Economic Aspects of Gray Market Goods (Westport: Greenwood, Quorum Books, 1990), at 6 f.f

المبحث الثاني
الجدل حول تطبيق مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية والتجارة الدولية

تمهيد وتقسيم:

يبدو أن هناك جدل كبير في تجارة سلع الملكية الفكرية، بين مفهوم حرية التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية، واستنادا إلى فكرة أن التجارة الدولية يمكن أن تكون الحد الأقصى عن طريق تحرير التجارة، تم إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)[١١٠]، والذي يهدف إلى تعزيز التجارة الدولية وحرية حركة البضائع في منتدى دولي. ويعد الغرض الأساسي من اتفاقية الجات هو القضاء على كل من الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية من أجل تحفيز السوق العالمية وحرية تداول البضائع على سبيل المصلحة الذاتية أو المصلحة الوطنية، وتركز كل بلد على مصلحتها الخاصة عن طريق الحد من الاستيراد لحماية الشركات المحلية. وتعتبر القيود المفروضة على الاستيراد مثل نظام الحصص أو لوائح الاستيراد حواجز جمركيه أمام التجارة الدولية، والتي تحظرها اتفاقية الجات. وبالمثل، يمكن استخدام قوانين الملكية الفكرية باعتبارها أداة لحظر الاستيراد. على الرغم من أن ذلك لا يعتبر حاجزًا غير جمركي، والحماية المفرطة لحقوق الملكية الفكرية وتقييد أو حظر الاستيراد يمكن اعتباره حاجزًا غير جمركي في إطار فكرة الحمائية الوطنية[١١١].

فقد يسمح القانون الوطني لأصحاب حقوق الملكية الفكرية بممارسة حقوقهم في حظر الاستيراد الموازي ويمكن اعتبار ذلك حاجزًا غير جمركي، لا سيما عند مالك حقوق الملكية الفكرية، والغرض هو إعاقة الاستيراد الموازي ومنع حرية حركة السلع، وحماية مصلحته الخاصة، أو الحفاظ على قوة احتكارية في السوق المحلية. ويطمس مثل هذا السلوك ليس فقط مفهوم حرية التجارة وحرية حركة السلع، ولكن أيضا يعد

---

(110)- General Agreement on Tariffs and Trade, Oct. 30, 1947,61 Stat. A-3, T.I.A.S. No. 1700,55 U.N.T.S. 187.

(111) -See id. at Prmble para. and see Jeffrey Garten, American Trade Law in a Changing World Economy, 29 INTL LAW. 15, 17 and 30-31 (1995).

(ISSN: 2537- 0758)

شكلًا من أشكال التجارة غير العادلة؛ حيث يتعارض حظر الاستيراد الموازي من قبل أصحاب حقوق الملكية الفكرية مع مبدأ حرية حركة البضائع، ويسبب حاجزًا غير جمركي(١١٢).

ومن ناحية أخرى، يشكل ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية التشوهات التجارية ويقوض هدف حرية التجارة(١١٣).

ويكمن الاختلاف في حماية حقوق الملكية الفكرية بين الدول في الاختلاف في سياسة الدول المتقدمة والنامية؛ حيث إن الدول المتقدمة لديها حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية. وعلى العكس، فإن البلدان النامية مترددة في تعزيز قوانين الملكية الفكرية. والسؤال عما إذا كان توفير حماية حقوق الملكية الفكرية يخلق المفاضلة بين تكلفه مواتية على المدى القصير للمستهلكين من خلال ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل للمستهلكين من خلال زيادة الابتكار(١١٤). فمنذ عام ١٩٩٤، نجحت مفاوضات حماية حقوق الملكية الفكرية في جولة أوروجواي(١١٥)، عن طريق توحيد وتعزيز حقوق الملكية الفكرية في الدول الأعضاء.

(112) -See Frederick M. Abbott, Nature and Scope ofthe Agreement: Commentary: The International Intellectual Property Order Enters the 21"' Century, 29 VAND. 1. TRANSNAT'LL. 471, 479 (1996).

(113)- 8 See Marshall A. Leaffer, Protecting United Stated Intellectual Property Abroad: Toward a New Mulilaterialism, 76 IOWA L. REv. 273, 277 (1991), citing in Intellectual Property and Trade: Hearings Before the Subcomm. On Courts, Civil Liberties and the Administration of Justice of the House Comm. on the Judiciary, 99 th Cong., 2d Sess. 51-53 (1986) (statement of Harvey E. Bale Jr., Asst. U.S. Trade Representative for Trade Policy and Analysis.

(114)- See John H. Barton, Symposium: Global Trade Issues in the New Millennium: The Economics of TRIPS: International Trade in Information-Intensive Products, 33 GEO. WASH. INT'L 1. REV. 473, 487-89 (2001).

(115)- see .H. Reichman, The TRIPS Component of The GATT's Uruguay Round: Competitive Prospects For Intellectual Property Owners In An Integrated World Market, 4 FORDHAM INTELL. PROG. MEDIA & ENT.L.J. 171, 176 (1993)

وكان هذا التفاوض بسبب مخاوف العديد من البلدان المتقدمة على الانتشار العالمي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية[١١٦]. وبالتالي، ارتأينا أن نتناول في هذا المبحث، العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الدولية. ثم يتم تناول الحجج الأساسية للمعارضين والمؤيدين لمسألة الاستيراد الموازي، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الدولية.

المطلب الثاني: الاستيراد الموازي بين مؤيد ومعارض.

المطلب الأول

العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارة الدولية

تمهيد وتقسيم:

أصبح تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية جزءًا مهما من مداولات التجارة الدولية التي تشجع على التوسع في التجارة الدولية على نطاق عالمي. ومع ذلك، وفي نفس الوقت، فإن التوسع في حماية حقوق الملكية الفكرية مثل حظر الاستيراد الموازي تؤدي إلى إعاقة التجارة الدولية في بعض الأحيان. ومن أجل فهم أفضل، سوف نبدأ مع المبادئ الأساسية للملكية الفكرية، ثم وصف مفهوم السوق العالمية وحرية حركة البضائع. ولذلك فقد ارتأينا أن نتناول هذا المطلب على النحو التالي:

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للملكية الفكرية.

الفرع الثاني: مفهوم السوق العالمية وحرية حركة البضائع.

---

(116)- See Stven Mufson, Piracy Still Runs Rampant in China; Yet Industries Oppose Asking for Sanctions, WASH. POST., Mar. 27, 1998,at E3.

حيث تكلف تعديات حقوق الملكية الفكرية الشركات المصنعة خسارة مليارات الدولارات من دخلها في السنة. على سبيل المثال، في الصين، بلغت قيمة السلع المقرصنة ما يقرب من ٢.٣ مليار دولار في ١٩٩٦ و ٢.٨ مليار دولار في ١٩٩٧

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الأول
المبادئ الأساسية للملكية الفكرية

تعتبر الملكية الفكرية منتجًا غير ملموس للنشاط البشري، وعلى الرغم من أنها غير ملموسة، فقد يكون التعبير عنها في شكل مرئي أو ثابت في شيء ملموس.

وتتضمن قوانين الملكية الفكرية مجموعة من الحقوق الاحتكارية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية أن يأذن أو يمنع الآخرين من الاستفادة تجاريًا من الملكية الفكرية(١١٧). وفيما يتعلق بالاستيراد الموازي، هناك ثلاثة مبادئ أساسية ذات صلة وهي: مبدأ إقليمية حقوق الملكية الفكرية، ومبدأ العالمية، ومبدأ الاستنفاد. وسوف يكون التركيز على المبدأ الأول والثاني على نطاق الحقوق الاحتكارية لمالك حقوق الملكية الفكرية. ويركز المبدأ الأخير على الحد من حقوق الملكية الفكرية. حيث إن فهم هذه المبادئ مفيد في مناقشة القضايا القانونية المتعلقة بالاستيراد الموازي لهذه القضايا ذات الصلة بالحقوق الاحتكارية لمالك حقوق الملكية الفكرية.

١- مبدأ الإقليمية:

تعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية حمايَة إقليميه؛ حسب القوانين الوطنية للملكية الفكرية لكل دولة. وهذه النتائج تعطي حقوقا مستقلة لمالك حقوق الملكية الفكرية داخل كل منطقة جغرافية(١١٨).

وبالتالي، فإن التعدي على حقوق الملكية الفكرية خارج ولاية قضائية معينه قد لا يعتبر تعديًا عليها في قانون الملكية الفكرية المحلية(١١٩).

ويتم التعبير عن مبدأ الإقليمية في المادة ٤ مكرر من اتفاقية باريس، ويعتبر مبدءًا هامًا فيها، وهو ما يعني أن القوانين الوطنية هي التي تتكفل بخلق ووجود

(117)- See Edwin C. Hettinger, Justifying Intellectual Property, in INTELLECTUAL PROPERTY: MORAL, LEGAL, AND INTERNATIONAL DILEMMAS 24 (Adam D. Moore ed, 1997).

(118)- See Barbara A. Curry, Comment, Grey Market Imports: A Genuine Problem for the United States Trademark Owner, Customs Service, and Court, 7 J. INT'L. L. Bus. 762, 776 (1986)

(119)- See Brown v. Duchesne, 60 U.S. 193, 195-96 (1856); and also see Dowagiac Manufacturing Co. v. Minnesota Moline Plow, co, 235 U.S.641(1915).

وانقضاء أو انتهاء براءة الاختراع، والتي ليس لها أثر قانوني إلا داخل إقليم الدولة المعنية، ولا تؤثر على براءات الاختراع في أي مكان آخر، وتعني إقليمية حقوق العلامات التجارية، أن العلامة التجارية صالحة فقط في بلد تسجيل العلامة. حيث إن العلامة التجارية في منطقة ما مختلفة ومستقلة عن الأخرى(١٢٠). وخلافًا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، فإن حقوق المؤلف ليست إقليمية تماما. وبموجب اتفاقية برن، فإن حقوق المؤلف محمية تلقائيا من دون تسجيل. ومع ذلك، فإن نطاق الحقوق الاحتكارية والحماية تعتمد على قانون حق المؤلف في كل بلد. وبالتالي فإن حقوق المؤلف في البلدان مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض.

ويطبق مبدأ الإقليمية على مبدأ الاستنفاد والبيع الأول من منتجات الملكية الفكرية في الخارج ولا تستنفد حقوق مالك حقوق الملكية الفكرية لمنع الاستيراد الموازي من المنتجات(١٢١). ولذلك، ينبغي أن يكون نطاق مبدأ الاستنفاد "مبدأ الاستنفاد الوطني"، على نطاق وطني أو محلي، وليس على نطاق دولي.

٢- <u>مبدأ العالمية:</u>

يناقش مبدأ العالمية عموما بالتزامن مع حقوق العلامات التجارية، ويعني هذا المبدأ أن العلامة التجارية لها حق التمتع بحماية عالمية خارج حدود بلد المنشأ(١٢٢). وذلك إذا تم إضافة العلامة التجارية قانونًا بشأن منتج، سواء أكانت محلية أم أجنبية، ويجب أن تكون شرعية منتج العلامة التجارية العالمي وليس اعتبار التعدي على حقوق أصحاب العلامات التجارية الأخرى في بلد الاستيراد، ويدل مبدأ العالمية على أن العلامة التجارية تدل على منشأ المنتج(١٢٣). وينبغي على مالك حقوق الملكية الفكرية عدم استخدام حقه لمنع واردات المنتجات التي طرحت لأول مرة في الأسواق الخارجية بنفسه أو بموافقته(١٢٤). وعلى الرغم من أن هذا المبدأ عادة يطبق على

(120)- See c-9/93, IHT Intemationale Heiztechnik GmbH and Another v.Ideal-Standard GmbH, [1994] 3 CMLR 857 (1994).
(121)- 20 See Boesch v. Graff 133 U.S. 697 (1890).
(122)- See Curry, supra note, at 777.
(123)-22 See Osawa & Co. v. B&H Photo, 589 F. Supp. 1163, 1171-72 (S.D.N.Y. 1984); and also see Curry, supra note, at777.
(124)- See WARWICK A. ROTHNIE, PARALLEL IMPORTS 4 (1993

(ISSN: 2537- 0758)

العلامات التجارية، فينبغي أن يتم تطبيقه على براءات الاختراع وحقوق المؤلف كذلك.

وبالتالي، ووفقا لمبدأ العالمية، تعتبر السلع التي أنتجت قانونا سواء محليا أو في الخارج، دائما السلع الحقيقية والمشروعة. وهكذا بعد أن يتم الإفراج عن البضائع لأول مرة في السوق إما عن طريق مالك حقوق الملكية الفكرية أو بموافقته؛ فإن مالك حقوق الملكية الفكرية لا يستطيع السيطرة على البضائع بعد ذلك.

وحتى لا يشكل استيراد السلع إلى الدول الأخرى تعديًا على حقوق الملكية الفكرية، يتطلب أن يكون نطاق مبدأ الاستنفاد دوليًا وليس وطنيًا.

الفرع الثاني

مفهوم السوق العالمي وحرية حركة البضائع

- تشجيع حركة السوق العالمية وحرية حركة البضائع من خلال تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية

١- <u>نظرة عامة:</u>

نشأت ظاهرة الاندماج في الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، نتيجة سياسة توسيع حرية التجارة والتكنولوجيا الرقمية الجديدة والإنترنت غير المحدود للسوق العالمي[١٢٥]. فقد تسارعت في الاقتصاد العالمي[١٢٦] قيمة مبيعات منتجات الملكية الفكرية من الأدوية والبرمجيات والموسيقى والأفلام، وذلك من خلال تدويل

---

[١٢٥]- على سبيل المثال، يمكن للتكنولوجيا الرقمية الجديدة تغيير كل شكل من أشكال المعلومات مثل النص والصوت والصورة في الشفرة الثنائية التي يمكن أن تنتقل عبر الإنترنت، وتنادي المؤسسات الدولية بسرعة إصدار لوائح حقوق الملكية الفكرية لتغطية التغيير الجديد.

[126]-See Robert Solow, Technological Change and the Aggregate Production Function, 39 REV. ECON. & STAT. 312 (1957); see KEITH E. MASKUS, INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS IN THE GLOBAL ECONOMY. 2 (2000); and also see Robert Burrell, The Information Society: Change and Challenges, in INTELLECTUAL PROPERTY IN THE DIGITAL AGE: CHALLENGES FOR ASIA 12-15 (Christopher Heath & Anselm Kamperman Sanders eds., 2001).

الأسواق[١٢٧]. ومع ذلك، فإن العديد من البلدان، وبخاصة البلدان النامية لا توفر حماية لحقوق الملكية الفكرية أو توفر حماية ضعيفة لحقوق الملكية الفكرية، وعادة فإن غياب حماية حقوق الملكية الفكرية يمثل حاجزًا للتجارة[١٢٨].

ونتيجة للزيادة العالمية في التعدي على حقوق الملكية الفكرية[١٢٩]، حاولت البلدان المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية على نطاق عالمي حيث إن قوانين حقوق الملكية الفكرية في البلدان النامية كانت غير فعالة في مكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية[١٣٠]. وبناءً على ذلك، وفي عام١٩٨٠، زادت المطالب من جانب البلدان المتقدمة لتحسين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية. وأدى ذلك إلى التفاوض الدولي في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) لإنشاء مبادرة دوليه رئيسية لحماية حقوق الملكية الفكرية. حيث تم إنشاء حماية حقوق الملكية الفكرية الدولية في اتفاق الجوانب المتصلة

---

[١٢٧]– يبلغ حجم مبيعات شركات الأدوية في الولايات المتحدة من المنتجات في الخارج سنويا أكثر من ٤٠ مليار دولار، ويمثل الفائض التجاري– للولايات المتحدة من البرنامج أكثر من ٢٠ مليار دولار لعام ٢٠٠٠ والصادرات من الافلام حوالي ٦.٥ مليار دولار.

See Barton, supra note, at 473, citing in the PhaRMA Annual Survey, Table 12, available at http://www.phrma.org/publications/industry/profileOO/phrmaTables.pdf.; Business Software Alliance, U.S.-Owned Software Industry Produces Trade Surpluses, available at http://www.bsa.org/statistics/index99.html. ; and Compare U.S. Dep't of Commerce, Cross-Border Trade in 1998 and Sales Through Affiliates in 1997, 79 Surv. Current Bus. 28,48 and 64-65tbl 1, available at http://www.ita.doc.gov/td/sifIUSSTH-05.htm.

[128]-See Barton, supra note, at 486.; and also see FREDERICK ABBOTT, THOMAS COTTIER, & FRANCIS GURRY, THE INTERNATIONAL INTELLECTUAL PROPERTY SYSTEM: COMMENTARY AND MATERIALS: PART ONE, 2 (1999).

[129]- See Hettinger, supra note, at 20.

[130]-See PETER NANYENYA-TAKIRAMBUDDE, TECHNOLOGY TRANSFER AND INTERNATIONAL LAW 71-72 (1980) .

(ISSN: 2537- 0758)

بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تربس). وكان اتفاق تريبس خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة لنظام عالمي منسق ومتكامل لحماية حقوق الملكية الفكرية[١٣١].

٢- الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) اتفاقية رئيسية متعددة الجنسيات تدعم حرية التجارة وحرية حركة للبضائع:

تاريخيًا، بدأ التفاوض مع تعريفات المسودة الأولى في Church House, Westminster من ١٥ أكتوبر إلى ٢٦نوفمبر، ١٩٤٦. واستغرق التفاوض بشأن المشروع الثاني في نيويورك في الفترة من ١٠ أبريل– ٢٢ أغسطس ١٩٤٧. وأنشأ مشروع التفاوض الثاني "الوثيقة الختامية في ختام الدورة الثانية". وقد تضمن هذا النص الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)[١٣٢]. وبعد هذا الحدث، أجريت العديد من المفاوضات التجارية متعددة الجنسيات الأخرى، مثل جولة طوكيو، وجولة أوروجواي. وتعتبر جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية الأكثر أهمية؛ حيث أدرجت الجات بنجاح التجارة في حقوق الملكية الفكرية والتجارة في الخدمات لأول مرة في تاريخ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[١٣٣].

وقد لعبت الجات دورًا هاما في تشجيع حرية التجارة[١٣٤]، وخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية في النظام التجاري العالمي. وقد استخدمت كل بلد الحواجز الجمركية وغير الجمركية لحماية مصالحهم الخاصة[١٣٥]. وبالتالي، كان غرض

---

(131)- Id.

(132)-See DENIEL GERVAIS, THE TRIPS AGREEMENT:· DRAFTING HISTORY AND ANALYSIS 4 (1998)

(133)-See Yusuf & Hase, supra note, at 115.

(134)-See GATT, supra note.

(١٣٥)– على سبيل المثال، تم تعديل، القانون التجاري الأمريكي، حيث يمكن أن يهدد باتخاذ إجراءات انتقامية ضد الممارسات التجارية غير العادلة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مناسب لمصلحة الولايات المتحدة. وتروج جماعات المصالح المحلية في الدول الرأسمالية الكبرى لمصالحها. ويهدف الطلب في الولايات المتحدة لنظام ليبرالي لحقوق الملكية الفكرية، وفي الواقع إلى منح الحماية للشركات عبر الوطنية الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، ارتفاع الحمائية الجديدة تمارس بشكل رئيس من قبل الولايات المتحدة، واليابان، واستخدام مقياس يختلف من

اتفاقية الجات القضاء على كل من الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وكفالة أن الأطراف المتعاقدة لا تنتهك التزامات الجات من أجل حماية مصالحهم الخاصة. وبمقتضي الجات، أنشئت منظمة التجارة العالمية الجديدة لمراقبة وتطبيق أحكام اتفاقية الجات. حيث إن منظمة التجارة العالمية هي الهيئة العالمية التي تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول. وتكمن الأهداف الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية في المساعدة على تدفق حرية التجارة بأكبر قدر ممكن، لتكون بمثابة منتدى للمفاوضات التجارية، وتوفير محفل لتسوية النزاع[١٣٦]. ونظام قوي لإنفاذ وتسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية كنقطة قوية من اتفاقية الجات.

٣- من اتفاقية الجات لاتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من الملكية الفكرية (تربس):

تفقد الدول المتقدمة (مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان) نتيجة للانتهاكات المتزايدة لحقوق الملكية الفكرية، ثمار منتجات الملكية الفكرية. ويرجع ذلك إلى الخسائر الفادحة[١٣٧] ؛ حيث تعد الولايات المتحدة، الرائدة في مجال الابتكار التكنولوجي في العالم وتقر حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية، وبالتالي

الحمائية القديمة من خلال زيادة الاعتماد على الحواجز غير الجمركية وتشمل الحصص، قيود التصدير الطوعية، وإجراءات التقييم الجمركي، والتراخيص الإدارية للاستيراد.

-See MARC WILLIAMS, INTERNATIONAL ECONOMIC ORGANIZATIONS AND THE THIRD WORLD 154 (1994).

(136)-See World Trade Organization, What Is the WTO? available at http://www.wto.org/english/thewto_e/thewto_e.htm

الجدير بالذكر أن التركيز الرئيس لاتفاقية الجات فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية لضمان أن التدابير التي اتخذتها الحكومات لحماية حقوق الملكية الفكرية لا تشكل عائقا أمام التجارة المشروعة بين الأطراف المتعاقدة. فيما يتعلق الجات، يجوز للأطراف المتعاقدة اعتماد أو إنفاذ تدابير تشريعية لحماية حقوق الملكية الفكرية التي ليست تعسفية أو تمييزية، أو قيدًا مقنعًا على التجارة الدولية.

[١٣٧]– تخسر الصناعات الأمريكية ما يقرب من من ٦٠ مليار دولار أمريكي سنويا من القرصنة والأشكال الأخرى من التعدي على حقوق الملكية الفكرية..

(ISSN: 2537- 0758)

هناك حاجة للدول الأخرى لتعزيز قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية أيضا الخاصة بهم. ويهدف ذلك إلى منع قرصنة الملكية الفكرية في البلدان الأجنبية وفتح الأسواق الخارجية للصناعات الأمريكية(١٣٨). لذلك، فإن الولايات المتحدة لعبت دورًا قياديًا في دفع إدراج الاهتمام بحماية الملكية الفكرية في القضايا التجارية.

وفي الاتفاق بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، أكدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان أن عدم كفاية حماية حقوق الملكية الفكرية أدى إلى تشويه التجارة، وخلق حواجز غير جمركية(١٣٩). ونتيجة للضغوط القوية لتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، فقد أدرجت حماية حقوق الملكية الفكرية في اتفاقية الجات(١٤٠).

ويعد السبب الرئيس وراء رغبة الدول المتقدمة في إدراج حماية حقوق الملكية الفكرية في اتفاقية الجات؛ أن نظام الجات يوفر آلية إنفاذ فعالة عندما ينتهك عضو التزامات الجات؛ حيث إن الاتفاقات متعددة الجنسيات مثل اتفاقية الويبو ومعاهدات برن فقط أنشأت معايير للحماية، ولكنها لم تقدم آلية إنفاذ.

ويوفر اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تربس) في إطار جولة أوروجواي، اعتبارا من يوم ١ يناير ١٩٩٥، الحد الأدنى من المعايير لحماية حقوق الملكية الفكرية. ويهدف هذا الاتفاق إلي دفع مختلف البلدان النامية مثل الصين وتايلاند والهند، وتايوان إلى الامتثال بالحد الأدنى من المعايير؛ حيث يرتبط اتفاق تريبس إلى حد كبير بالتنظيم التجاري وتسوية المنازعات في إطار اتفاقية الجات.

---

(138)-See Jame M. Cooper, Sprits in the Material World: A Post-modern Approach to United States Trade Policy, 14 AM. U. J. INT'L L. REV., 954, 967-68 (1999); and also see ROBERT G1LPIN, THE POLITICAL ECONOMY OF INTERNAT10NAL RELAT10NS 199-200 (1987).

(139)- See Abdulquwi.A. Yusuf, TRIPs: Background, Principles and General Provisions, in INTELLECTUAL PROPERTY AND INTERNATIONAL TRADE: THE TRIPs AGREEMENT 6-7 (Carlos M. Correa & Abdulquwi A. Yusuf, eds., 1998)

(140)- See Barton, supra note **11,** at 474-76.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية هي المسئولة عن إنفاذ حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد بموجب اتفاق تريبس ورصد ما إذا كان الأعضاء يمتثلون لالتزامات اتفاق تريبس(١٤١).

وقد اعتمد اتفاق تريبس أيضا وربط أحكامها باتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (١٨٨٣) واتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (١٨٨٦)(١٤٢). حيث يلزم الأعضاء بتلبية الحد الأدنى من معايير الحماية ومنع التعدي على حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها من خلال إنفاذ ذلك في القانون المحلي. ويجب على أعضاء اتفاق تريبس تنفيذ أحكام الحد الأدنى المطلوب خلال فترة سنة واحدة. ومع ذلك، فإن البلدان النامية والبلدان الأقل نموا كانت لديها فترات خمس سنوات وعشر سنوات على التوالي للامتثال(١٤٣).

المطلب الثاني

الاستيراد الموازي بين مؤيد ومعارض

تمهيد وتقسيم:

أظهرت مسألة استنفاد الحقوق والاستيراد الموازي جدلًا واسعًا بين حرية التجارة الدولية وحماية حقوق الملكية الفكرية. وتعد ظاهرة الاستيراد الموازي أو ما يسمى بالسوق الرمادية ظاهرة متزايدة الأهمية في السوق العالمية اليوم. وعلى عكس الأسواق المقلدة أو الأسواق السوداء، تتكون الأسواق الرمادية من استيراد سلع حقيقية، وتباع عادة بموجب علامة تجاريه معينة أو محمية بموجب حقوق المؤلف أو براءات الاختراع إلى الدول دون الحصول على إذن من أصحاب حقوق الملكية الفكرية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كانت هذه الظاهرة يمكن أو ينبغي أن

(141)-See Adrian Otten & Hannu Wager, Compliance with TRIPS: The Emerging World View, 29 VAND. J.TRANSNAT'LL. 391, 392 and 411-12 (1996).

(142)- See TRIPs, supra note, art. 1(3) and 2(1)(adopting Article 1 through 21 and 19 of the Paris Convention), and art. 9(1) (adopting Article 1 through 21 of the Bern Convention)

(143)-id. art. 65 and 66.

(ISSN: 2537- 0758)

تنظم بموجب قوانين الملكية الفكرية؟ ولذلك فقد ارتأينا أن نتناول هذا المطلب من خلال:

الفرع الأول: العوامل المحفزة للاستيراد الموازي.

الفرع الثاني: حجج مؤيدي ومعارضي الاستيراد الموازي.

المطلب الأول

العوامل المحفزة للاستيراد الموازي

يعد الاستيراد الموازي أحد الظواهر الاقتصادية التي تتأثر بعدد من العوامل المحفزة التي تساهم في انتشاره. ومن أبرز هذه العوامل الاختلافات في أسعار المنتجات بين الدول، حيث يبحث التجار عن فرص للاستفادة من الأسعار المنخفضة في بعض الأسواق وتوزيع المنتجات في أسواق أخرى بأسعار أعلى. كما تساهم السياسات التجارية مثل الحواجز الجمركية أو القيود المفروضة على بعض السلع في بعض الدول في تحفيز التجار على اللجوء إلى الاستيراد الموازي لتفادي هذه القيود.

علاوة على ذلك، يُعتبر مبدأ الاستنفاد الدولي عاملًا مهمًا، حيث يسمح باستيراد المنتجات المحمية بحقوق ملكية فكرية من دول أخرى بمجرد بيعها لأول مرة. ومن العوامل الأخرى المحفزة هي الحاجة إلى توافر السلع بأسعار أقل في الأسواق المحلية، ما يعزز المنافسة ويوفر خيارات للمستهلكين. هذه العوامل تؤدي إلى تدفق السلع عبر الحدود بشكل غير مباشر، وتخلق بيئة تجارية أكثر انفتاحًا بين الدول.

بشكل عام، هناك ثلاثة شروط للاستيراد الموازي:

(١) توريد البضائع التي تتوفر بسهولة في أسواق أخرى.

(٢) الحواجز أمام التجارة (مثل تكاليف النقل والرسوم والتعريفات الجمركية والقيود القانونية).

(٣) فروق السعر (بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية) كبيرة بما فيه الكفاية لتحقيق الربح[١٤٤].

---

[144]- See Knoll, supra note, at 146.

وتنقسم عناصر الاستيراد الموازي إلى أربعة أجزاء: فوارق السعر، وتكاليف النقل، وظهور سياسات حرية التجارة في السوق العالمية، وتقلب أسعار العملات.

١- فروق الأسعار:

يستفيد مالك حقوق الملكية الفكرية بسبب الاختلافات في التكاليف من انخفاض تكاليف الإنتاج في البلدان النامية من خلال إنشاء شركة تابعة أو من خلال منح ترخيص لبضائعه التي يمكن تصنيعها محليا. ومن خلال تصدير هذه البضائع الأجنبية المنتجة والعودة إلى البلد الأصلي وهو بلد الربح(١٤٥)، من أجل تحقيق أقصى قدر من الربح في كل سوق وطنية، وعلى سبيل المثال، فإن تكلفة المنتج في الولايات المتحدة ٦٠ دولًار، وسعر البيع في الولايات المتحدة هو ١٢٠ دولًارا أمريكا. بينما كانت تكلفة الإنتاج هي ٣٠ دولًار في المكسيك وسعر البيع في المكسيك هو ٨٠ دولًار أمريكي. وبالتالي، إذا كانت الولايات المتحدة هي صاحبة حقوق الملكية الفكرية تضع شركة تابعة لها في المكسيك وتستورد بضائعها مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، وتحقق أرباحا أكبر مما لو باع السلع المصنعة محليا فقط في وطنه.

ويقوم أصحاب حقوق الملكية الفكرية بفرض أسعار مختلفة لنفس السلع في مختلف الأسواق على أساس دخل المستهلك، ويعتبر الاستيراد الموازي استجابة إلى عدم التمييز في الأسعار الدولية التي يحاول المورد الإبقاء عليها عبر أقاليم التوزيع الحصري في الأسواق الوطنية المختلفة(١٤٦). وتعتبر فروق السعر أو التمييز في الأسعار السبب الرئيس في ظهور الاستيراد الموازي.

٢- تكلفة النقل:

يجب على المستورد عند استيراد المنتجات، النظر إلى تكلفة الاستيراد (مثل تكاليف الشحن وتكاليف معاملات الاستيراد) في تحديد ما إذا كان هناك ربح من تلك السلع المصنوعة والتي تم وضعها في منافسة مع السلع المنتجة محليا، وبشكل عام،

(145)- See Dale F. Duhan & Mary Jane Sheffet, Gray Markets and the Legal Status of Parallel Importation, 52 1.and see Jackson & Kemper, supra not 66, at 2 MARKET.75-83(1988).

(146)-See Knoll, supra note, at 146.

(ISSN: 2537- 0758)

يظهر الاستيراد الموازي في الحالات التالية: حين تكون أسعار السلع المنتجة محليا أعلى من سعر السلع الأجنبية التي تنتجها بهامش كبير بما فيه الكفاية بما يمكن للمستورد على حد سواء تغطية تكاليف الاستيراد والحصول على الربح(١٤٧).

٣- ظهور سياسة حرية التجارة والسوق العالمية:

نظريا، وفي سوق دولي واحد، ينبغي أن تكون المنتجات في السوق العالمية قابلة للتداول من دولة إلى أخرى دون قيود. وقد نشأ الاستيراد الموازي من خلال التدفق الحر للسلع في الأسواق الدولية؛ ففي الآونة الأخيرة، كانت هناك زيادة كبيرة في كمية الاستيراد الموازي(١٤٨). حيث عادة، ترفع الرسوم الجمركية أسعار السلع المستوردة عن طريق إضافته إلى تكاليف توريد المنتج. ومع ذلك، ففي الآونة الأخيرة شجعت الدول المتقدمة التجارة الدولية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية، والتي خلقت وضعا حيث أسعار السلع المستوردة هي في الواقع أقل من أسعار السلع المحلية. ويمثل حافزًا للمستوردين للاستفادة من فروق الأسعار من خلال توفير منتجات الاستيراد الموازي. ووفقا لأحد التقديرات، بلغ مجموع مبيعات السلع في السوق الرمادية ٦ مليارات دولًار في ١٩٨٤.

٤- تذبذب العملة:

يمكن للمستوردين الموازين أيضا الاستفادة من فارق سعر الصرف من خلال شراء بضائع مطابقة من بلد مع ضعف العملة واستيرادها إلى البلاد مع عملة قوية(١٤٩). ونظرًا لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، ونظام التسعير الجديدة

---

(147)- See Knoll, supra note, at 146.

(148)-Id. at 145.

(149)- See Malueg & Schwartz, supra note, at 1.; and also see John S. Chard & C.J. Mellor, Intellectual PropertyRights and Parallel Imports, 12 WORLD ECON. 69-83 (1989)

موضحا أن البداية في بداية عام ١٩٨٠؛ حيث أدت الاختلافات الكبيرة في أسعار الصرف بين الدولار الأمريكي والعملات الأخرى إلى وجود فروق أسعار للمستوردين حفزت الاستيراد الموازي للسلع في الولايات المتحدة.

لشبكات التوزيع العالمية بضبط قوائم أسعار الموزعين على أساس ربع سنوي(١٥٠)، وقد انعكست هذه التقلبات خلال الأزمة الاقتصادية في آسيا؛ حيث عانت غالبية العملات الرئيسية في آسيا من الانخفاض الشديدة لقيمتها والتقلبات(١٥١). ويمكن شراء كمية أكبر من السلع الأجنبية بنفس السعر، وقد حاولت حكومات جميع الدول الآسيوية تقريبا بعد الأزمة الاقتصادية زيادة التصدير والحد من الاستيراد، وإعطاء الحوافز للمستثمرين الأجانب. وثمة نتيجة أخرى، أن الزيادة في الاستيراد الموازي نتيجة مباشرة لتقلبات العملة والأزمة الاقتصادية(١٥٢). وهذا يفيد المستهلكين في الولايات المتحدة من حيث السعر المنخفض(١٥٣). ومن أجل المنافسة مع الاستيراد الموازي، فإن الشركات المحلية يجب عليها خفض أسعارها المحلية، مما يجعل الحصول على الأرباح أكثر صعوبة(١٥٤).

---

(١٥٠)– مشيرا إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر أيضا على سعر المنتج؛ فتقلب أسعار العملات مسألة حساسة، وبالتالي يجب أن يتم تحديث قائمة الأسعار أو مراجعتها كل ثلاثة أشهر. وتمكن لائحة الأسعار الجديدة الفصلية في كل منطقة التوزيع التعامل مع مشكلة الصرف See TIMOTHY H.HIEBERT, PARALLEL IMPORTATION IN U.S. TRADEMARK LAW 3 (1994)-

(١٥١)– ومع ذلك، فقد كان هناك تأثير إيجابي لأزمة العملة وهو زيادة الصادرات من البلدان الآسيوية نتيجة لانخفاض تكلفة المنتج بالعملات الآسيوية "بالمقارنة مع الدولار". ونتيجة للأزمة في آسيا، خفضت البلدان الآسيوية استيرادها من السلع الأجنبية مع زيادة تصدير البضائع بثمن بخس في البلدان المتقدمة، واتساع العجز التجاري لصالحها. وفي حالة تايلاند، كانت الحكومة قد واجهت أزمة العملة من خلال محاولة الحفاظ على سعر صرف مربوط بالدولار. ومع ذلك، فإن ذلك لم ينجح، وكان على الحكومة أن تغير استراتيجيتها باستخدام نظام العملة العائمة، والتي تسببت في انخفاض شديد في قيمة العملة.

(152)-See Louis Uchitelle, International Business: On Asian Crisis Balance Sheet, Credits and Debits for the u.s., N.Y. TIMES, Jan. 30, 1998, at AI.

(١٥٣)– على سبيل المثال، نتيجة لانخفاض الأسعار، قد يفضل المستهلك في الولايات المتحدة إلى جانب السلع السوق الرمادية، مثل كاميرات الفيديو سوني من اليابان، والسيارات هيونداي من كوريا الجنوبية، وأحذية رياضية من ماليزيا والسلع الآسيوية الأخرى.

(154)- See Richard W. Stevenson & David E. Sanger, u.s. Braces for Winder Trade Gaps and New Confrontations, NY TIMES, Dec. 20, 1997, at DI.

(ISSN: 2537- 0758)

الفرع الثاني
حجج مؤيدي ومعارضي الاستيراد الموازي

يعد الاستيراد الموازي موضوعًا مثيرًا للجدل، حيث يعبر كل من المؤيدين والمعارضين عن مواقف متباينة حول تأثيراته الاقتصادية والقانونية.

يري مؤيدو الاستيراد الموازي فيه وسيلة لتعزيز المنافسة وتوفير السلع بأسعار أقل للمستهلكين، مما يحفز السوق على الابتكار ويزيد من فرص الوصول إلى المنتجات المتنوعة. كما يعتقدون أن الاستيراد الموازي يساهم في تحقيق التجارة الحرة ويُعد أداة للحد من الاحتكار والسيطرة من قبل الشركات الكبرى.

أما معارضو الاستيراد الموازي فيرون أنه قد يؤدي إلى تشويش الأسواق وتدمير القدرة التنافسية للمصنعين المحليين، كما يمكن أن يضعف حقوق الملكية الفكرية في الأسواق، حيث قد يتم استيراد سلع تحمل علامات تجارية أو براءات اختراع محمية دون إذن من أصحاب الحقوق. هذا ما قد يسبب تأثيرات سلبية على الصناعات الوطنية ويؤدي إلى عدم الاستقرار في الأسعار والجودة.

١- <u>رفاه المستهلك:</u>

<u>مؤيدو الاستيراد الموازي:</u>

هناك نوعان من الحجج الأساسية التي تفضل الاستيراد الموازي على أساس مصالح المستهلك، ويركز أحدهما على السعر والآخر على الاختيار، وتتمثل الحجة الأساسية في أن الاستيراد الموازي يحد من الممارسات المنافية للمنافسة من قبل أصحاب الملكية الفكرية، مما يفيد المستهلك من خلال إتاحة أفضل الأسعار واختيار أكبر. ويتيح الاستيراد الموازي للمستهلكين خيارات بديلة سوءًا للمنتجات أو الأسعار.

ويذهب أنصار الاستيراد الموازي بأن القيود المفروضة على الاستيراد الموازي لا يستفيد منها سوى أصحاب الملكية الفكرية والمساهمة في تقييد الرفاه الاقتصادي للمجتمع[١٥٥]. وتسهيل فرض أسعار مختلفة لنفس السلع في مختلف الأسواق، ويتيح

(155)- See Feli Martinez, Competition Policy and TRIPs: Background Note, Sept. 2001, at 2, available at http://www.ceps.be/Pubs/2001/Trips.pdf.

التسعير المختلف تحقيق أقصى قدر من الربح في كل سوق وطنية[١٥٦]. وتؤكد الدول النامية أن الاستيراد الموازي يعود بالنفع على المستهلكين في كل من الدول النامية والمتقدمة من خلال تعزيز المنافسة وخفض الأسعار وزيادة خيارات المستهلكين. ويتيح الاستيراد الموازي كذلك، المنافسة السعرية التي قد تؤدي إلى انخفاض الأسعار للمستهلكين. وبعبارة أخرى، يلعب الاستيراد الموازي دورًا هاما في عدم التمييز في الأسعار من خلال توفير أسعار منافسة[١٥٧].

وعلاوة على ذلك، يستفيد المستهلكون أيضا من بين مجموعة أكبر من المنتجات، وتؤدي زيادة المنافسة بين المنتجات إلى زيادة المنافسة في الأسعار[١٥٨]. حيث يستفيد المستهلكون في كل بلد من بلدان الاستيراد الموازي. وعندما يكون هناك منتج غير كاف، فإن توريد المنتجات الصيدلانية، يتيح عروض وخيارات أوسع

---

(156)- See Robert J. Staaf, The International Gray Market: The Nexus of Vertical Restraints, Discrimination and Foreign Law, 19 U. MIAMI INTER-AM.L. REv. 37, 71-78 (1987).

(157)- See Darren E. Donnelly, Parallel Trade and International Harmonization of the Exhaustion of the Rights Doctrine, 13 SANTA CLARA COMPUTER & HIGH TECH. L.J. 445, 501-03 (1997)

موضحا أنه بسبب التمييز في الأسعار الاحتكارية، وأسعار المنتجات ستكون مختلفة بين الأسواق. ويحافظ الاستيراد الموازي على حرية المنافسة ومنع التسعير التمييزي أو الاحتكاري. وعلى سبيل المثال، مقارنة مع أسبانيا، فإن الطلب على المنتجات النفطية في الولايات المتحدة غير حساس لتغير الأسعار. ويعني التسعير الاحتكاري أن أسعار المنتجات ستكون أعلى في الولايات المتحدة، وخلق فرصة للتجارة الموازية والإستيراد الموازي، مشيرا إلى أنه من أجل الوصول إلى نتيجة نفعية، ينبغي أن يعظم النظام القانوني صافي الفائدة عن طريق الموازنة بين مكاسب الرفاه من الابتكارات الناجمة عن حقوق الملكية الفكرية ضد الخسائر الناجمة عن القيود المفروضة على نشر تلك الابتكارات.

(158)- See Fogel, supra note, at 333 and 335.

مشيرا إلى أنه على الرغم من أن تحديد الأسعار على أساس العرض والطلب في مختلف الأسواق يشجع الاستيراد الموازي، فإن مالك حقوق الملكية الفكرية يحاول الإبقاء على الإيرادات من عمله ب "وضع أسعار أعلى للبيع الأول، و/ أو عن طريق فرض إتاوات مرتفعة للترخيص، للتعويض عن الخسائر المحتملة بسبب الاستيراد الموازي، أو لمنع الاستيراد الموازي.

(ISSN: 2537- 0758)

للمستهلكين عبر منتجات الاستيراد الموازي. وتعتبر القيود التي تحظر حرية التجارة والاستيراد الموازي ضارة بالمستهلكين لأنه يحد من الخيارات الشرائية للمستهلكين.

معارضو الاستيراد الموازي:

ومع ذلك، يدعي معارضو الاستيراد الموازي، أنه لن يعود بالنفع على المستهلكين، وأن هذه الظاهرة يمكن أن تنتج خيارات محدودة للمستهلكين فقط في بعض الأسواق. رغم أن المستهلكين في الأسواق ذات الأسعار المرتفعة نسبيا للسلع التي تحتوي على بضائع الملكية الفكرية قد يستفيدون من الاستيراد الموازي، ولا يدرك المستهلكون في البلدان النامية الأخرى مثل هذه الفوائد[١٥٩].

وتؤكد الدول المتقدمة أن مجرد التفاوت في السعر وتقسيم السوق الدولية يسبب آثارا اقتصادية إيجابية للمستهلكين؛ لأن المصنعين يحددون الأسعار وفقًا لقدرة المستهلكين على الدفع. ويمكن للمستهلكين في البلدان النامية شراء المنتجات وبأسعار معقولة أكثر من تلك الموجودة في البلدان المتقدمة. وبالتالي فإن الاختلاف في الأسعار وتجزئة السوق يزيد ليس فقط الربح لمالك حقوق الملكية الفكرية، ولكن أيضا يزيد من الاستفادة للمستهلكين؛ حيث يعد تحقيق أقصى عائد من الملكية الفكرية في كل سوق وطنية أمرًا ضروريًا لتعويض تكاليف الاستثمار بحيث يتم تشجيع الإبداع والابتكار المستمر ولا سيما في مجال الصناعات الدوائية.

---

(159)-See Donnelly, supra note, at 502-5.

مشيرا إلى أن المستهلكين في البلدان الفقيرة قد يتعرضون للضرر إذا ما سمح بالتجارة الموازية وأن ذلك يؤدي الي إغلاق السوق.). (ويقترح أن يسمح أصحاب الملكية الفكرية بالانخراط في التمييز في الأسعار الدولية. وقد يؤثر السماح بالاستيراد الموازي سلبا على البلدان النامية نتيجة تمكن المصنعين أو المرخصين في البلدان المتقدمة من إنشاء فارق سعر، ورفع الأسعار في البلدان النامية أو عدم بيعها في هذه البلدان،). موضحا أن اختيار أصحاب حقوق الملكية الفكرية يحمل المخاطر من الاستيراد الموازي من خلال البيع فقط في الدول المتقدمة مع ارتفاع أسعار المستهلكين في الدول النامية سوف تفقد فرصتها في الحصول على سلع الملكية الفكرية وستكون الخيارات محدودة لاختيار البضائع.

وعلاوة على ذلك، فإن السماح بالاستيراد الموازي قد يؤدي إلى زيادة عامة في أسعار منتج الملكية الفكرية(١٦٠). وقد يختار أصحاب الملكية الفكرية في الدول المتقدمة تسويق منتجاتهم في البلدان النامية أو بيعها مع ارتفاع الأسعار، وقد لا ترخص الشركات في البلدان المتقدمة للتصنيع في بعض البلدان النامية خوفا من الاستيراد الموازي، والتي سوف يحرم البلدان النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لنقل التكنولوجيا(١٦١).

ويؤكد المعارضون أيضا أن السماح بالاستيراد الموازي قد يقضي على مراقبة الجودة الكافية وتوافر خدمات الصيانة والدعم المحلي، مما يتسبب في استياء المستهلكين. وقد لا يوفر المستوردون الموازون في الواقع أو قد لا تكون لديهم القدرة على توفير الخدمات المحلية والصيانة بعد البيع. وبالمقارنة مع السلع المحلية، قد تكون جودة بضائع الاستيراد الموازي أقل من الجودة المتوقعة مما قد يسبب الارتباك للمستهلكين. ويرجع ذلك إلى الجودة المنخفضة وعدم وجود الدعم المحلي والخدمات لبضائع الاستيراد الموازي، وقد لا يكون لدى المستهلكين انطباع جيد عن المنتجات، وقد يسبب ضررًا لسمعة وشهرة مالك حقوق الملكية الفكرية، والشركة المصنعة المحلية والموزع المحلي.

---

(١٦٠)– موضحا أن النوعية الرديئة تسبب إرباكا للمستهلك والمنتج يقلل من سمعة صاحب حقوق الملكية الفكرية والمصنوعات. وهناك طريقتان تؤديان إلي الجودة المنخفضة لبضائع السوق الرمادية وتظهر في: (١) سوء الرعاية خلال نتائج الاستيراد في انخفاض جودة السلع؛ أو (٢) اختلاف نوعية البضائع الأجنبية عن السلع المحلية؛ حيث لم يكن لدى المستورد الموازي نفس الحافز لتكبد التكاليف المرتبطة للتعامل السليم مثل مالك العلامة التجارية والموزع المعتمد. ويقلل إرباك المستهلك من قيمة العلامة التجارية، والذي يعتبر مؤشرا على مصدر و/ أو نوعية البضائع.

- See INGE GOVAERE, THE USE AND ABUSE OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS IN E.C. LAW (1996)

(161)- See S.K. Verma, TRIPS-Development and Transfer of Technology, 27 lIC 31, 353 (1996).

(ISSN: 2537- 0758)

تقييم:

ونعتقد أن المستهلكين سوف يستفيدون من انخفاض الأسعار وزيادة توافر المنتجات من خلال السماح بالاستيراد الموازي؛ حيث يمثل الاستيراد الموازي حمايةً للمستهلكين المحليين ضد ارتفاع الأسعار بشكل مصطنع من خلال زيادة المنافسة المحلية التي يمكن أن تؤدي إلى تصنيع المنتجات بسعر معقول.

فقد يحصل أصحاب الملكية الفكرية بالفعل على أرباح من تسعير منتجاتهم بشكل مختلف في كل سوق؛ لذلك فإنه ليس هناك من سبب للحد من الاستيراد الموازي. وبموجب حكم تعظيم الأرباح، إذا ما قرر أصحاب حقوق الملكية الفكرية عدم بيعها في بعض البلدان النامية، فإنها سوف تخسر الأرباح من هذه الأسواق مثل الصين، والهند مع أعداد هائلة من المستهلكين المحتملين. وعلاوة على ذلك، فإذا كانت هذه السلع هي حقا اللازمة للبلدان النامية، فإن الوسيط أو المستورد الموازي سيحاول بالتأكيد استيراد مثل هذه البضائع في هذه السوق لتحقيق الربح. وفي مثل هذه الحالات، سوف يفقد مالك حقوق الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة كل الأرباح المحتملة من هذا السوق.

وفي الواقع، فإن الحجة فيما يتعلق بالنوعية الرديئة لسلع الاستيراد الموازي حجة ضعيفة؛ حيث إن إنتاج منتجات الملكية الفكرية في كل دولة خاضعة للرقابة بموجب نفس المعايير. بالإضافة إلى ذلك، في إطار منظور مكافحة الاحتكار، يسمح أصحاب حقوق الملكية الفكرية للانخراط في التمييز في الأسعار الاحتكارية مما يعوق الاستيراد الموازي. وهناك تعليق مفاده أن فرق السعر ناتج عن الشهرة أو السمعة المحلية. ولعل الصحيح، أن فرق السعر ناتج أساسا من السلطة الاحتكارية في السوق وليس من الشهرة المحلية؛ لأن معظم السلع التي تباع دوليًا تتفق عموما على نفس المستوى من الشهرة الدولية.

٢- الاستحواذ المجاني:

معارضو الاستيراد الموازي:

من وجهة النظر الاقتصادية، قد يشكل نظام حماية حقوق الملكية الفكرية كنتيجة، أن أصحاب الملكية الفكرية[١٦٢]، يستثمرون قدرًا كبيرًا من الوقت والجهد، والمال لخلق منتج جديد. ومع ذلك، فإن تكلفة تقليد العمل قد تكون منخفضة، وإذا سمح للجميع بحرية التقليد، فسيكون هناك عدد قليل جدا من الأعمال الأصلية، وبالتالي لن يكون للمؤلف أو المخترعين حافز مالي للاستثمار[١٦٣]. وهناك مفاضلة بين مصلحة المستهلك والحاجة إلى حماية الملكية الفكرية[١٦٤]. حيث يتم الاستحواذ المجاني عندما يتمتع الفرد بناتج فوائد الملكية الفكرية دون تكاليف[١٦٥]. ويستفيد المستوردون الموازون من فروق الأسعار من قبل استيراد السلع من الأسواق ذات الأسعار المنخفضة إلى الأسواق ذات الأسعار المرتفعة[١٦٦]. ويمكن القول إنه ليس من العدل للمستوردين الموازين الاستفادة المجانية من استثمارات المبدعين؛ حيث يستثمر أصحاب الملكية الفكرية وقتًا هائلا ومالا وجهدًا في ابتكار أعمال جديدة للملكية الفكرية، وسيكون المجتمع ككل في حال أفضل عندما يتم ابتكار أعمال الملكية الفكرية، واستغلالها وتوزيعها[١٦٧].

---

[١٦٢]– مشيرا الي أن هناك طريقتين لحل هذا الصراع: أولا: يجب علي الدولة التمويل المباشر لأعمال الملكية الفكرية مما يتيح للمستهلك دفع التكلفة الحدية للنسخ المادية، ثانيا: ينبغي علي الدولة أن تشرع القوانين التي تحمي الملكية الفكرية وتمنح الحقوق الاستئثارية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية من اجل منع النسخ أو الاستخدام غير المصرح بة. See Knoll, supra note, at 168-69.

[١٦٣]– مشيرا الي ان فارق السعر هو نتيجة لمستويات مختلفة من الاستثمار، ويمكن القول إنه من غير العدل استفادة المستوردين الموازين المجانية من استثمارات المبدعين– See Martinez, supra note, at 1.

[164]-Id. at 2.

[165] -See JACK HIRSHLEIFER, PRICE THEORY AND ApPLICATIONS 561-65 (2d ed., 1980).

[166]- Id.

[167]- See Janet H. MacLaughlin, Timothy J. Richards, & Leigh A. Kenny, The Economic Significance of Piracy, in INTELLECTUAL

(ISSN: 2537- 0758)

ويؤكد معارضو الاستيراد الموازي أن الاستيراد الموازي يعتبر استحواذًا مجانيًا، ويزيد من خطر عائد الاستثمار، ويقلل من جاذبية الاستثمار في المفهوم الاقتصادي للاستحواذ الحر[١٦٨]. وفي مجال العلامات التجارية، يؤثر الاستيراد الموازي والاستحواذ الحر على سمعة مالك العلامة التجارية. وتعتمد الشهرة المرتبطة بالعلامة التجارية على مبلغ الاستثمار وفعالية هذا الاستثمار. وبالتالي، فإن مستوى الشهرة في سوقين منفصلين ليست نفسها[١٦٩].

ويتيح الاستثمار لأصحاب الملكية الفكرية أرباحًا من نتاج هذه الاستثمارات، في حين أن المستورد الموازي يلتقط ربحًا من دون القيام بأي استثمار؛ حيث يوازن أصحاب الملكية الفكرية بين عائد الاستثمار من أجل تعويض النفقات، ولكن ظاهرة الاستحواذ الحر قد تعرض العائد على الاستثمار للخطر[١٧٠].

وعلى سبيل المثال، ففي مجال العلامة التجارية، تتيح حماية العلامات التجارية حوافز لتطوير منتجات جديدة من خلال الحفاظ على قدرة مالك العلامة التجارية في الحصول على المكافآت الاقتصادية لاستثماره في تطوير المنتجات في إنشاء شهرة علامته التجارية. ويمكن لهذه التكاليف الاستثمارية أن تكون كبيرة، وتتألف من تكاليف تطوير المنتجات، وتوفير خدمات الضمان، وتشجيع المنتج، بما في ذلك الإعلان عن العلامة التجارية.

كما أنه ليس هناك ما يضمن أن الاستثمار في منتج الملكية الفكرية هو ضمان نجاح السوق أو أنه سيكون مربحا. ومع ذلك، فإذا كان المنتج ناجحا في السوق،

PROPERTY RIGHTS, GLOBAL CONSENSUS, GLOBAL CONFLICT? 101 (R. Michael Gadbaw & Timothy J. Richards eds., 1988)

(168)- See James Boyle, Taking Stock: The Law and Economics of Intellectual Property Rights: Cruel, Mean, or Lavish? Economic Analysis, Price Discrimination and Digital Intellectual Property, 53 V AND.L.REV. 2007,2012-2015 (2000).

(169)- See Knoll, supra note, at 160-61 and 64.

(170)- See 1. THOMAS MCCARTHY, TRADEMARKS AND UNFAIR COMPETITION § 2:1 (2d ed. Supp. 1989) and also see Knoll, supra note, at 157-58 and 162-63; see Staff, supra, at 37.

فسوف يكون هدفا للقرصنة والاستيراد الموازي. ويضاف الاستحواذ الحر إلى مخاطر الاستثمار، ويقلل من جاذبية الاستثمار. ونتيجة للاستحواذ الحر، ينخفض تطوير المنتج في المستقبل؛ حيث يقلل السماح بالاستيراد الموازي المنافع والحوافز للابتكار في الملكية الفكرية، ولا سيما في صناعة الأدوية حيث إن تكلفة البحث والتطوير عالية جدًا(١٧١).

أنصار الاستيراد الموازي:

يذهب أنصار الاستيراد الموازي إلى أن الاستيراد الموازي عكس القرصنة؛ حيث إنه في الاستحواذ المجاني قد تم دفع ثمن البضاعة، ولا توجد أدله تجريبية لاستنتاج أن سعر الشراء الأول غير كاف لتشجيع الاستثمار المتواصل. بالإضافة إلى ذلك، يقلل الاستيراد الموازي من القرصنة في الواقع، مما يسمح بمنح المستهلكين الخيارات القانونية للوصول إلى المنتجات التي يحتاجونها.

وفي الواقع، لا يمثل الاستيراد الموازي استحواذا مجانيًا؛ لأن المستوردين قد دفعوا بالفعل الثمن الكامل لبضائع السوق الرمادية، وتلقى أصحاب الملكية الفكرية الفوائد والربح من البيع الأول. كما أن منح أصحاب الملكية الفكرية الحق في منع الاستيراد الموازي يؤدي الي الاحتكار المزدوج لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، وذلك يتعارض مع المصلحة العامة ومع مفهوم حماية حقوق الملكية الفكرية. وينبغي أن يكون الحق الحصري للإنتاج والتوزيع الأول من منتج الملكية الفكرية كافيًا لمكافأة الاستثمار في الملكية الفكرية؛ فإنه ليس من الضروري تمديد الحق الاستثناري لتوزيع مزيد من

(١٧١)– هذا ينطبق بشكل خاص على منتجات براءات الاختراع مثل الأدوية؛ حيث يتم وضع استثمارات كبيرة في تكاليف المواد الأولية المرتبطة التجريب وتطوير منتج جديد للحصول على الحماية الفكرية، لديهم لتوظيف محام لتسجيل حق المؤلف، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية. أخيرا، وبعد بنجاح اختراع منتج جديد، يحتاج المنتج إلى أن تتم الموافقة من قبل وكيل الحكومة قبل أن يتم توزيع المنتج في السوق. جميع مراحل هذه العملية هي مضيعة للوقت ومكلفة جدا.

(ISSN: 2537- 0758)

المنتجات؛ حيث إن تمديد الحق لمزيد من التوزيع غير متسق مع مفهوم الأسواق التنافسية[١٧٢].

بالإضافة إلى ذلك، فإن أنصار القول بأن الاستحواذ الحر في القرصنة والاستيراد الموازي مختلف؛ حيث تنطوي القرصنة على السلع المقلدة، في حين أن سلع الاستيراد الموازي سلع مشروعة؛ حيث إن مالك الملكية الفكرية قد تلقى بالفعل الفوائد والأرباح. وفي الواقع، يمكن أن تثبط السوق الرمادية من القراصنة، ويمكن أيضا أن يمنع الاستيراد الموازي أو يحد من السوق المزيفة أو السوق السوداء عن طريق الوفاء بالطلب في الأسواق ذات الدخل المنخفض. وبالتالي، فإن آثار الاستحواذ الحر نتيجة الاستيراد الموازي ليست هائلة مثل القرصنة.

وعلى الرغم من أن الاستحواذ الحر قضية هامة لمسألة الاستيراد الموازي في بعض الصناعات مثل: العطور الراقية، فإن التمييز في الأسعار عامل أساسي في العديد من الصناعات مثل صناعة السيارات، والكاميرا أو معدات التزلج. وبشكل عام، يحدث الاستيراد الموازي نتيجة التمييز في الأسعار الدولية، وليس نتيجة الاستحواذ الحر[١٧٣].

تقييم:

وفي اعتقادنا إن صح لنا ذلك، أن الاستيراد الموازي لا يمثل النموذج التقليدي للاستحواذ المجاني، كما أن الآثار السلبية أقل من القرصنة؛ حيث يقلل الاستيراد الموازي من حجم القرصنة؛ لأن بضاعة السوق الرمادية تلبي طلب الأسواق ذات الدخل المنخفض. وعلاوة على ذلك، فإن الاستحواذ الحر في الاستيراد الموازي له تأثير أقل دراماتيكية فيما بين البلدان النامية والأقل نموا وبين البلدان المتقدمة. وعلى سبيل المثال، يختلف الاستحواذ الحر في فروق الأسعار بين سوق الولايات المتحدة وسوق تايلاند عن تلك التي بين السوق في تايلاند والسوق الهندية بسبب فرق السعر بين تايلاند والهند؛ حيث إنه أصغر بكثير من فرق السعر بين سعر تايلاند والولايات المتحدة.

---

(172)- See Martinez, supra note, at 2.
(173)- See Malueg & Schwartz, supra note, at 2.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستيراد الموازي يحدث في المقام الأول نتيجة لفروق الأسعار الدولية وليس نتيجة الاستحواذ الحر، وإذا لم يكن هناك أي تمييز في الأسعار وكانت أسعار جميع المنتجات موحدة، فإن الاستيراد الموازي لن يكون لديه ما يكفي من الحوافز لشراء المنتجات من الأسواق الأقل سعرًا واستيرادها وبيعها في الأسواق الأعلى سعرًا. فإنه ليس من الضروري تعظيم العائد الاقتصادي لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، وذلك من أجل الحفاظ على حافز معقول لمزيد من تطوير الملكية الفكرية[١٧٤].

٣- حرية التجارة:

أنصار الاستيراد الموازي:

بشكل عام، فإن تحرير التجارة أو حرية التجارة مفيد لجميع الدول والمنتجين، والمستهلكين[١٧٥]. ويدرك الكلاسيكيون الجدد أن التجارة "مصدر للثراء" وأن التبادل الدولي يمكن أن يكون مصدرا للإثراء بدلا من الإفقار[١٧٦]. وذلك من خلال تدفق السلع عبر الحدود. وتعزز حرية التجارة الرفاه الوطني من خلال تشجيع التخصص؛ حيث تلعب حرية حركة البضائع المنتجة دورًا مهمًّا في تخصيص وتوزيع الموارد[١٧٧]. وتلعب بضائع الاستيراد الموازي دورًا مهما في التخصيص الدولي للموارد بين الدول.

وفي إطار مفهوم العولمة وحرية التجارة، يعتبر العالم سوقًا واحدة مع مستويات مختلفة. وعموما فهناك نوعان من مجموعات كبيرة من الأعضاء؛ البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، واليابان، والدول النامية مثل الصين وتايلاند

(174)- Id. at 5-6,; and also see David G. Tarr, An Economic Analysis of Gray Market Imports, Federal Trade Commission, September 25, 1985.
(175)- See Malueg & Schwartz, supra note, at 20.
(176)- See DAVID GREENA WAY & CHRIS MILNER, TRI\DE AND INDUSTRIAL POLICY IN DEVELOPING COUNTRIES, 50-55(1993).
(177)- See Barton, supra note, at 473 and 487.

(ISSN: 2537- 0758)

والهند؛ حيث تعزز حرية التجارة تقسيمًا مربحًا للطرفين، وتعزز كثيرا من المنتجات الوطنية الحقيقية المحتملة لجميع الدول، وتجعل من الممكن تحقيق مستوى أعلى من المعيشة في شتى أنحاء العالم عندما تستثمر الدول المتقدمة في البلدان النامية، وتستفيد البلدان النامية من نقل التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة. ويقلل الاستثمار الأجنبي أيضا من كمية البطالة وزيادة مستوى المعيشة. ومن ناحية أخرى، تستفيد الدول المتقدمة من انخفاض تكلفة اليد العاملة والمواد الأولية المتوفرة في البلدان النامية، والتي تساعد في خفض تكلفة الإنتاج وسعر المنتج بشكل عام(١٧٨).

وعلى أساس المفاضلة الأساسية بين الدول، تشجع حرية التجارة العالمية النمو الاقتصادي، وأيضا تشجع نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. ويكون تعزيز حرية التجارة من خلال خفض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية وانخفاض تكاليف الاستيراد ودعم الاستيراد الموازي. ويدعي أنصار الاستيراد الموازي أن إعاقة استيراد سلع السوق الرمادية من شأنه أن يخلق حواجز غير جمركيه لا تنسجم مع مبدأ حرية التجارة(١٧٩).

ولا ينبغي أن تصبح حماية حقوق الملكية الفكرية في حد ذاتها حاجزًا أمام التجارة المشروعة. ويرى المؤيدون أن التدفق الناتج من الاستيراد الموازي سيجبر السوق على المنافسة والذي يهدف إليه مبدأ حرية التجارة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية(١٨٠). وبعبارة أخرى، فإن تأثير الاستيراد الموازي ينسجم بالتأكيد مع أهداف حرية التجارة الدولية التي تدعمها اتفاقية الجات(١٨١).

(178)- See PAULA. SAMUELSON, ECONOMICS 692 (9th ed. 1973).
(179)- See Dam, Trademarks, Price Discrimination, and the Bureau of Customs, 7 J.L. & ECON. 45 (1964).
(180)- see Barton, supra note, at 492.
(181)- See Document ATRIP/GVA/99/6.

معارضو الاستيراد الموازي:

يري معارضو الاستيراد الموازي أن حظر الاستيراد الموازي لا يعيق حرية التجارة تماما؛ حيث إن المستهلكين قادرون على شراء المنتجات من الموزعين المحليين المعتمدين والمستوردين أيضا قادرون على استيراد تلك المنتجات من خلال طلب موافقة صاحب الملكية الفكرية. والقيود المفروضة على حرية حركة البضائع بسبب المخاوف بشأن سلامة المنتج، وهناك العديد من الأسباب لدعم أصحاب حقوق الملكية الفكرية في ممارسة حقوقهم ضد الاستيراد الموازي. وعلى الرغم من أن هذا الحظر قد يعيق مفاهيم حرية التجارة وحرية حركة البضائع، فإن العديد من السلع في السوق الرمادية هي أقل شأنا أو مختلفة بالمقارنة مع السلع المحلية، وينبغي أن يكون من حق أصحاب حقوق الملكية الفكرية منع الاستيراد الموازي لأن الفرق في السلع يدمر سمعتها ويؤثر على بيع مزيد من المنتجات المحلية(١٨٢).

تقييم:

أشار أحد الباحثين معلقًا على نظرية حرية التجارة أن العالم سيكون أفضل حالًا مع حرية التجارة؛ حيث ستكون أسعار السلع متعادلة مع التكلفة الحدية للإنتاج، وحماية حقوق الملكية الفكرية تزيد من سعر المنتج(١٨٣). ولكن من الضروري تحفيز الابتكار والإبداع، وبالتالي، ففي اعتقادنا، أن الأساس المنطقي، وإن كان صحيحا أن حماية حقوق الملكية الفكرية تزيد من سعر المنتجات وتخلق سوء توزيع اقتصادي، فإنه ليس من المفيد إعطاء الحق لمالك حقوق الملكية الفكرية لحظر الاستيراد الموازي. وبعبارة أخرى، يؤدي حظر الاستيراد الموازي إلي زيادة سوء التوزيع الاقتصادي؛ وينبغي أن يسمح بالتالي بالاستيراد الموازي؛ لأنه يلعب دورًا اقتصاديا هاما من خلال الحد من سوء حماية حقوق الملكية الفكرية.

---

(182)- See Knoll, supra note, at 168-71.
(183)- See Barton, supra note, at 487.

(ISSN: 2537- 0758)

ونحن نعتقد أن كان لنا ذلك، أن الغرض الرئيس من تشجيع حرية التجارة وحرية حركة البضائع هو القضاء على التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية، التي تشوه حرية المنافسة في السوق العالمي، وينبغي منع أي ممارسه لحقوق الملكية الفكرية تحت ستار حماية سلامة السلع المحلية من الاستيراد الموازي، والتي تهدف في الواقع لمنع حرية التجارة وحرية المنافسة. ومع ذلك، فإنه ينبغي أن يكون من حق أصحاب حقوق الملكية الفكرية ممارسة حقوقهم ضد الاستيراد الموازي إذا كان ممارسة هذه الحقوق يتوافق مع الغرض المقصود من حماية حقوق الملكية الفكرية لتشجيع حرية التجارة دون القلق على الحقوق الاستثارية لمالك حقوق الملكية الفكرية.

وعلى الجانب السلبي، فإن التطبيق غير المشروط لمبدأ حرية التجارة العالمية قد ينتقص في الواقع من التنمية الاقتصادية العالمية التي تم تصميمها لتعزيز حرية التجارة، وعلى الرغم من أنه يمكن للبلدان النامية الاستفادة من تكاليف العمالة والمواد المنخفضة بالإضافة إلى المعايير القانونية والبيئية المنخفضة من أجل جذب الاستثمارات، والدول المتقدمة تستخلص فائدة أكبر. وتفقد الدول النامية أحيانا مصلحتها في نظام حرية التجارة بسبب القوة الاقتصادية المنخفضة والقدرة التكنولوجية المنخفضة. وبالتالي يتعين على البلدان النامية استيراد التكنولوجيا الجديدة من البلدان المتقدمة بسعر أعلى من صادراتها إلى البلدان المتقدمة؛ حيث إن معظم منتجات التكنولوجيا الجديدة محمية بحقوق الملكية الفكرية، والتي تنتمي أساسا إلى مواطني الدول المتقدمة، وليس البلدان النامية. ونتيجة لوجود خلل في القوة الاقتصادية، ينبغي على البلدان النامية توطيد السلطة التفاوضية في ساحة حرية التجارة الدولية من أجل كسب مزيد من النفوذ التجاري في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما فكرة تحرير الاستيراد الموازي.

المبحث الثالث
مبدأ استنفاد الحقوق والاستيراد الموازي في الاتفاقيات الدولية

تمهيد وتقسيم:

تنطوي القضايا المتعلقة بمبدأ الاستنفاد والاستيراد الموازي دائما على حماية حقوق الملكية الفكرية؛ لأن السلع محمية بموجب قوانين العلامات التجارية وحقوق المؤلف وبراءات الاختراع أو أصحاب حقوق الملكية الفكرية لديهم حقوقًا استئثارية، ولا سيما الحق في السيطرة والتحكم في تداول منتجات الملكية الفكرية وجني الفوائد من الابتكار والإبداع، والاستثمار. ويرجع ذلك إلى تعزيز حرية التجارة وحرية حركة البضائع ونقلها بسهوله من بلد إلى آخر ومن منطقه إلى أخرى وتسهيل أنشطة الاستيراد الموازي في جميع أنحاء العالم من خلال تطبيق مبدأ الاستنفاد.

ويعتبر مبدأ الاستنفاد والاستيراد الموازي من أهم القضايا؛ نظرًا للعديد من الخلافات بين الدول، والتي لا يمكن حتى الآن حلها بالمفاوضات المتعددة الأطراف. وفي قضايا الملكية الفكرية، هناك صراع أو تناقض بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يتعلق بتنفيذ وتطبيق مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية والاستيراد الموازي للبضائع، وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تدرك أنه من الضروري القضاء أو على الأقل الحد من التناقضات عن طريق تنسيق قوانين الملكية الفكرية في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف.

ومع ذلك، فإنه لا يوجد معيار قانوني دولي لمبدأ الاستنفاد، وحتى الآن لم يتم وضع أي حل لنطاق وتطبيق مبدأ الاستنفاد، وبالتالي، فإن هذا الجزء يناقش تنفيذ وتطبيق مبدأ الاستنفاد في كل من الاتفاقيات الدولية والتي ينبغي أن تكون مفيدة لتحديد الحل المناسب في النهاية.

إن هناك العديد من المعاهدات الدولية في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وتهدف هذه الاتفاقات إلى تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية ومواءمة أنظمة الملكية الفكرية المختلفة في جميع أنحاء العالم، ويعتبر الاستيراد الموازي والاستنفاد من أمثلة الموضوعات غير المنسقة، وذلك نتيجة للتوتر المتأصل بين مبدأ حرية حركة السلع والبضائع وممارسة حقوق الملكية الفكرية. وسيركز القسم التالي حول ما إذا كانت

(ISSN: 2537- 0758)

قضايا الاستيراد الموازي، ولا سيما تطبيق مبدأ الاستنفاد تم حلها أو حتى التعامل معها في اتفاقية باريس واتفاقية برن، واتفاق تريبس. **وذلك وفقا للتقسيم التالي:**

المطلب الأول: غياب الإجماع العالمي حول مبدأ استنفاد الحقوق والاستيراد الموازي.

المطلب الثاني: موقف الاتفاقيات الدولية بخلاف اتفاق التريبس.

المطلب الثالث: موقف اتفاقية التريبس.

المطلب الأول

غياب الإجماع العالمي حول مبدأ استنفاد الحقوق والاستيراد الموازي

تكمن المشكلة هنا في الأمور القانونية المرتبطة بمبدأ الاستنفاد والاستيراد الموازي في الصراع الموجود فيما بين حرية التجارة والوقائية، ويوجد هذا الصراع في سائر أنحاء العالم منذ فتره طويلة، ومن المحتمل أن يستمر في الوجود في المستقبل لدرجة أكبر أو لدرجة أقل وذلك على الرغم من الجهود الدولية المبذولة للحد من هذا الصراع، وما لم يتم الالتزام بالاتفاقية الدولية، فإن الدول تعتبر حرة في تبني نظام الاستنفاد المفضل لديها لكل شكل من أشكال حقوق الملكية الفكرية. وحتى الآن، لا يوجد أي اتفاق دولي أو اتفاقية متعددة الأطراف تتناول حقوق الملكية الفكرية مثل اتفاق باريس واتفاق برن واللذان لا يقومان بالتعرض لهذا الموضوع على الإطلاق، وتعتبر اتفاقية تريبس (اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة) هي الاتفاقية العالمية الأحدث عن الملكية الفكرية؛ حيث تقوم هذه الاتفاقية بالإحاطة بهذه المسألة وذلك على حسب ما تحدده المادة السادسة منها والتي تنص على ما يلي:

"لأغراض تسوية المنازعات بموجب هذه الاتفاقية ومع مراعاة أحكام المادتين الثالثة والرابعة المذكورة أعلاه، لا تتضمن هذه الاتفاقية أي شيء يمكن استخدامه للتعامل مع مسألة استنفاد حقوق الملكية الفكرية"[١٨٤].

[١٨٤]– تتضمن المادتان الثالثة والرابعة من اتفاقية تريبس المعاملة الوطنية والمعاملة الخاصة بحق الدولة الأولي بالرعاية.

ويتم تفسير المادة السادسة من اتفاقية تريبس على أنها الاتفاق على عدم الاتفاق وهو ما يعطي أعضاء منظمة التجارة العالمية الحرية في اختيار مبادئ الاستنفاد القومية أو الإقليمية أو الدولية للحقوق. ويعكس هذا الأمر التاريخ التفاوضي لاتفاقية تريبس والتي تم فيها طرح موضوع الاستنفاد، إلا أن الدول الأعضاء كانت غير قادرة على تشكيل موقف بالإجماع في هذه المسألة في القوانين المتعدد الأطراف والجوانب. ويتعين أن يتم النظر إلى هذا الأمر بقليل من الدهشة وذلك لأن المناظرة والمناقشة لمسألة الاستيراد الموازي ومسألة الاستنفاد يقومان بدمج جوانب سياسة المنافسة والمناظرات الانفعالية والمتحمسة والتي تتعلق بالعلاقة فيما بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية والأقل نموًا. وعلى حسب ما لاحظه Cottier:

"يعتبر قانون التجارة العالمية موجودًا فقط في بدايات مراحل التعامل مع هذا التوازن الحذر. وفي الوقت الذي ترتقي فيه الواردات من البضائع المتماثلة وربما تصل إلى الأمور الأكثر مركزية لحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالأمور والجوانب التجارية، فلم يتم التعامل معها بصورة شامله في المفاوضات. وفي داخل اتفاقية تريبس؛ فلقد تم بصورة أساسية الاتفاق على عدم الاتفاق وترك المسألة للمزيد من المناقشات"(١٨٥).

وبناءً على ذلك، فلقد واجهت العديد من الدول– وبصورة خاصة تلك الدول التي يوجد بها تقاليد قوية خاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية– الموضوع المرتبط بآثار حقوق الملكية الفكرية المحلية على أسواقهم الداخلية والمتعلقة بالاستيراد من خارج تلك الأسواق(١٨٦).

(185)- Thomas Cottier, 'The WTO System and Exhaustion of Rights" (Draft manuscript presented at the Conference on the Exhaustion oflntellectual Property Rights and Parallel Importation in World Trade, Geneva, Switzerland) (November 6-7, 1998) at 1.

(186)- See Donnelly supra note at 449-85, discussing the domestic positions on international exhaustion in the United States, the European Union and Japan.

(ISSN: 2537- 0758)

المطلب الثاني
موقف الاتفاقيات الدولية بخلاف اتفاق تريبس

أ- **موقف اتفاقية باريس ١٨٨٣ لحماية الملكية الصناعية:**

تركز هذه الاتفاقية فقط على حماية براءات الاختراع وحماية العلامات التجارية باستثناء حق المؤلف والذي تناولته اتفاقية برن(١٨٧). فقد وضعت اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، وهي براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية والأسماء التجارية، وبيانات المصدر. وتهدف اتفاقية باريس إلى القضاء على التمييز على المستوى الوطني من خلال إلزام الدول الأعضاء بتوفير مساواة في المعاملة لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الأجانب بنفس الحقوق والحماية التي توفرها لمواطنيها(١٨٨). والذي كان يعرف باسم مبدأ المعاملة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا لمبدأ الاستقلالية ومبدأ الإقليمية، تكون البراءات الممنوحة التي يطلبها رعايا دول الاتحاد في مختلف هذه الدول مستقلة عن براءات الاختراع التي تم الحصول عليها عن نفس الاختراع في دول أخرى سواء كانت هذه الدول اعضاء أم غير أعضاء(١٨٩). ومع ذلك، فقد انتقد كثير من الفقهاء اتفاقية باريس حيث كان هناك العديد من نقاط الضعف من حيث مبدأ المعاملة الوطنية وإنفاذ حماية حقوق الملكية الفكرية(١٩٠).

وبعد إجراء بحث دقيق في اتفاقية باريس، فإنه لا يوجد هناك ما يدل على مبدأ الاستنفاد والذي لم تتناوله هو أو مسألة الاستيراد الموازي. ومع ذلك، فإنه وفقا لمبدأ إقليمية براءات الاختراع في المادة ٤ مكرر، فإن هناك حجة تستند إلى المبدأ القائل بأن حقوق براءة اختراع في دولة عضو لا يمكن استنفاده لأنه تم تسويق منتجات هذه

---

(187)- `Paris Convention for the Protection ofIndustrial Property, July 14,1976,21 U.S.T. 1583,828 V.N.T.S. 305 [hereinafter Paris Convention].

(١٨٨)– انظر، اتفاقية باريس، المادة ١/٢.

(189)- See Id. artA.

(190)-See Laurinda 1. Hicks & James R. Holbein, Convergence of National Intellectual Property Norms in International Trading Agreements, 12 AM.D. J.INT'L 1. & POL'y 769, 779 (1997).

البراءة في دولة عضو أخرى. وتعتبر هذه الحجة إساءة لتفسير المادة ٤ مكرر[١٩١]. لذلك، يمكن للمرء أن يستنتج أن اتفاقية باريس اتخذت موقفا سلبيا بشأن مسألة الاستيراد الموازي ومبدأ الاستنفاد[١٩٢].

ب- <u>موقف اتفاقية برن لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة:</u>

تعتبر اتفاقية برن، والتي وقعت في ٩ سبتمبر ١٨٨٦ والتي تم دخولها حيز النفاذ في٥ ديسمبر ١٨٨٧[١٩٣] أول اتفاق متعدد الأطراف لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة. باستثناء التسجيلات الصوتية، والتي شارك فيها العديد من الدول كأعضاء في اتحاد برن[١٩٤].

فقد أعطت اتفاقية برن للمؤلف حقوقا استئثارية وحماية لحقوق المؤلف المالية طوال حياة المؤلف بالإضافة إلى مدة خمسين عاما بعد الوفاة[١٩٥]. وعلى الرغم من أن اتفاقية برن لم تشمل التسجيلات الصوتية، فقد اعترفت بالأداء والتسجيل الصوتي في معاهدة الويبو كمعاهدة دولية أخرى لحقوق منتجي التسجيلات الصوتية[١٩٦].

وعلى الرغم من أن اتفاقية برن تتضمن الحقوق الاستئثارية لصاحب حق المؤلف، فإنها لا تذكر حق الاستيراد. ومثل اتفاقية باريس، فقد اتخذت اتفاقية برن

---

(191)- see id at 182.

(192)- See Christopher Heath, Parallel Imports and International Trade, 28 lIC 623, 628 (1997)

(193)- Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works, Sept. 9,2886, 168 Consol T.S. 185, revised Nov. 13, 1908, 1 L.N.T.S. 218, revised June 2, 1920, 123 L.N.T.S. 233, revised June 26, 1948, 331 D.N.T.S. 217, revised July. 14, 1967,828 D.N.T.S. 221.

(١٩٤)–على الرغم أن اتفاقية برن لم تشمل التسجيلات الصوتية، إلا أن معاهدة الويبو كمعاهدة دولية شملت حقوق المؤدين والتسجيلات الصوتية.

(195)- See TRIPs, supra note, art.9. Article 9 incorporates the Berne Convention's provisions as the standard of copyright protection but exceptes the protection of moral right.and see Berne Convention, supra note, art. 7(1).

(196)- See Frank Romano, Global Trademark and Copyright 1998: Protecting Intellectual Property Rights in the International Marketplace, in INTERNATIONAL CONVENTIONS AND TREATIES, 545, 553 (1998).

(ISSN: 2537- 0758)

موقفا سلبيا بشأن قضايا الاستيراد الموازي ولم تعط أية إشارة إلى مبدأ استنفاد الحقوق. ومع ذلك، فوفقا لمبدأ المعاملة الوطنية، فإن مالك حق المؤلف الأجنبي يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها مالك حق المؤلف الوطني. لذلك، فإن الجواب على مسائل الاستيراد الموازي بما في ذلك تطبيق مبدأ الاستنفاد يختلف إلى حد كبير في قانون كل دولة.

ج- معاهدتا الويبو :

إن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وهي وكالة متخصصة في الأمم المتحدة وهي المسئولة عن اتخاذ الإجراءات من أجل تعزيز الإبداع الفكري وتسهيل نشاط نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية[١٩٧]. ومن أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والغرض منه هو تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم[١٩٨]، ورصد الامتثال لمختلف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وعموما تعزيز الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية[١٩٩].

وعلى الرغم من أن معاهدات الويبو العديدة، تغطي العديد من أنواع حقوق الملكية الفكرية، إلا أنها كثيرا ما انتقدت بأنها غامضة جدًا، ولا توفر حماية كافية

---

(197)- See The World Intellectual Property Organization (WIPO), available at http://www.wipo.int ; The WIPO is an intergovemment organization established by a Convention signed at Stockholm on July 14, 1967 and entered into force in 1970. ; see Convention Establish the World Intellectual Property Organization, July 14,1967,21 U.S.T. 1749, 1771,828 U.N.T.S. 3.

(198)- id.

(199)-See Madrid Agreement Concerning th International Registration of Marks, Apr. 14, 1891,828 D.N.T.S. 389.; Convention for the Protection of Performers, Producers of Phonograms and Broadcasting Organizations, Oct. 26, 1961, 12 U.S.T. 2377; Treaty on Intellectual Property in Respect ofIntegrated Circuits, 28 LL.M. 1477 (1989); Protocol Relating to the Madrid Agreement Concerning the International Registration of Marks, adopted June 27, 1989, WIPO Pub. No. 204(E); and see International Convention for the Protection of New Varieties of Plants, Dec. 2,1961,815 D.N.T.S. 89 International Registration of Marks, Apr. 14, 1891,828 D.N.T.S. 389.; Convention for D.N.T.S. 89.

للعديد من حقوق الملكية الفكرية[٢٠٠]. فلا تحمي العديد من البلدان النامية حقوق الملكية الفكرية لأنهم ليسوا أعضاء في اتفاقية باريس[٢٠١]. وكذلك أن الويبو لديها آلية إنفاذ ضعيفة، وآلية ضعيفة لتسوية المنازعات وذلك من منظور الدول المتقدمة[٢٠٢]. وبالتالي فإن الويبو غير قادرة على فرض عقوبات على المخالفين حيث وسائل الإنصاف القانونية ضعيفة وغامضة، وآلية تسوية المنازعات لا قيمة لها؛ لأنها تعتمد على التعاون الطوعي من الطرف الآخر المتلقي لحكم الإنفاذ.

وفيما يتعلق بمبدأ الاستنفاد، لا تشمل معاهدتا الويبو ١٩٩٦ (معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي) الحق في منع الاستيراد الموازي، وتركت حرية للأطراف المتعاقدة في اختيار مبدأ الاستنفاد الوطني أو الإقليمي أو الدولي في المادة ٦ من الاتفاقية[٢٠٣]. ولم توضح معاهدتا الويبو نطاق مبدأ الاستنفاد وما إذا كان ينبغي أن يكون وطنيا أو دوليًا أو إقليميا وذلك في المادة ٨.

١- معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ١٩٩٦:

تهدف هذه المعاهدة إلى الرغبة في تطوير حماية حقوق المؤلفين في مصنفاتهم الأدبية والفنية والحفاظ عليها بطريقة تكفل أكبر قدر ممكن من الفاعلية والاتساق.

---

(200).- See Monique L. Cordary, GATTv. WIPO, J. PAT. & TRADEMARK OFF. SOC'y, 122 (1994).

(201)- See Faryan Andrew Afifi, Comment, Unifying International Patent Protection: The World Intellectual Property Organization Must Coordinate Regional Patent Systems, 15 Loy. L.A.INT'L & COMPo L.J. 453, 456 (1993).

(202)- See Pechman, supra note, at 182-3. andsee Romano, supra note 14, at 555.; and also see Evelyn Su, Comment, The Winners and The Losers: The Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights and Its Effects on Developing Countries, 23 Hous. J. INT'L L. 169, 184 (2000).

(203)-See The WIPO Copyright Treaty 1996 Article 6 and the WIPO Performances and Phonograms Treaty 1996 Article 8 (performances) and 12 (phonograms). The text of the WIPO Copyright Treaty and the WIPO Performances and Phonograms Treaty is available at available at http://www.wipo.org

(ISSN: 2537- 0758)

وتقر بالحاجة إلى المحافظة على التوازن بين حقوق المؤلفين والمصلحة العامة للجمهور، ولا سيما في مجالات التعليم والبحث العلمي، وتهدف إلى إيجاد حلول عملية مناسبة للمشاكل الناجمة عن التطورات الحديثة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية(٢٠٤).

وتمنح هذه الاتفاقية مؤلفي المصنفات الأدبية والفنية الحق الاستئثاري في التصريح بإتاحة النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ المصنفات للجمهور ببيعها أو نقل ملكيتها بطرق أخرى(٢٠٥). حيث إنها تؤكد الطابع الاستئثاري لحق المؤلف في جميع الأحوال، إلا أنها تركت تحديد الطبيعية القانونية للحق المتعلق بنقل المصنفات أو توزيعها أو بثها أو تخزينها...الخ، للتشريع الوطني لكل دولة على حدة(٢٠٦). أما بشأن مبدأ استنفاد الحقوق، فقد تناولته الاتفاقية في المادة ٢/٦ وذلك ضمن الحق الاستئثاري للتوزيع؛ حيث تركت الحرية للأطراف في تبني المعيار المناسب لمبدأ الاستنفاد سواء أكان دوليًا أم إقليميا أم وطنيًا، وحرية تحديد الشروط التي تؤدي إلى استنفاد الحق وذلك بعد بيع النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ المصنف أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى للمرة الأولي بتصريح من المؤلف(٢٠٧).

والجدير بالملاحظة، أن مبدأ استنفاد الحقوق والاستيراد الموازي ينطبق فقط على حق التوزيع الوارد في المادة ٦ من الاتفاقية بما فيها حق الاستيراد، ولكنه لا ينطبق على حق التأجير وحق نقل المصنف للجمهور؛ حيث نص على مبدأ استنفاد الحقوق في الفقرة الثانية من المادة السادسة والذي يتضمن حق التوزيع، أما حق التأجير فقد نصت الاتفاقية عليه في المادة ٧.

---

(٢٠٤)– ديباجة معاهدة الوايبو بشأن حق المؤلف المؤرخة في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦.

(٢٠٥)– انظر م ١/٦ من معاهدة حق المؤلف، مرجع سابق.

(٢٠٦)– د. حسن جميعي، الحماية الدولية لحق المؤلف والحقوق المجاورة: من اتفاقية برن واتفاق تريبس إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للمسئولين الحكوميين، المنامة، من١٤/١٥ يونية ٢٠٠٤، ص٢٤ وما بعدها، منشورات الويبو.

(٢٠٧)– انظر، م ٢/٦ من معاهدة حق المؤلف ١٩٩٦، مرجع سابق.

٢- معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ١٩٩٦:

منحت هذه الاتفاقية فناني الأداء الحق الاستئثاري في التصريح بإتاحة النسخة الأصلية أو غيرها من النسخ عن أوجه أدائهم المثبتة في تسجيلات صوتية للجمهور ببيعها أو نقل ملكيتها بطرق أخرى، وذلك في المادة ١/٨. وقد نصت الاتفاقية على مبدأ استنفاد الحقوق في المادة ٢/٨ تاركة الحرية للدول الأعضاء في تبني النطاق الدولي أو الوطني أو الإقليمي لمبدأ الاستنفاد وتحديد شروط استنفاد الحق وذلك بعد بيع النسخة الأصلية أو غيرها من النسخ عن الأداء المثبت أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى للمرة الأولي بتصريح فنان الأداء[٢٠٨]. وكذلك منحت الاتفاقية منتجي التسجيلات الصوتية الحق الاستئثاري في التصريح بإتاحة النسخة الأصلية أو غيرها من نسخ تسجيلاتهم الصوتية للجمهور ببيعها أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى وذلك في المادة ١/١٢. وفي المادة ٢/١٢ فقد نصت على مبدأ استنفاد الحقوق، تاركة أيضا الحرية للدول الأعضاء في تبني المعيار الدولي أو الوطني أو الإقليمي لمبدأ استنفاد الحقوق وتحديد شروط الاستنفاد وذلك بعد بيع النسخة الأصلية أو غيرها من النسخ عن التسجيل الصوتي أو نقل ملكيتها بطريقة أخرى للمرة الأولي بتصريح من منتج التسجيل الصوتي[٢٠٩].

د- <u>موقف اتفاقية اليوبوف ١٩٩١م:</u>

أقرت اتفاقية اليوبوف ١٩٩١ مبدأ استنفاد حق مربي النباتات لأول مرة، حيث لم يتم إقراره في الإصدارات السابقة لاتفاقية اليوبوف. فقد أكدت المادة (١٦) (استنفاد الحق) لا يشمل حق مستولد النباتات الأعمال المتعلقة بمواد[٢١٠] الصنف المحمي

---

[٢٠٨]- انظر، اتفاقية الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦، المادة ٨.

[٢٠٩]- المرجع السابق، المادة ١٢.

[٢١٠]- اتفاقية اليوبوف ١٩٩١ م٢/١٦معنى مصطلح "المادة" لأغراض تطبيق الفقرة [(١)]، يقصد بمصطلح "المادة"

الارتباط بأي صنف:

١- "مادة التكاثر مهما كان نوعها".

٢- "ومادة الحصاد، بما في ذلك النباتات الكاملة وأجزاء النباتات".

(ISSN: 2537- 0758)

والأصناف المتمتعة بالحماية التي حددتها الاتفاقية أو أي ماده مشتقة منها، يكون مستولد النباتات قد باعها أو سوقها بأي شكل آخر بنفسه أو بموافقته في إقليم الدولة الطرف. وإذا كانت الاتفاقية قد أعطت الغير الحق في القيام بأعمال على مادة الصنف النباتي المتمتع بالحماية أو الأصناف التي تشملها الحماية أو أي مادة مشتقة منها يكون مستولد النباتات قد قام ببيعها أو تسويقها بأي شكل آخر بنفسه أو بموافقته في إقليم الدولة الطرف في الاتفاقية، لكنها اشترطت الحصول على ترخيص أو موافقة مربي النباتات إذا كانت الأعمال هي:

١- "تكاثر إضافي للصنف المعني".

٢- "أو تصدير مواد الصنف التي تسمح بتكاثر الصنف إلى بلد لا يحمي أصناف الأجناس " أو الأنواع النباتية التي ينتمي إليها الصنف، ما لم يكن الغرض المنشود من التصدير هو الاستهلاك[٢١١]. ويضمن ذلك لمربي النباتات أن استخدام مادة الصنف المحمي لأغراض الإكثار لا يؤدي إلى استنفاد الحق.

وإذا كانت اتفاقية اليوبوف ١٩٩١ قد أقرت مبدأ استنفاد حقوق مربي النباتات، فإنها لم تقر مبدأ الاستنفاد الدولي لحق مربي النباتات، وإنما أوضحت الاتفاقية أن حق مربي النباتات لا يشمل الأعمال التي تقع على أي مادة للصنف المحمي والأصناف المتمتعة بالحماية التي حددتها الاتفاقية. أو أية مادة مشتقة منها، يكون مستولد النباتات قد قام ببيعها أو تسويقها بأي شكل آخر بنفسه أو بموافقته في إقليم الدولة الطرف في الاتفاقية المعنية[٢١٢].

وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تأخذ بمبدأ الاستنفاد الدولي لحقوق مستولد النباتات إلا أنها لم تقصر الاستنفاد لهذه الحقوق على التداول التجاري فقط لمادة الصنف النباتي المتمتع بالحماية في إقليم الدولة الطرف في الاتفاقية، وإنما وسعت من نطاق الإقليم ليشمل التداول التجاري لمادة الصنف النباتي المتمتعة بالحماية في

٣- "وكل منتج مصنوع مباشرة من مادة الحصاد".

[٢١١]- اتفاقية اليوبوف ١٩٩١ المادة ١٦.

[٢١٢]- د.ضحى مصطفى عمارة المرجع السابق ص٨٥.

أي دولة من الدول الأعضاء في أي منظمة حكومية تكون الدولة الطرف في الاتفاقية عضوًا فيها. ويتيح ذلك للدول النامية والأقل نموًا الأطراف في الاتفاقية والأعضاء في منظمات حكومية إقليمية عربية أو إفريقية أن تستفيد من أي مزايا يقدمها الموردون لمادة الصنف النباتي المتمتعة بالحماية في أي دولة من الدول الأعضاء في المنظمة دون أن يشكل ذلك انتهاكًا لحقوق مستولد النباتات(٢١٣).

هـ- منظمة الصحة العالمية ومبدأ استنفاد الحقوق:

أيدت منظمة الصحة العالمية مبدأ استنفاد الحقوق وما يتيحه من الاستيراد الموازي للسلع والخدمات؛ حيث ترى المنظمة أنه وسيلة فعالة لحصول الدول النامية والأقل نموا على الأدوية بأقل الأسعار، وذلك في حالة بيع الأدوية بأسعار أقل في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية والأقل نموًا(٢١٤).

المطلب الثاني
موقف اتفاقية التربس

يعد اتفاق تريبس اتفاقا متعدد الجنسيات والأكثر أهمية في مجال الملكية الفكرية، ومعترف به من قبل جميع الدول الأعضاء(٢١٥). "وفي الأساس، لا يخلق اتفاق تريبس قواعد جديدة للملكية الفكرية وإنما يشير إلى اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، فضلا عن اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية(٢١٦). ومع ذلك، فإن اتفاق تريبس يوفر حماية أكثر فعالية وقوة لحقوق الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، للحد من حجم أنشطة التعدي، يضيف اتفاق التربس ليس فقط حق الاستيراد ليكون واحدا من الحقوق الاستئثارية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، وإنما يوفر أيضا آلية إنفاذ وتسوية المنازعات والتدابير الحدودية. وبموجب اتفاق تريبس، يمكن

(٢١٣)- نفس المرجع السابق ص٨٥.

(214)- See: Mutume,Gumisai,healh and intellectual property poor national and drug firms tussle over WTO patent provisision, Africa recovery, vol.15, issue 1-2, june 2001,p14. http://www.un.org/ecosocdev/geninfo/afec/vol15no 1/151aids8.htm,.

(215)- see World Trade Organization, The Organization Members, available at http://www.wto.org/english/thewtoe/whatise/tife/org6e.htrn

(216)-See TRIPs, supra note, art. 2 and 9.

(ISSN: 2537- 0758)

لصاحب حقوق الملكية الفكرية وقف الاستيراد عند الحدود، إذا كان هناك تعدٍّ على البضائع المشمولة بحماية حقوق الملكية الفكرية وهو ما يسمى بالتدابير الحدودية. ويتطلب اتفاق تريبس من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تبني معيار دولي للتدابير الحدودية(٢١٧). بالإضافة إلى ذلك، يغطي اتفاق تريبس ثمانية أنواع من الملكية الفكرية وهي: حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع وتصاميم الدوائر المتكاملة والأسرار التجارية، والتراخيص التعاقدية.

ويصنف اتفاق تريبس باعتباره اتفاقا متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية؛ وبالتالي، فإن أي بلد يرغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عليه الموافقة والالتزام باتفاق تريبس.

وبموجب التدبير الحدودي، يمكن لصاحب حقوق الملكية الفكرية الذين يشتبه في أن استيراد سلع العلامات التجارية مزورة أو سلع مقرصنة(٢١٨)، أو سلع حقوق المؤلف(٢١٩)، أن يتقدم بطلب إلى السلطات الإدارية أو القضائية لوقف الإفراج عن هذه السلع في السوق من قبل سلطات الجمارك(٢٢٠). ومن ناحية أخرى، فإن البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية غير ملزمين بحظر استيراد سلع الاستيراد الموازي. ولا يعد ضروريا للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اعتماد التدابير الحدودية لوضع البضائع في سوق بلد آخر من قبل، أو بموافقة صاحب الحق(٢٢١). ومع ذلك، فإن اتفاق تريبس اتخذ موقفا سلبيا من مبدأ الاستنفاد والمتعلق بمسألة الاستيراد الموازي.

(217)-see Timothy P. Trainer, Intellectual Property Protection Along Foreign Borders, 21 AIPLA O.J. 313, 315-17 and 326 (1993) and See 15 U.S.c. § 1051-1128).

(218)- See TRIPs, supra note 3, art.5l, n14(a) (providing a definition of" counterfeit trademark goods")

(219)- See id.

(220)-See id. art. 51.

(221)- Id. art. 51 n 13.

فلم يطرح على الأطراف المتعاقدة في ظل جات ١٩٤٧ أي نزاع يتعلق باستنفاد حقوق الملكية الفكرية للنظر لعرضه على قواعد تسوية المنازعات المنصوص عليها في المادتين ٢٢، ٢٣ من اتفاقية الجات ١٩٤٧. وقد اتخذت الدول المشاركة في مفاوضات جولة أورجواي مواقف مختلفة حول قضية استنفاد حقوق الملكية الفكرية(٢٢٢).

فقد نص اتفاق التريبس، المادة ٦ على أنه "لأغراض تسوية المنازعات بموجب هذا الاتفاق، ... لا شيء في هذا الاتفاق يمكن استخدامه للتعامل مع مسألة استنفاد حقوق الملكية الفكرية". وهذا يعني أن اتفاق تريبس ترك قضية الاستنفاد خارج آلية تسوية المنازعات؛ وبعبارة أخرى، هذا يعني أن كل عضو حر في اعتناق مبدأ الاستنفاد الوطني أو الدولي أو الإقليمي الذي يتناسب معه. وبالتالي، فإن الدول الأعضاء لديها حرية في تطبيق نهجها الخاص في تطبيق مبدأ الاستنفاد(٢٢٣).

ويؤكد نص المادة السادسة من اتفاقية التريبس، أن التزام الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتطبيق مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية، لا يجوز أن يستمد من نصوص اتفاقية التريبس؛ لأنها لم تتخذ أي موقف إيجابي حول مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية، وبالتالي، لا يجوز تفسير نصوصها بما ينشئ التزاما على الدول الأعضاء بتطبيق مبدأ الاستنفاد أو يعفيها من تطبيقه(٢٢٤).

وعلى الرغم من أن اتفاق تريبس لا يتطلب تحديدًا من الدول الأعضاء بالسماح أو حظر الاستيراد الموازي، ولكن ينبغي أن تكون بضائع الملكية الفكرية المشروعة قادرة على التداول بحرية بين الدول الأعضاء وذلك من أجل الامتثال لمبادئ اتفاقية

---

(٢٢٢)– د. حسام الدين الصغير، أسس ومبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(223)- See CARLOS M. CORREA, INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS, THE WTO AND DEVELOPINGCOUNTRIESTHE TRIPS AGREEMENT AND POLICY OPTION 83 (2000).

(٢٢٤)– د. حسام الدين الصغير، المرجع السابق، ص١٦١.

(ISSN: 2537- 0758)

الجات[٢٢٥]. فقد يعتبر حظر الاستيراد الموازي كوضع حواجز غير جمركية، وعائقا أمام حرية التجارة النموذجية؛ لأنه يمثل حاجزًا على الاستيراد.

ويتضح من ذلك، أنه ليس هناك توافق في الآراء في جميع أنحاء العالم حول مبدأ الاستنفاد؛ حيث التف اتفاق تريبس حول هذه المسألة عن طريق ترك مسألة الاستنفاد خارج آلية تسوية المنازعات[٢٢٦]. فقد فشل اتفاق تريبس في التعامل مع قضية ومبدأ الاستنفاد، وأصبح مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية في الآونة الأخيرة أكثر غموضا بالنسبة للجماعة الدولية.

وعلى الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته اتفاقية التريبس، فلا يحوز إعفاء الدول الأعضاء في الاتفاقية التي تتبنى مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية من التزامها بالمعاملة الوطنية والمعاملة الخاصة بحق الدولة الأولي بالرعاية في تطبيقها لمبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية؛ فقد أشارت اتفاقية التريبس في المادة السادسة إلى المادتين ٣، ٤ من الاتفاقية لتأكيد ذلك[٢٢٧].

ويواجه هذا الفشل السياسة التي جاءت في ديباجة تريبس "...ورغبة منها في الحد من التشوهات والعراقيل التي تعوق التجارة الدولية، وإذ تأخذ في الاعتبار ضرورة تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية. "ونظرا لوجهات النظر المختلفة بين الدول الأعضاء، فقد تم تطبيق مبدأ الاستنفاد بطرق مختلفة. ويثير انعدام التنسيق الدولي حول مبدأ الاستنفاد شكوك حول حرية التجارة وحرية تداول السلع والبضائع.

ومع ذلك، فقد أشارت اتفاقية التريبس في المادة السادسة إلى احتمال نشوب نزاع بين الدول الأعضاء في الاتفاقية حول تطبيق مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية، وفي نفس الوقت يقضي نص المادة السادسة من الاتفاقية، بأنه يجب ألا تفسر نصوص الاتفاقية في مراحل تسوية النزاع (التشاور، التوفيق التحكيم،). بما يؤيد أو

---

(225)- See supra note 6-9 .

(226)- See DUNCAN MATTHEWS, GLOBALISING INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS: THE TRIPS AGREEMENT 48-49 (2002); and also see GERVAIS, supra note 44, at art.6.

(٢٢٧)– د. حسام الدين الصغير، المرجع السابق.

يعارض تطبيق مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية، وذلك لأن نصوص الاتفاقية لا تعتبر مصدرًا يستمد منه التزام الدول الأعضاء بتطبيق مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية(٢٢٨).

تاريخيًا، فإن مشروع اتفاق تريبس؛ مثل اتفاقات الملكية الفكرية السابقة، كاتفاقية باريس واتفاقية برن، لا تتناول هذه المسألة على الإطلاق. ويرجع السبب إلي تباين التشريعات والفقه حول مسألة الاستيراد الموازي من بلد إلى آخر؛ حيث إن الدول اتخذت مواقف مختلفة حول استنفاد الحق في براءات الاختراع وحقوق المؤلف والعلامات التجارية. وعلى سبيل المثال، يسمح بالاستيراد الموازي لسلع براءة الاختراع، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية، في العديد من البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة لديها سياسة لحظر الاستيراد الموازي. وبالتالي فإن القسم التالي سوف يناقش ويركز على وجهات النظر المتباينة بين الشمال والجنوب في تطبيق مبدأ الاستنفاد.

وبالرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته اتفاقية التريبس من مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية، إلا أنه لا يجوز إطلاق حرية الدول الأعضاء التي لا تتبني مبدأ الاستنفاد الدولي مثل الولايات المتحدة أن تمنع استيراد المنتجات من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية. إلا إذا توافرت عدة شروط نصت عليها اتفاقية جات ١٩٩٤ لمنع اتخاذ حقوق الملكية الفكرية كوسيلة لوضع عراقيل أمام حركة التجارة الدولية(٢٢٩). **وذلك للمبررات الآتية:**

١- حيث إن اتفاقية الجات ١٩٩٤ وضعت وفقا للمادة xx(d) أنه يجوز للدول الأعضاء أن تتخذ بصفة استثنائية تدابير (تشمل منع الاستيراد) لضمان التوافق مع القوانين واللوائح الداخلية (ويشمل ذلك قوانين الملكية الفكرية) لا تنسجم مع المبادئ التي تقررها اتفاقية الجات بشرط توافر ما يلي:

---

(٢٢٨)– المرجع السابق، ص ١٦٢/١٦١.

(٢٢٩)– د. حسام الدين الصغير، المرجع السابق ص١٦٢– تجدر الاشارة إلى أن جات ١٩٩٤ هي اختصار للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وتشمل وتستغرق جات ١٩٤٧ بصورتها المعدلة، انظر: د. منى جمال الدين، مرجع سابق ص١٦١.

(ISSN: 2537- 0758)

أ- أن تكون هذه التدابير ضرورية لضمان التوافق مع القوانين واللوائح.

ب- ألا تكون هذه القوانين متعارضة مع المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية الجات، ويدخل في عداد هذه القوانين: القوانين الصادرة في شأن براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق المؤلف، ومكافحة الممارسات الخادعة (الغش والتدليس).

ج- ألا تتخذ هذه التدابير بطريقه عشوائية أو بشكل يؤدي إلى التمييز غير المبرر بين الدول، أو يؤدي إلى تقييد مستتر للتجارة. وتطبيقا لهذا الحكم فإنه لا يجوز للدول التي لا تعترف بمبدأ الاستنفاد الدولي لحقوق الملكية الفكرية أن تمنع استيراد المنتجات المشمولة بالحماية، والتي قد طرحت في أسواق أخرى خارج أراضيها عن طريق مالكي حقوق الملكية الفكرية المسجلة أو بموافقتهم إلا إذا توافرت الشروط السابقة المنصوص عليها في المادة xx(d)من اتفاقية جات ١٩٩٤[٢٣٠].

٢- يمكن الاستناد أيضا إلى المادة الثامنة من اتفاقية التريبس الفقرة الثانية لتقرير مبدأ الاستنفاد الدولي؛ حيث إنه يمكن للدول وفقا لهذه المادة الفقرة الثانية أن تتخذ التدابير اللازمة بشرط اتساقها مع أحكام الاتفاق الحالي لمنع حائزي حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها أو منع اللجوء إلى ممارسات قد تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة أو تؤثر سلبا على النقل الدولي للتكنولوجيا[٢٣١]، كتدابير مشروعة مسموح بها للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لحماية الصحة العامة والأغذية.

٣- أقر إعلان الدوحة للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الحرية في اختيار وتبني نظام استنفاد حقوق الملكية الفكرية الذي يتناسب مع مصالح الدول[٢٣٢].

---

(230)- McGovern, international trade regulation,21.213 p21.21-7

مشار إليه في د. حسام الدين الصغير، مرجع سابق٥٦

(٢٣١)– د. منى جمال الدين، مرجع سابق ص ١٦٤.

(٢٣٢)– إعلان الدوحة الفقرة ٥/د.

٤- أوضحت اتفاقية التريبس في ديباجتها، أنه رغبة منها في الحد من التشوهات والعراقيل التي تعوق التجارة الدولية، وإذ تأخذ في الاعتبار ضرورة تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية. "ونظرًا لوجهات النظر المختلفة بين الدول الأعضاء، فإنه يتم تطبيق مبدأ الاستنفاد بطرق مختلفة. ويؤدي انعدام التنسيق الدولي حول مبدأ الاستنفاد، إلى شكوكا حول حرية التجارة وحرية حركة السلع والبضائع. وهذا يعني أن الاستنفاد الدولي والاستيراد الموازي أحد الأدوات التي تمنع إعاقة التجارة.

والخلاصة، تعتبر اتفاقية تريبس (TRIPS) جزءًا من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتحدد القواعد المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية على مستوى دولي. وفيما يخص مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية، تنص الاتفاقية على أن الدول الأعضاء يمكنها تحديد نطاق الاستنفاد (أي متى يفقد مالك الحق السيطرة على المنتجات بعد بيعها لأول مرة)، ولكنها يجب أن تلتزم بعدم تعارض هذا المبدأ مع أهداف الاتفاقية.

وفيما يتعلق بالاستنفاد الدولي، فإن اتفاقية تريبس لا تفرض فرضًا استنفادًا دوليًا، لكنها تسمح لكل دولة عضو بتحديد مدى تطبيق مبدأ الاستنفاد ضمن حدودها. بمعنى آخر، يمكن للدول أن تطبق استنفادًا إقليميًا أو وطنيًا، أي أن حقوق الملكية الفكرية تستنفد فقط في حدود الدولة أو المنطقة المعينة، دون أن تمتد إلى دول أخرى.

ومع ذلك، فإن الاستنفاد الدولي يُعتبر مقبولًا طالما أن الدولة العضو في تريبس تلتزم بحقوق الملكية الفكرية وحماية الابتكار. بشكل عام، تركز الاتفاقية على موازنة حقوق مالكي الملكية الفكرية مع أهداف التجارة العالمية، بحيث لا يتم تطبيق سياسات الاستنفاد بطريقة تؤثر سلبًا على التدفق الحر للبضائع والخدمات عبر الحدود.

إذن، يُسمح للدول الأعضاء في اتفاقية تريبس بتحديد نظام الاستنفاد الذي يناسب مصالحها الاقتصادية، بشرط ألا يتعارض ذلك مع التزامات الاتفاقية تجاه حقوق الملكية الفكرية.

(ISSN: 2537- 0758)

خاتمة البحث

بعد استعراض موضوع بحثنا المعنون "**الجدل حول مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية**" والاستيراد الموازي من زواياه المتعددة، نخلص إلى أن هذا المبدأ يمثل أحد الركائز المهمة في التفاعل بين حماية حقوق الملكية الفكرية وتحقيق توازن المصالح في التجارة الدولية. وقد تناول البحث الجوانب النظرية والعملية لهذه القضية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية.

فقد تناولنا في **المبحث الأول**، دراسة ماهية مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية والاستيراد الموازي، حيث تم التعمق في تحديد مفهوم المبدأ وأنواعه المختلفة (الاستنفاد الدولي، الإقليمي، والوطني)، وشروط تطبيقه وفعاليته. كما تم تحليل العلاقة الوثيقة بين هذا المبدأ والاستيراد الموازي، باعتباره أداة تؤثر على التدفقات التجارية بين الدول.

أما في **المبحث الثاني**، فقد ركز البحث على الجدل المثار حول تطبيق مبدأ الاستنفاد، بما يشمل الحجج السياسية والاقتصادية التي تؤيد أو تعارض هذا المبدأ. وقد تبين أن مواقف الدول تختلف وفقاً لأولوياتها الاقتصادية، ومستوياتها التنموية، وأهدافها التجارية. وقد أظهر النقاش الحاجة إلى توازن بين سياسات حماية حقوق الملكية الفكرية وضمان الوصول إلى الأسواق والمنتجات بشكل عادل.

وفي **المبحث الثالث**، تم تناول موقف الاتفاقيات الدولية من مبدأ استنفاد الحقوق والاستيراد الموازي، حيث تم تحليل نصوص اتفاقيات مثل اتفاقية تريبس (TRIPS) وغيرها من الاتفاقيات. وأظهر البحث أن هذه الاتفاقيات تمنح الدول مرونة في تطبيق سياسات الاستنفاد، مما أدى إلى اختلاف الأنماط التطبيقية بين الدول وفقاً لمصالحها الوطنية.

وبناءً على ما تم تناوله في بحثنا، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

١- تعدد أنواع مبدأ الاستنفاد:

ينقسم مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية إلى ثلاثة أنواع رئيسية (دولي، إقليمي، ووطني)، ولكل منها تأثيرات مختلفة على حركة التجارة الدولية، حيث يحدد كل نوع نطاق السيطرة على الحقوق بعد أول بيع قانوني.

٢- الارتباط الوثيق بين الاستنفاد والاستيراد الموازي:

يعد الاستيراد الموازي أحد الآثار المباشرة لتطبيق مبدأ الاستنفاد، حيث يسمح باستيراد السلع دون موافقة مالك الحقوق، ما يؤدي إلى تعزيز المنافسة في الأسواق، ولكن قد يثير قضايا تتعلق بجودة المنتجات والملكية الفكرية.

٣- جدل سياسي واقتصادي حول المبدأ:

- تنقسم الآراء السياسية بين مؤيد للاستنفاد الدولي الذي يعزز تدفق السلع بحرية، ومعارض يركز على حماية السوق المحلية.

- على المستوى الاقتصادي، يسهم المبدأ في تخفيض الأسعار وزيادة الخيارات أمام المستهلكين، لكنه قد يضر بالمبتكرين والمستثمرين في حقوق الملكية الفكرية.

٤- مرونة الاتفاقيات الدولية:

أظهرت اتفاقيات مثل تريبس أن الدول تتمتع بحرية اختيار سياسة الاستنفاد التي تناسب مصالحها الوطنية. ومع ذلك، يؤدي ذلك إلى تفاوت كبير بين الدول في تطبيق هذا المبدأ.

٥- تأثير مبدأ الاستنفاد على الدول النامية:

يمثل المبدأ فرصة للدول النامية للوصول إلى السلع بأسعار منخفضة، لكنه قد يحد من قدرتها على جذب الاستثمار في مجالات الابتكار والتطوير.

٦- أهمية تحقيق التوازن:

يُظهر البحث أن توازن المصالح بين حماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع التجارة الدولية يتطلب نهجاً دقيقاً يأخذ في الحسبان الأولويات الاقتصادية والتنموية لكل دولة.

(ISSN: 2537- 0758)

٧- أثر المبدأ على القطاعات المختلفة:

تتباين تأثيرات مبدأ الاستنفاد والاستيراد الموازي حسب القطاع، حيث يكون التأثير أكثر وضوحاً في الصناعات الدوائية والتكنولوجية مقارنة بالصناعات الأخرى.

ثانياً: توصيات البحث:

١- تعزيز التنسيق بين الدول لوضع أطر قانونية موحدة لتطبيق مبدأ الاستنفاد، بما يحقق توازناً بين حماية حقوق الملكية الفكرية وضمان حرية التجارة.

٢- الاهتمام بإجراء المزيد من الدراسات التي تتناول أثر مبدأ الاستنفاد على الدول النامية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والدواء.

٣- الاستفادة من المرونة التي تمنحها الاتفاقيات الدولية لتصميم سياسات وطنية تحقق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين.

٤- ينبغي على الدول أن تراعي في سياساتها الوطنية التأثيرات المتباينة لمبدأ الاستنفاد على المستهلكين والشركات والمجتمع ككل، مع تعزيز التعاون الدولي لصياغة أطر قانونية تدعم العدالة في التجارة العالمية.

٥- يبقى مبدأ استنفاد حقوق الملكية الفكرية والاستيراد الموازي مسألة حيوية تتطلب نهجاً متعدد الأبعاد يوازن بين التزامات الملكية الفكرية العالمية ومتطلبات التجارة العادلة والتنمية المستدامة.

قائمة بأهم المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١) د. حسام الدين عبد الغني الصغير، أسس ومبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاقية التربس) دراسة تشمل أوضاع الدول النامية، دار النهضة العربية. القاهرة ١٩٩٩.

٢) د. حسن جميعي، الحماية الدولية لحق المؤلف والحقوق المجاورة: من اتفاقية برن واتفاق تريبس إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية للمسئولين الحكوميين، المنامة، من١٤/١٥ يونية ٢٠٠٤

٣) د. عبد الرحيم عنتر عبد الرحمن، أثر اتفاقية الجوانب التجارية للملكية الفكرية على التنظيم القانوني لبراءة الاختراع، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٠٧.

٤) د. هاينز جودار، التراخيص في مجال المستحضرات الصيدلية، ترجمة هشام مرزوق، أبحاث ندوة الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية، القاهرة من ٢١-٢٣ أكتوبر ١٩٩٧.

٥) د. محمد حسام لطفي، تأثير اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية "تريبس" على تشريعات البلدان، القاهرة، دار النهضة ١٩٩٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1) Abdulqawi A Yusuf and Andres Moncayo von Rase, 'Intellectual Property Protection and International Trade: Exhaustion of Rights Revisited' (1992) 16 World Competition Law & Economic Review 117, cited in the German Supreme Court defining the concept of exhaustion in early 1902.

(ISSN: 2537- 0758)

2) Barfield, Claude E., and Mark A. Groombridge. "Parallel Trade in the Pharmaceutical Industry: Implications for Innovation, Consumer Welfare, and Health Policy." Fordham Intellectual Property, Media & Entertainment Law Journal, vol. 10, 1999, pp. 185, 250-251.
3) Chung-Lun Shen, Intellectual Property Rights and International Free Trade: New Jurisprudence of International Exhaustion Doctrine under the Traditional Legal System, Journal of International Commercial Law and Technology Vol. 7, Issue 3 (2012),
4) Donnelly, D. E. "Parallel Trade and International Harmonization of the Exhaustion of Rights Doctrine." Santa Clara Computer & High Technology Law Journal, vol. 13, no. 1, 1997.
5) Fink, Carsten. "Entering the Jungle—The Exhaustion of Intellectual Property Rights and Parallel Imports." Competitive Strategies for the Protection of Intellectual Property, edited by Owen Lippert, 1999, p. 178.
6) Jehoram, Herman Cohen. International Exhaustion Versus Importation Right: A Murky Area of Intellectual Property Law. http://www.ivir.nl/publications/cohen_jehoram/cohen2.doc . Accessed [22/11/2024].
7) Khaw, Lake Tee. "The 1990 Amendments to the Malaysian Copyright Act 1987." European Intellectual Property Review (1991).
8) Maskus, Keith. E, parallel imports in pharmaceuticals: implications for competition and prices in developing countries,2001, http://www.wipo.int/about-ip/en/studies/pdf/ssa_makus_pi.pdf
9) Reichman, J. H. "Intellectual Property in International Trade and the GATT." Exporter Notre Technologie: Protection et Transferts Internationaux des Innovations/ Exporting Our Technology: International Protection and Transfers of

Industrial Innovations, edited by M. Goudreau et al., Wilson & Lafleur, 1995.
10) See Frederick M. Abbott, Second Report (Final) to the Committee on International Trade Law of the International Law Association on the Subject of the Exhaustion of Intellectual Property Rights and Parallel Importation, (2000).
11) Verma, S. K. "Exhaustion of Intellectual Property Rights and Free Trade: Article 6 of the TRIPS Agreement." 1998.
12) W.R. Cornish, Intellectual Property: Patents, Copyrights, Trademarks and Allied Rights, 3d ed., (London: Sweet and Maxwell, 1996)
13) Wei, George. "Parallel Imports and the Law of Copyright in Singapore." European Intellectual Property Review (1992).

ثالثاً: القوانين والاتفاقيات:

١) اتفاقية الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ٢٠ ديسمبر ١٩٩٦
٢) اتفاقية باريس ١٨٨٣ لحماية الملكية الصناعية
٣) اتفاقية برن لحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة١٨٨٦
٤) معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ١٩٩٦
٥) معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي ١٩٩٦
٦) اتفاقية اليوبوف ١٩٩١م
٧) اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الموقعة في ١٧/ديسمبر/١٩٩٢ (نافتا)
٨) اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية
٩) اتفاقية التريبس ١٩٩٤

10- Thai Patent Act, 1999, Article 36(7).
11- Hong Kong Copyright Ordinance (Cap 528), Section 24
12- Hong Kong Trademark Ordinance (Cap 559), Section 20. Available at http://www.justice.gov.hk.

(ISSN: 2537- 0758)

رابعاً: الأحكام القضائية:

1) Adams v. Broke. 84 U.S. (17 Wall) 453, 1873.
2) Keeler v. Standard Folding-Bed Co. 157 U.S. 659, 1895.
3) Bobbs-Merrill Co. v. Straus. 210 U.S. 339, 1908.
4) Curtiss Aeroplane & Motor Corp. v. United Aircraft Eng'g Corp. 266 F. 71 (2nd Cir.), 1920.
5) Quality King Distributors, Inc. v. L'anza Research International Inc. 118 S. Ct. 1125, 1999
6) BBS Kraftfahrzeugtechnic AG v. Racimex Japan KK; Jap Auto Products KK. 29 IIC 331, 1998.